



APA  
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين  
International Association For Experts & Political Analysts

## مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 5 حزيران 2025

### مقالات ودراسات وتقارير

معهد دراسات الأمن القومي: عملية "عربات جدعون" - تجاوز للخطوط الحمراء

بقلم بنينا شارفيت باروخ وتامي كانر

في مايو، أطلق الجيش الإسرائيلي عملية "عربات جدعون"، لتحقيق أهداف الحرب في قطاع غزة: تأمين عودة المحتجزين وتفكيك حماس عسكريًا وسياسيًا. لا يزال نطاق الخطة العملياتية "عربات جدعون" غير واضح، وقد ظهرت تناقضات بين تصريحات المسؤولين العسكريين والقادة السياسيين. كما أنه من غير المؤكد ما إذا كانت هناك نية حقيقية لتنفيذ كل مراحلها؛ فقد يكون بعض التصريحات يهدف إلى الضغط على حماس دون خطط للتنفيذ الفعلي.

مع ذلك، فإن التفاصيل التي نُشرت - لاسيما تصريحات الشخصيات السياسية - تُثير قلقين رئيسيين:

أولاً، ما إذا كانت العملية تهدف أيضًا إلى تحقيق هدف غير قانوني يتجاوز أهدافها المعلنة؛

ثانيًا، ما إذا كانت الخطة الإنسانية متوافقة مع القانون الدولي.

تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على الجوانب الإشكالية للخطة كما ينعكس في الخطاب السياسي، وتنطوي على خطر تشكيل انتهاكات للقانون الدولي قد ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

ووفقًا للتقارير، فإن العملية، كما أقرها مجلس الوزراء، تتكون من مناورة عسكرية تشمل تطهير القطاع من البنية التحتية والخلايا الإرهابية، وتجزئة المنطقة إلى قطاعات قابلة للسيطرة، وتوسيع سيطرة الجيش العملياتية في مناطق النشاط، بما في ذلك "إجلاء ونقل" السكان من مناطق القتال. ترافق العملية خطة إنسانية تهدف إلى تجديد المساعدات لسكان غزة من خلال إنشاء مراكز إغاثة، حيث سيتم استلام المساعدات وتوزيعها على السكان.

ومع ذلك، ليس من الواضح تمامًا ما تتضمنه الخطة العملياتية، وقد ظهرت تناقضات بين تصريحات المسؤولين العسكريين والقادة السياسيين. علاوة على ذلك، لا يزال من غير الواضح مدى وجود نية حقيقية لتنفيذ جميع مراحل العملية. من المحتمل

أن تكون بعض التصريحات مصممة للضغط على حماس دون نية فعلية لتنفيذها. ومع ذلك، فإن التفاصيل المعلنة - خاصة تصريحات القيادة السياسية - تثير مخاوف جدية حول سؤالين محوريين:

أولاً، هل تهدف العملية أيضاً إلى تحقيق هدف غير قانوني من خلال التهجير الداخلي؟

ثانياً، هل تفي الخطة الإنسانية المصاحبة بمتطلبات القانون الدولي؟

## إخلاء المدنيين ونقلهم

يُعتبر إخلاء المدنيين من مناطق القتال مشروعاً، شرط أن يكون ذلك لحمايتهم أثناء العمليات العسكرية الضرورية، وأن يكون الإخلاء مؤقتاً، وأن يُجرى، قدر الإمكان، عبر طرق سهلة الوصول تؤدي إلى مناطق أكثر أماناً. ويُحظر إخلاء المدنيين قسراً رغماً عنهم. وقد أصدر الجيش الإسرائيلي، طوال فترة الحرب، إشعارات إخلاء من مناطق قتال محددة في غزة للحد من الأضرار المدنية.

تشير التقارير إلى أن عملية "عربات جدعون" تتضمن إخلاءً واسع النطاق لأجزاء كبيرة من سكان غزة الذين يبلغ عددهم حوالي مليوني نسمة، من حوالي 70 في المئة من مساحة القطاع إلى مناطق محددة. ومع ذلك، لم يُعطَ أي مؤشر واضح على أن الإخلاء مؤقت أو أنه سيُسمح للمدنيين بالعودة إلى ديارهم بعد انتهاء العملية. بل على العكس، ربط القادة السياسيون العملية بتعزيز سياسة "الهجرة الطوعية". على سبيل المثال، أشار رئيس الوزراء إلى هدم المنازل على نطاق واسع، ما سيمنع العودة ويُجبر السكان على الهجرة.

إن اتساع نطاق الإخلاء، وتكديس السكان في مناطق محدودة مع غموض في تقديم المساعدات الإنسانية، وغياب الضمانات بشأن الطبيعة المؤقتة لهذا الانتقال، والخطاب السياسي حول "الهجرة الطوعية" - كلها عوامل تُعزز الشكوك في أن إخلاء السكان وتركيزهم قد لا يخدم أغراضاً عملية فحسب، بل هو غاية في حد ذاته. إن الإخلاء الجماعي المُصمم لإخراج المدنيين قسراً من القطاع غير قانوني، حتى لو كان يهدف إلى حمايتهم من مناطق القتال.

قد يندرج التهجير القسري واسع النطاق والمُخطط له ضمن تعريف التطهير العرقي، وهو جريمة ضد الإنسانية، وقد يُفسره النقاد على أنه فرض متعمد لظروف مُصممة لإحداث تدمير مادي، وهو ما يندرج ضمن تعريف الإبادة الجماعية، مع أن إسرائيل لا ترتكب إبادة جماعية.

## معالجة الاحتياجات الإنسانية

تتضمن الخطة الإنسانية المصاحبة للمناورة العسكرية آلية جديدة لاستلام وتوزيع المساعدات، مُصممة لمنع وصولها إلى حماس أو غيرها من المنظمات الإرهابية. ستُدار هذه المساعدات عبر مؤسسة غزة الإنسانية (GHF) وشركات أميركية خاصة، بدعم من دول ومنظمات خيرية. ووفقاً للخطة المنشورة، سيتم إنشاء أربعة مواقع توزيع آمنة، معظمها في جنوب غزة. ستتولى هذه المراكز التي تُديرها شركات أميركية استلام وتوزيع المساعدات على السكان. وستتولى الجيش الإسرائيلي تأمين المنطقة المحيطة دون أن يكون حاضراً أو مُشاركاً في توزيع المساعدات. يهدف كل موقع إلى خدمة ما يصل إلى 300,000 شخص، بإجمالي

وصول أولي يبلغ 1.2 مليون شخص. وتهدف الخطة إلى توسيع نطاق المساعدات لتشمل ما يصل إلى مليوني شخص. وستلقى العائلات حزمة مساعدات أسبوعية واحدة تحتوي على مواد غذائية أساسية. وسيكون التوزيع مستمرًا لتجنب الاكتظاظ في مواقع المساعدات.

هذا النموذج المحدود والمركّز الذي يختلف عن النظام الأوسع المُستخدم حتى الآن من حيث نطاق المساعدات وتنوعها، يثير مخاوف من أن الخطة قد لا تُلبّي الاحتياجات الإنسانية للسكان بشكل كافٍ:

أولاً، وُصفت المساعدات بأنها حزمة غذائية أسبوعية محدودة لكل أسرة. ومن غير الواضح كيف ستُلبّي الاحتياجات الأساسية الأخرى، مثل الإمدادات الطبية، وعلاج الفئات السكانية الضعيفة غير القادرة على الوصول إلى مراكز الإغاثة، أو دعم من لا يزالون في مناطق القتال. كما أنها لا توضح كيفية استدامة الخدمات الحيوية مثل تشغيل المستشفيات والعيادات.

ثانياً، يتطلب تركيز أعداد كبيرة من السكان في مناطق صغيرة توافر بنية تحتية صحية وطبية مناسبة. وبدون هذه البنية التحتية، خاصة بعد قرابة عامين من الحرب، قد تكون النتيجة نقصاً حاداً في الموارد، واكتظاظاً، ونهباً، وعنفاً، وأمراضاً، وارتفاعاً في معدل الوفيات.

إذا لم تُلبّي الخطة الحد الإنساني المطلوب لضمان بقاء السكان، فقد يُعدّ ذلك جريمة حرب أو حتى جرائم ضد الإنسانية. ويبدو أن الخطة تتطور أثناء التنفيذ. ولا يسع المرء إلا أن يأمل في معالجة هذه المخاوف. وإذا وُضعت حلول مناسبة، فيجب توضيحها علناً.

يتعلق جانب آخر من العملية بتداعيات "السيطرة العملياتية" التي خطط لها الجيش الإسرائيلي على الأراضي. وحتى الآن، ارتكز نشاط الجيش على عمليات توغل محددة، تلمها عمليات انسحاب، مما ترك لحماس بعض السلطة العسكرية والحكومية المتبقية. وتتصور العملية الحالية انخراطاً عسكرياً أعمق في جميع أنحاء غزة، مصحوباً بإجلاء كامل للمدنيين، ومحاربة الإرهابيين، واستمرار وجود الجيش الإسرائيلي لمنع حماس من العودة أو إعادة تنظيم صفوفها. وفي حين يُشير الجيش إلى ذلك بـ "السيطرة العملياتية"، فقد تحدثت شخصيات سياسية عن سيطرة طويلة الأمد على القطاع بأكمله.

لا يُعد احتلال الأراضي أثناء الحرب أمراً غير قانوني في حد ذاته، وهو مُعترف به بموجب قوانين النزاع المسلح. ومع ذلك، فإنه يستلزم التزامات كبيرة تجاه السكان المدنيين. وتُعدّ السيطرة الفعلية المعيار لتحديد ما إذا كانت المنطقة خاضعة للاحتلال العسكري. ويُشكل وجود الجيش الكبير والمستقر في أجزاء من غزة، ويحرم حماس من سلطتها، مثل هذه السيطرة، حتى لو لم يشمل القطاع بأكمله.

وبناءً على ذلك، ستتحمل إسرائيل كامل مسؤولية سلطة الاحتلال في المناطق التي تسيطر عليها، بما في ذلك الأمن والنظام العام والرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية والتوظيف، وتوفير الغذاء والماء والدواء، وحتى الكهرباء. وكلما اتسع نطاق السيطرة، اتسعت الالتزامات. وتنطبق هذه الالتزامات حتى لو لم تُعلن إسرائيل عن نيتها الحكم أو ممارسة سلطة فعلية.

## الخلاصة والتداعيات

يخوض الجيش حربًا صعبةً تنطوي على تحديات عملياتية جسيمة. إن محاربة عدوّ متغلغلٍ بين السكان المدنيين، ينطلق من المستشفيات ومخيمات اللاجئين، ويستخدم المدنيين الأبرياء كدروع بشرية، يؤدي حتمًا إلى إلحاق الضرر بالمدنيين. تُقرّ قوانين الحرب بهذا التعقيد، وتتيح تحقيق الأهداف العسكرية مع مراعاة القيود القانونية.

لإسرائيل هدفٌ مشروعٌ يتمثل في هزيمة حماس ومنعها من احتكار توزيع المساعدات. ومع ذلك، فإن هذا لا يُعفيها من التزاماتها الإنسانية تجاه المدنيين في غزة. حتى في الحرب ضد عدوّ وحشي - ودون أن ننسى أهوال السابع من أكتوبر/تشرين الأول واستمرار احتجاز المحتجزين - هناك خطوطٌ حمراء.

يُعدّ التهجير القسري للمدنيين بقصد إخراجهم من غزة أحد هذه الخطوط الحمراء. كما يُعدّ حرمان المدنيين من ضروريات الحياة وحشرهم في مناطق تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة خطأً أحمر آخر.

إذا أصدر المستوى السياسي تعليماتٍ للجيش بارتكاب جرائم خطيرة، فهذه أوامرٌ غير قانونية، ويتعيّن على قادة الجيش عصيانها.

إذا كانت الخطط العملياتية الفعلية المنفذة تختلف اختلافاً كبيراً عن الخطاب السياسي، وتعالج المخاوف المثارة هنا، فينبغي على القادة العسكريين الإدلاء بتصريحات علنية واضحة في هذا الشأن، بما في ذلك الإشارة إلى الأبعاد الأخلاقية.

وبعيداً عن الاعتبارات القانونية والأخلاقية، فإن التنفيذ الفعلي أو المتصوّر لأعمال غير قانونية له عواقب وخيمة على مكانة إسرائيل الدولية.

تواجه إسرائيل تحقيقًا مستمرًا في المحكمة الجنائية الدولية، مع تهديدات إضافية بإجراءات جنائية ضد مسؤوليها في العالم. إذا نُقِدت أوامر غير قانونية بشكل واضح، حتى لو كانت صادرة عن المستوى السياسي، فقد يُحاسب القادة والجنود شخصيًا. حتى مجرد الامتنال الظاهري للأوامر غير القانونية قد يُعرّضهم للملاحقة القضائية.

علاوة على ذلك، تُتخذ بالفعل خطوات لعزل إسرائيل دبلوماسيًا. حتى الدول التي دعمت إسرائيل خلال الحرب تنأى بنفسها عنها. قد يتفاقم هذا التوجه. فعزل إسرائيل يعني ضعفها، وقدرتها على مواجهة حماس وغيرها من الأعداء. وبالتالي، فإن الأعمال غير القانونية التي تُروّج لها الحكومة، على الأقل خطابيًا، قد تُقوّي حماس في نهاية المطاف على حساب إسرائيل. وإذا كان هذا الخطاب مجرد تمثيلية، فإن ضرره الدبلوماسي يفوق أي فائدة تكتيكية. إذا كانت هذه التصريحات مدفوعة باعتبارات سياسية داخلية، فيجب تنحيها جانبًا لصالح المصلحة الوطنية لإسرائيل.

في حرب بالغة التعقيد، يسعى الجيش الإسرائيلي جاهدًا إلى دعم القيم التي قامت عليها إسرائيل. يجب على القيادة السياسية ألا تفرض مهامًا غير قانونية تُعرّض جنودها وقادتها للخطر، وتُقوّض هوية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. غالبًا ما يُركّز الاهتمام بالديمقراطية على التهديدات الداخلية، لكن السلوك غير الأخلاقي وغير القانوني تجاه الفلسطينيين في غزة لا يقلّ إضرارًا بجوهر إسرائيل الديمقراطي واليهودي.

\* \* \*

## معهد دراسات الأمن القومي: أول اعتراض عملياتي في العالم باستخدام الشعاع الحديدي - إنجاز تكنولوجي بارز

بقلم يهوشوا كاليسكي

يُعد نجاح نظام الليزر العالي القدرة، الشعاع الحديدي (ماجن أور بالعبرية)، في اعتراض الطائرات بدون طيار خلال الحملة الشمالية دليلاً على إبداع إسرائيل ومرونتها التكنولوجية. تطلب هذا النظام المطور محلياً بنية تحتية تكنولوجية متينة وقاعدة معرفية متعددة التخصصات. كما يُمثل إنجازاً عملياً بارزاً، إذ يُعد أول اعتراض مؤكد علناً لتهديد جوي باستخدام أسلحة كهرومغناطيسية بدلاً من أسلحة حركية.

لطالما تصدّرت الأوساط الأكاديمية والصناعية في إسرائيل البحث العلمي والتطبيقي في مجالات البصريات الكهربائية والليزر، ما أتاح تطبيقات رائدة في مجالات الدفاع والصناعة والطب. ويمثل تطوير نظام الشعاع الحديدي قصة نجاح امتدت لأجيال عديدة، قادها علماء ومهندسون ورواد أعمال ذوو رؤية ثابتة.

يعمل نظام "الشعاع الحديدي" بطريقة فريدة: فهو يُولّد أشعة ليزر متعددة باستخدام تقنيات خاصة، ثم يجمعها مع الحفاظ على خصائصها الفريدة. عندما يصطدم الشعاع الناتج بالهدف، تُسبب الحرارة الشديدة عطلاً هيكلياً كبيراً في الجسم المُعترض. من المعلومات المحدودة المتاحة حتى الآن، يُعرف أن "الشعاع الحديدي" نظام متطور للغاية يتمتع بالعديد من المزايا الكامنة. فهو نظام معياري، مع قدرة خرج قابلة للتطوير مُصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات التشغيلية، ومُصمم من مكونات فريدة، معظمها مُنتج محلياً. يُمكن للنظام تصحيح تشوهات وانحرافات الشعاع أثناء مروره عبر الغلاف الجوي، ما يُتيح كثافة طاقة عالية على الهدف. كما أنه أرخص بكثير في التشغيل من صواريخ الاعتراض الخاصة بالقبة الحديدية، أو المروحيات الهجومية، أو صواريخ جو-جو. وبصفته نظاماً غير قابل للنضوب، فإنه يسمح بالاستخدام المتكرر ويعمل بسرعة الضوء. يمكنه تحييد الأهداف قصيرة المدى، منخفضة التحليق، والأهداف البيئية مثل الطائرات بدون طيار، بالإضافة إلى التهديدات الأسرع مثل قذائف الهاون والصواريخ القصيرة المدى التي تكون القبة الحديدية أقل فعالية تجاهها. بالإضافة إلى ذلك، يتميز نظام الليزر بكفاءة عالية في استخدام الطاقة، وهو متزامن مع الدفاع الجوي الإسرائيلي المتعدد الطبقات.

من المهم تذكّر أنه حتى نظام الليزر العالي القدرة له حدود - على سبيل المثال، انخفاض قوة الشعاع أو شدته بسبب العوامل البيئية مثل السحب، والمطر، والضباب، والدخان، أو الغبار، بالإضافة إلى الامتصاص أو التشتت بواسطة الجسيمات والجزيئات الجوية. هذه الظروف تحدّ حالياً من المدى الفعال لليزر إلى حوالي 8-10 كيلومترات. ومع ذلك، يمكن معالجة هذه الحدود من خلال وسائل مختلفة التي لن يتم التطرق إليها بالتفصيل هنا. يمثل تطوير الليزر واستخدامه التشغيلي الأولي إنجازاً تكنولوجياً وعملياً هاماً للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ويوضحان القيمة المضافة للتكنولوجيا المتقدمة في ساحة المعركة.

\* \* \*

## معهد دراسات الأمن القومي: قمة ثلاثية تاريخية في ماليزيا

بقلم يوفال ليس

استضافت ماليزيا نهاية مايو قمة ثلاثية تاريخية هي الأولى من نوعها، حضرها ممثلون من دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ودول الخليج (مجلس التعاون الخليجي) والصين. هدفت القمة إلى تعزيز التعاون الإقليمي وصياغة استجابة مشتركة للتحديات الاقتصادية والجيوسياسية، في ضوء سياسات التعريفات الجمركية الأحادية الجانب التي تنتهجها إدارة ترامب والتوترات المتزايدة على الساحة العالمية. ركزت المناقشات على توسيع الشراكات في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة والتنمية المستدامة. كما أعرب المشاركون عن قلقهم إزاء الوضع الإنساني في غزة، ودعوا إلى وقف إطلاق النار وتعزيز الحل السياسي.

تمثل كتلتا الآسيان ومجلس التعاون الخليجي والصين معًا قوة اقتصادية وديموغرافية مهمة ذات تأثير كبير على الاقتصاد العالمي. ووفقًا للبنك الدولي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة في عام 2023 حوالي 23.7 تريليون دولار، أي ما يعادل حوالي 22.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تُمثل هذه الدول مجتمعةً سوقًا استهلاكية ضخمة تضم حوالي 2.15 مليار نسمة، ما يُبرز الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لهذه الشراكة الثلاثية.

استندت القمة في ماليزيا إلى الاجتماع التاريخي بين رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومجلس التعاون الخليجي الذي عُقد في السعودية عام 2023، ولأول مرة، وُسِّعت إلى إطار ثلاثي بمشاركة الصين. قد يُمثل هذا الاجتماع بداية تعاون ثلاثي بين الأقاليم، حيث يسعى كل جانب إلى الاستفادة من نقاط قوته لدفع المبادرات المشتركة، لاسيما في مجالات التجارة والاستثمار وسلاسل التوريد.

بالنسبة للصين، تُمثل القمة فرصة استراتيجية لترسيخ مكانتها كشريك اقتصادي موثوق ومستقر، على عكس النهج الحمائي للولايات المتحدة في عهد إدارة ترامب. علاوة على ذلك، تُتيح مشاركة الصين لها تعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب، وتعزيز مكانتها الاقتصادية والدبلوماسية داخل كتلتي رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومجلس التعاون الخليجي، مع تعزيز المصالح الصينية طويلة الأجل، مثل توسيع مشاريع مبادرة الحزام والطريق (BRI)، وتأمين الوصول إلى الموارد الاستراتيجية.

\* \* \*

## معهد دراسات الأمن القومي: الانتخابات في بولندا: الاستقطاب يتعمق

بقلم شيمون شتاين

لم يفصل سوى 300 ألف صوت (من أصل أكثر من 21 مليون ناخب) بين المرشح القومي المحافظ الفائز، كارول ناوروكي، في الانتخابات الرئاسية البولندية (50.9 في المئة) ومرشح المعسكر الليبرالي (49.1 في المئة). لهذا الهامش الضيق تداعيات كبيرة على سياسة بولندا الداخلية والخارجية في السنوات القادمة.

يمنح الدستور البولندي الرئيس صلاحيات واسعة نسبياً لما يُعتبر رسمياً دوراً تمثيلاً. يلعب الرئيس دوراً رئيساً في تشكيل السياسة الخارجية، بما في ذلك تعيين السفراء، ويملك سلطة في السياسة العسكرية، بما في ذلك تعيين كبار القادة العسكريين. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الرئيس أيضاً بصلاحيات في الشؤون الداخلية، مثل القدرة على نقض التشريعات التي يقرها البرلمان، واقتراح قوانين جديدة، وتعيين القضاة.

كان رئيس الوزراء الحالي، دونالد توسك، يأمل بشدة في فوز مرشحه الرئاسي، ما يُمكنه من تنفيذ إصلاحات داخلية تهدف إلى إعادة بولندا إلى مسار ديمقراطي ليبرالي بعد ثماني سنوات من حكم حزب القانون والعدالة. وكان من المقرر أن تصاحب هذه الإصلاحات إصلاحات في السياسة الخارجية، بما في ذلك تجديد التقارب مع الاتحاد الأوروبي وتقوية العلاقات مع فرنسا وألمانيا. بذل الرئيس الحالي (ممثلاً عن حزب القانون والعدالة) كل ما في وسعه لعرقلة أجندة الحكومة الائتلافية. وقد أثار عجز الحكومة عن الوفاء بوعودها (مثل الإصلاح القضائي وتحريم السياسات الداخلية، بما في ذلك حقوق الإجهاض) انتقادات شعبية متزايدة. وأعرب بعض مؤيديها عن خيبة أملهم بامتناعهم عن التصويت، ما قد يؤثر على نتيجة الانتخابات.

حتى لو فاز رئيس الوزراء في تصويت الثقة المقرر في 11 يونيو/حزيران، فإن "التعايش" مع الرئيس المنتخب - الذي يُتوقع أن يضع العراقيل كلما أمكن - سيجعل رئيس الوزراء "عاجزاً"، لاسيما في الشؤون الداخلية.

وفي ما يتعلق بالقضايا الأوروبية والدولية الملحة، ينظر كل من الرئيس المنتخب ورئيس الوزراء إلى روسيا كتهديد. في حين لا يزال رئيس الوزراء ونظراؤه في الاتحاد الأوروبي ملتزمين بدعم أوكرانيا، إلا أن هناك شكوكاً حول التزام الرئيس القادم، فقد أوضح أنه لا يدعم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). تُعد الشراكة مع الولايات المتحدة، خاصةً في عهد الرئيس ترامب، محوريةً في أجندة ناوروكي. وقد هنا ترامب بفوزه، ومن المتوقع أن يزور ناوروكي واشنطن بعد توقفه في الفاتيكان. تكشف تصريحاته السياسية القليلة عن درجة من التشكك الأوروبي تجاه الاتحاد الأوروبي ومؤسساته. وفي هذا الصدد، ينضم ناوروكي إلى تحالف متنامٍ من قادة اليمين المتطرف الشعبويين الأوروبيين، الذين سارع معظمهم إلى تهنئته بفوزه.

باختصار، تُبرز نتائج الانتخابات في بولندا الاستقطاب العميق داخل المجتمع البولندي، وتُنبئ بفترة من عدم الاستقرار السياسي المُقبل على البلاد.

\* \* \*

## جيروزاليم بوست: الجميع يدفع ثمن هوس نتباهو بالسلطة - رأي

بقلم يوسي بيلين

هذه هي الحزمة التي قد تُنهي الحرب في غزة وتُنهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني:

- ستُطلق حماس سراح الإسرائيليين، وستُنهي إسرائيل الحرب وتُسحب من قطاع غزة.
- ستُنهي حماس حكمها في غزة، وستنتقل قيادتها إلى مكان آخر تمنحها فيه إسرائيل حصانة من الاعتقال.

• ستكون السلطة الفلسطينية، بالتعاون مع دول المنطقة وخارجها، الجهة التي ستتولى إدارة قطاع غزة، وستكون على استعداد للتدخل الميداني، وتمويل إعادة إعمار قطاع غزة، والمشاركة في إدارته المؤقتة.

• ستستأنف إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مفاوضاتهما بشأن الاتفاق الدائم الذي يمكن أن يستند إلى "صفقة القرن" التي طرحها ترامب في يناير 2020 و"المبادرة السعودية" التي طرحت عام 2002.

من المستحيل أن تكون حكومة نتياهو الحالية مستعدة لدعم مثل هذه الخطوة، طالما أنها تعتمد في بقائها على مجموعة من السياسيين المتطرفين الذين لم تفكر أي حكومة في تاريخ إسرائيل في مشاركتهم في إدارة البلاد.

رفضت أحزاب يسار الوسط التي تملك حاليًا 35 مقعدًا في الكنيست الانضمام إلى حكومة نتياهو منذ توجيه اتهامات له بالرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة.

شخصيًا، كنت أعتقد أن بنيامين نتياهو لا يمكن انتخابه رئيسًا للوزراء وهو متهم بمثل هذه الجرائم الخطيرة، خاصة أن إدلاءه بشهادته في المحكمة، عدة مرات أسبوعيًا، سيؤثر سلبيًا على قدرته على إدارة شؤون إسرائيل اليومية، بل وسيؤثر سلبيًا على بقائه في منصبه بعد مجزرة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 التي شنتها حماس، ودخلت إسرائيل على إثرها حالة طوارئ في أعلى مستوياتها.

كنت أمل أنه إذا لم تنضم هذه الأحزاب إلى نتياهو، فسيفهم التلميح ويتخلى عن مساعيه لانتخابه رئيسًا للوزراء، لكن يبدو أنه ظن أنه عندما يمثل أمام المحكمة كرئيس للوزراء، ستعامله هيئة القضاة بمزيد من الاعتبار. اتخذ أحد أسوأ قرارات حياته: ضم أشخاص إلى حكومته، في مناصب عليا، أدينوا بالتحريض على العنصرية ودعم منظمة إرهابية.

يبدو أن سلوك نتياهو في مرحلة ما من الحرب نابغ مباشرةً من إنذار أحزاب اليمين المتطرف بمواصلة الحرب مهما كلف الأمر ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة.

يتحدث هؤلاء الناس بعبارات مُبتذلة، ويعتقدون أن إسرائيل قادرة على الانغلاق على نفسها، وأن القوة هي العنصر الوحيد في العلاقات الدولية، وأن كل المؤسسات الدولية ساخرة ومنافقة ومعادية للسامية، وبالتالي لا داعي لأخذ قراراتهم على محمل الجد، أو مراعاة وسائل الإعلام العالمية. إنهم مقتنعون دائمًا بأن العمليات العسكرية انتهت مبكرًا جدًا، وأن بذل القليل من الجهد الإضافي كان كافيًا للقضاء على العدو. ولا يقللون من أهمية أن استمرار الحرب أهم من جهود إنقاذ الإسرائيليين المحتجزين لدى حماس.

إن تمسك نتياهو بالسلطة يفوق كل تصور. رئيس الوزراء الشاب الذي انتُخب لأول مرة قبل ما يقرب من 30 عامًا، الخطيب الفذ، الذي ذُكر الكثيرين بصورة السيناتور الجمهوري الذي نجح في جذب انتباه العديد من قادة العالم رغم مواقفه المتشددة تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ودافع عن المحكمة العليا والمعايير الديمقراطية الإسرائيلية، أصبح الآن شيخًا ساخطًا.

إنه مصاب بجنون العظمة، ويؤمن بوجود "دولة عميقة"، وهو مقتنع بأن النظام القضائي والعسكري والإعلامي والأكاديمي بأكمله تأمر ضده. وهو مقتنع أيضاً بأنه وحده، بخبرته الطويلة، ومعارفه المتراكمة، وعلاقاته الدولية، يعرف تمامًا ما هو الصواب من الناحية السياسية والاقتصادية والقانونية والدبلوماسية.

يرفض أن يُدرك أنه "فقد عقله" منذ زمن، وأنه يتجاهل الانتخابات منذ عامين تقريبًا، لأنه، وفقًا لها، لا يملك أي فرصة ليصبح رئيس الوزراء القادم. وهو غير مستعد لتشكيل لجنة تحقيق رسمية لفهم أسباب المجزرة المروعة التي ارتكبتها حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وما حدث في ذلك اليوم، والأخطاء التي ارتكبت لاحقًا.

يعتقد أنه كان مُحققًا في سياسته المُرعبة بتفضيل حماس على السلطة الفلسطينية، تجنّبًا لتقسيم البلاد وتحقيق السلام، لكنه يخشى أن تُعتبر لجنة التحقيق هذا خطأً فادحًا.

أفترض أنني لم أكن الإسرائيلي الوحيد الذي ظنّ أن لجنة التحقيق ستُشكّل قريبًا، وأن نتياهو سيعتذر للجمهور ويستقيل من منصبه، كما فعلت غولدا مائير بعد حرب يوم الغفران عام 1973. كما ظننتُ أنه سيُستبدل بحكومة مشتركة بين الليكود والوسط، دون أحزاب اليمين المتطرف، لبدء العملية الضرورية لإعادة بناء إسرائيل بعد أسوأ كارثة حلّت بالشعب اليهودي منذ الحرب العالمية الثانية.

لم يحدث هذا. بدأت إسرائيل حربًا عادلة أصبحت أطول حرب في تاريخنا بعد أن حققت أهدافها الرئيسية، حتى بعد أن أدركت أن إطلاق سراح المحتجزين الذين بقوا على قيد الحياة لن يكون ممكنًا إلا من خلال اتفاق غير مباشر مع حماس، وليس من خلال عملية عسكرية بطولية.

### الثمان الذي يدفعه الإسرائيليون والفلسطينيون

يدرك عدد متزايد من الإسرائيليين أن استمرار الحرب ناتج عن رغبة نتياهو في تجنب مطالبة واسعة النطاق بتشكيل لجنة تحقيق رسمية وتقديم موعد الانتخابات.

يدفع الإسرائيليون والفلسطينيون ثمنًا باهظًا خلال العام والنصف الماضيين، إذ لاتزال حماس تتمسك بالمحتجزين كضمانة لها، بينما تُعدّ إسرائيل قوة عسكرية إقليمية، وهجومها المضاد، بطبيعة الحال، شديد للغاية، إذ يلحق الضرر بالإرهابيين، بل بالأبرياء أيضًا، وكثير منهم، للأسف، أطفال. فغزة، في الواقع، روضة أطفال ضخمة ومكتظة. حوالي 47 في المئة من سكانها لم يبلغوا سن الثامنة عشرة بعد. أما "الأضرار الجانبية" للقصف في غزة، فهي الأطفال.

تدفع إسرائيل ثمنًا باهظًا للغاية من حيث عزلتها السياسية عن العالم، والعبء الاقتصادي الهائل الناتج عن تعبئة الاحتياط على المدى الطويل، والإنفاق الأمني المضاعف، فضلًا عن أن ردها المستمر أيقظ مشاعر معادية للسامية كامنة أو شبه كامنة حول العالم. والأهم من ذلك، أن المحتجزين الذين يُشكلون السبب الرئيس لاستمرار القتال يزرعون تحت وطأة الموت في أماكن تشتتهم في قطاع غزة.

قد ينشأ وضعٌ لا يبقى فيه أحدٌ لإنقاذه، لا قدر الله. إذا أضفنا إلى ذلك جنود الجيش الإسرائيلي الذين سقطوا؛ والتشريع الذي يُحاكي، إلى حدٍ كبير، النهج المجري المتمثل في "الديمقراطية غير الليبرالية" (وهو، بالطبع، تناقضٌ لفظي)؛ فإن الاستنتاج هو أن الوضع الحالي يجب أن يتغير فوراً، لأن مفتاح إنهائه هو إنهاء الحرب لا إطلاق سراح المحتجزين. لن تنتهي الحرب إلا بتغيير سياسي في إسرائيل.

سياسياً، هذا نوعٌ من المناورة الملكية: سيتعين على أحزاب يسار الوسط التراجع عن مبدأ محوريٍّ للغاية في وعودها الانتخابية، لكن لم يتنبأ أحدٌ بما سيحدث في إسرائيل وكيف ستنصبح دولةً لا تنتهي أيام حدادها، وينأى عنها أعزُّ أصدقائها، ويكاد مطارها يكون خالياً من الطائرات غير الإسرائيلية. إذا كانت هناك حالة طوارئ، فهي حالة طوارئ يُلزم فيها أعضاء الكنيست الخمسة والثلاثون المعنيون نتنهاهو بتمديد ولايته بشكل آمن حتى 27 أكتوبر/تشرين الأول 2026، مقابل استعادة إسرائيل لرشدها. البديل لذلك هو الاستمرار في العمل في المعارضة، وخسارة مقاعد في الانتخابات لصالح نفتالي بينيت، الأكثر تشدداً ويمينية من نتنهاهو، والدعاء لفوز بينيت في الانتخابات القادمة.

إذا بدأت المحادثات السياسية مع منظمة التحرير الفلسطينية، فإنني أوصي بشدة بأن تدرس الأطراف بدقة إنشاء كونفدرالية بين البلدين، على غرار الاتحاد الأوروبي، ومن شأنها أن تسمح، من بين أمور أخرى، بحل أصعب عقبة أمام السلام - العدد الكبير من المستوطنين في الضفة الغربية.

يقترح واضعو وثيقة كونفدرالية الأرض المقدسة أن يتمكن جميع المستوطنين الذين يجدون أنفسهم داخل الحدود المتفق عليها للدولة الفلسطينية المستقبلية من اختيار البقاء هناك كمواطنين إسرائيليين ومقيمين دائمين في فلسطين. سيتمكن العدد نفسه من المواطنين الفلسطينيين من الانتقال إلى إسرائيل كمقيمين دائمين. وسيكون حل قضية الاستيطان مفتاح حل الصراع.

\* \* \*

## جيروزاليم بوست: على إسرائيل أن تمنح سكان غزة حرية اختيار الهجرة - رأي

بقلم موشيه فوز ايلوف

شهد العالم أحوالاً تتكشف عندما يجتمع الفقر والقمع والإرهاب في بيئة مغلقة يائسة. في الواقع، عاش سكان غزة لسنوات في بؤس لا يلين، محرومين من أي أمل حقيقي في مستقبل أفضل.

من هذه الهاوية، برزت فرصة نادرة وتاريخية، ربما تكون الأكثر أهمية منذ تأسيس إسرائيل. إنها مبادرة إنسانية واستراتيجية ودبلوماسية لتمكين ما يصل إلى مليون فلسطيني من الهجرة الطوعية من غزة إلى دول حول العالم.

هذه المبادرة ليست ساذجة ولا منفصلة عن الواقع، بل تستند إلى بيانات تجريبية. وفقاً لاستطلاعات الرأي العام التي أجراها الباحث الفلسطيني الدكتور خليل الشقافي، يرغب حوالي 49 في المئة من سكان غزة في الهجرة. وتتجاوز هذه النسبة 54 في المئة

بين الشباب المتعلم. بل إن الكثيرين مستعدون للمغادرة بدون وثائق رسمية، مدفوعين بياس عميق وشوق حقيقي لمستقبل أفضل.

يتمثل دور إسرائيل في توفير الإطار العملي الذي يُمكن هؤلاء الأفراد من ممارسة حقهم في الاختيار - اختيار حياة تتجاوز الصراع والركود الذي لا ينتهي، والخروج من حالة اللجوء الدائم، والدخول في مستقبل مليء بالكرامة والفرص. تركز الخطة على خمسة ركائز أساسية: الحرية، والتأهيل، والشراكة، والشرعية، والتكتم.

هذه ليست مجرد لفظة إنسانية؛ بل هي مناورة استراتيجية ذات آثار بعيدة المدى. إن رحيل مئات الآلاف من غزة سيخفف بشكل كبير من الاكتظاظ السكاني، ويقلص قاعدة التجنيد للمنظمات الإرهابية، ويجرد العالم العربي من "بطاقة اللجوء" التي طالما استخدمها ضد إسرائيل، ويشكل تحديًا لحل الدولتين الذي استند طويلًا إلى وضع راهن غير قابل للاستمرار.

سيكون التعاون الدولي حاسمًا لتحقيق النجاح. قد تشمل دول المقصد دولًا في أفريقيا وأوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وكندا وحتى الشرق الأوسط. يجب تقديم دعم شامل للأسر: منح المغادرة، ومساعدات الإسكان، والتدريب المهني، وخدمات الاندماج المجتمعي.

يمكن للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، ودول مثل الإمارات ومصر والولايات المتحدة وقبرص والسعودية أن تكون شركاء أساسيين. ينبغي على واشنطن أن تلعب دورًا دبلوماسيًا رئيسًا في دفع الخطة قدمًا. الهدف ليس مجرد تحويل غزة، بل بثّ الأمل في العالم العربي وإعادة صياغة التفكير الإقليمي. يجب تحرير القطاع من دوره كـ"بيدق أسود" في رقعة الشطرنج الدبلوماسية، وتحويله إلى مثال حيّ على ما يُمكن تحقيقه عندما تلتقي الشجاعة الأخلاقية بالرؤية الاستراتيجية، وخاصةً بعد صراعٍ وحشي.

مرة أخرى، الحل هنا ليس "التهجير" أو "الطرد" القسري، بل خطة أخلاقية وقانونية ودبلوماسية تُمكن الغزاويين من تحقيق ما حُرّموا منه طوال حياتهم: حرية الاختيار، وحرية بناء مستقبل خارج دوامات انعدام الجنسية والعنف واليأس.

في النهاية، سيخلّد التاريخ ذكرى القادة الذين أدركوا هذه اللحظة، فاختروا الحرية على حربٍ أخرى، والكرامة على الكراهية، وتمكين المدنيين على احتواء الأعداء. هذه ليست مسؤولية إسرائيل الأخلاقية فحسب، بل هي أيضًا امتيازها الاستراتيجي - إعادة تشكيل الواقع لنفسها وللمنطقة بأسرها.

\* \* \*

### جيروزاليم بوست: لا مزيد من الأعذار: حان الوقت لليهود الحريديم للخدمة في الجيش - افتتاحية

خلال اليومين الماضيين، نصح قادة المجتمع الحريدي (الأرثوذكسي المتشدد) ممثلهم في حزب يهودوت هتوراة بالانسحاب من الائتلاف الحكومي بسبب فشله في حماية طلاب المدارس الدينية من الخدمة في الجيش. وتُعد مسألة الخدمة العسكرية

للحريديم من أكثر القضايا إثارة للجدل التي تُقسّم بلدنا. في ظلّ التحديات الأمنية المتنامية التي تواجهها البلاد، والتحولات الديموغرافية، والضغوط الاقتصادية، لم يعد هذا السؤال نظريًا، بل إنه يلامس جوهر الوحدة الوطنية والمصير اليهودي.

من منظور التوراة، فإنّ حُجة الخدمة العسكرية المشتركة ليست مبررة فحسب، بل هي مُقنعة أيضًا. لفترة طويلة، استُخدم سوء فهم التقاليد اليهودية لتبرير موقف الإعفاء والفصل. لكنّ نظرة أعمق إلى جذورنا تكشف عن حقيقة مختلفة تمامًا: الشريعة والتاريخ اليهوديان يدعوان إلى المسؤولية المشتركة، حتى بين أكثر الناس تديّنًا.

بالنسبة للمجتمع الحريدي، لا ينبغي اعتبار قبول الخدمة العسكرية خيانةً للتوراة؛ بل على العكس، هو أصدق تعبير عنها في هذا الجيل. إنها تُحيي التوراة، وتُحوّل النصوص المقدسة إلى أفعال. إنها تُمسّ بالرمزية الجوهرية لهويتنا كإسرائيليين - العودة إلى أرض الميعاد التي فُقدت.

لقد أرشد مبدأ "كل إسرائيل مسؤول عن بعضها البعض" - أبناء إسرائيل - الشعب اليهودي عبر قرون من النفي والعودة. وتشمل هذه المسؤولية واجبات روحية وجسدية. في الدولة اليهودية ذات السيادة اليوم، ومع جيشٍ مُكلّف بالدفاع عن ملايين اليهود، فإنّ فريضة حماية الحياة - بيكواتش نيفش - تتطلب المشاركة الكاملة.

لا تُقدّم التوراة نفسها دراسة التوراة على أنها إعفاء شامل من الخدمة العسكرية. بل على العكس، فالتاريخ اليهودي حافلٌ بأمثلةٍ لأفرادٍ صالحين قاتلوا عندما كان شعبيهم في خطر. كان الملك داود عالمًا ومحاربًا في آنٍ واحد.

كان المكابيون كهنةً قادوا ثورةً عسكرية. في سفر العدد، يوبخ موسى سبطيّ رؤوبين وجاد عندما طلبا البقاء خارج الأرض بينما يذهب إخوتهما إلى الحرب: "هل يذهب إخوتك إلى الحرب وأنت جالس هنا؟" يجادل البعض بأن دراسة التوراة تحمي الأمة. ويجادل البعض بأن دراسة التوراة بحد ذاتها تحمي الأمة، مستشهدين بالفكرة التلمودية القائلة بأن فضل التعلم يحمينا. هناك حقيقة في القوة الروحية للتوراة. لكن الشريعة الإسلامية لا تسمح للمرء بإعفاء نفسه من الخطر بناءً على التعلم فقط. عندما يتعرض اليهود للتهديد، يلزم اتخاذ إجراء جسدي. لا أحد فوق مستوى المسؤولية. عظمة التوراة الحقيقية ليست تراجعًا؛ بل مسؤولية.

وهناك سبب آخر لتشجيع تجنيد الحريديم: فرصة تقديس اسم الله. عندما يخدم اليهود المتدينون في الجيش بزهامة وانضباط والتزام الشريعة، فإنهم يرفعون شأن الجيش وينشرون قيم التوراة في المجال العام. إنهم يثبتون أن التوراة ليست ملاذًا من المسؤولية، بل هي أساسها.

وللتوضيح، الجيش الحديث ليس مثاليًا. إنه مؤسسة علمانية غالبًا ما تتحدى الأعراف الدينية. لكن الحلول موجودة. أنشأت وحدات الحريديم الخاصة، مثل كتيبة "نيتسح يهودا"، أطرًا تُحترم فيها مراعاة التوراة. وقد أثبتت هذه الوحدات إمكانية الخدمة دون المساس بالمعايير الدينية. ما نحتاجه الآن هو التشجيع المجتمعي والقيادة الحاخامية لدعم هذا المسار.

إن خطر استمرار الفصل مزدوج. داخليًا، يعزل الحريديم عن الشعب اليهودي الأوسع. خارجيًا، يُغذي الاستياء والانقسام. عندما يُخاطر الشباب الإسرائيليون بحياتهم في غزة بينما يحصل آلاف من أقرانهم على إعفاءات شاملة، تكون النتيجة مرارة - والأسوأ من ذلك، "تشيلول هاشم" - وهو فعل يُدنس اسم الله.

العودة إلى إسرائيل معجزة. لكن يجب الحفاظ على المعجزات. إنها تتطلب تضحية ووحدة وشجاعة. لا يمكن لمجتمع متمركز حول التوراة، يدعي حب أرض إسرائيل ويُنشد "عام إسرائيل حي"، أن يبقى مكتوفي الأيدي في أوقات الخطر. إن تجنيد الحريديم ليس تهديدًا لليهودية، بل تجديد لها.

\* \* \*

### جيروزاليم بوست: إن هتاف "تحرير فلسطين" يُسفر عن نتائج مميتة على نحو متزايد - رأي

بقلم مايكل ج. سالامون، ولويس ليبين

يجب أن يكون الأمر واضحًا تمامًا: لقد أصبح شعار "حرروا فلسطين" دعوةً للانخراط في هجمات معادية للسامية. فخلال الأسبوعين الماضيين فقط، هزَّ هجومان وحشيان على اليهود الأميركيين المجتمعات، كاشفين عن حقيقة قاتمة: الخطاب الذي يروج له دعاة "تحرير فلسطين" يُستخدم لتشجيع العنف المميت الذي يتجاوز الشرق الأوسط بكثير.

هذه الأفعال ليست نوبات كراهية عشوائية؛ بل هي النتيجة المباشرة لحملة أيديولوجية عالمية غالبًا ما تُصوّر إسرائيل - وبالتالي الشعب اليهودي - على أنهم أشرار، ما يُؤجج الغضب الذي يجد تعبيرًا خطيرًا له على الأراضي الأميركية.

في عصر أحد هادئ في بولدر، كولورادو، تعرضت مجموعة من اليهود المسلمين الذين كانوا يسرون للتوعية بشأن الإسرائيليين المحتجزين لدى حماس لأكثر من 600 يوم لهجوم مفاجئ بقنابل المولوتوف. وظهر المهاجم، محمد سليمان، في مقطع فيديو وهو يهتف "القضاء على الصهيونية" و"فلسطين حرة لنا".

قبل أيام قليلة، قُتل يارون ليشينسكي وسارة ميلجرم خارج متحف العاصمة اليهودي على يد إلياس رودريغيز الذي صرخ أيضًا "الحرية لفلسطين" أثناء تنفيذه جريمته المميتة. وُصفت الحادثنان سريعًا من قبل السلطات الأميركية على أنهما هجومان إرهابيان، إلا أنهما يكشفان عن نمط أعمق وأكثر إثارة للقلق. هذه الأعمال العنيفة هي أعراض لرواية سامة أوسع نطاقًا ترسخت في أجزاء من الغرب، وهي رواية تُختزل صراعًا معقدًا ووحشيًا إلى شعارات تبسيطية وتُشيطن الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

لسنوات، دأب بعض الدوائر الأيديولوجية الممولة من جماعات الكراهية تحت شعار "فلسطين حرة" على الترويج لرواية تتجاهل الحقائق القاسية على الأرض.

يُصوّر إسرائيل كمعتدي إبادة جماعية، بينما يتجاهلون حقيقة أنها تدافع عن نفسها ضد أعداء لا يرحمون وجماعات مسؤولة عن أهوال لا تُوصف، بما في ذلك اغتصاب وقتل وحرق أكثر من ألف مدني أحياء. وقد استثمرت حماس، الجماعة

التي تقف وراء هذه الفضائح، مليارات الدولارات في الأنفاق، مستخدمةً المدنيين كدروع بشرية، ومستغلةً الحزن الذي غالبًا ما يكون ملفقًا، لتسليح الرأي العام.

لقد اعترفت قيادتها علنًا بأن فقدان أرواح الغزيين لا يعنهم، كاشفةً عن استخفافٍ صارخٍ بالحياة البشرية من جميع الأطراف. هذا ليس صراعًا بين أعداد أو معركة بين توأمين أخلاقيين؛ إنه صراع من أجل البقاء ضد قوةٍ تستغل المعاناة بسخريةٍ لإخفاء قسوتها. ومع ذلك، بدلًا من مواجهة هذه الحقائق، تختار بعض وسائل الإعلام والنشطاء تضخيم روايةٍ أحادية الجانب تُؤجج الكراهية والعنف في الغرب وخارجه.

مقالاتٌ كتلك التي تتساءل عن سبب انضمام اليهود الأميركيين إلى الجيش الإسرائيلي تُغفل المغزى تمامًا. عندما يواجه مجتمعك تهديداتٍ وجودية، فإنك تقف للدفاع عنه. ينجذب الشباب اليهود في الولايات المتحدة بشكل متزايد إلى إسرائيل، ليس فقط بسبب هويتهم، ولكن بسبب الواقع الصارخ المتمثل في تصاعد معاداة السامية في بلدتهم - جامعاتٍ ومجتمعاتٍ معاديةٍ حيث تُصبح الكراهية أمرًا طبيعيًا بشكلٍ مُقلق.

هذا العداء المتزايد ليس مصادفةً. لقد امتدت شيطنة إسرائيل، بشكلٍ مخططٍ، إلى شيطنة الشعب اليهودي، ما جعل المعابد اليهودية والمدارس والمراكز المجتمعية، وحتى التجمعات الودية والسلمية، أهدافًا للعنف.

الحقيقة المروعة هي أن بعض أشد الخطابات المعادية لإسرائيل قسوة تُصبح موسيقى تصويرية للإرهاب. قد لا يحمل أولئك الذين يهتفون بشعارات مثل "فلسطين حرة" مسدسًا أو زجاجة مولوتوف، لكن كلماتهم تُؤجج نيران الكراهية التي تُشجع مهاجمين مثل سليمان وروديغيز.

الأمر الأكثر مأساوية هو كيف يُحوّل هذا الخطاب حياة البشر إلى ببادق في حرب أيديولوجية تُضحي فيها بالتعقيد الأخلاقي من أجل شعارات جذابة ومكاسب سياسية. لقد جعلت حملة البساطة الأخلاقية المجتمعات اليهودية أكثر عرضة للخطر، ما جعلها مجرد أضرار جانبية في صراعٍ أكثر تعقيدًا بكثير مما تسمح به التصريحات المقتضبة. إنها مقامرة متهورة بحياة حقيقية تتطلب محاسبة فورية.

إن هجمات بولدر وواشنطن العاصمة ليست مجرد جرائم ضد أفراد؛ بل تحذيرات تُشير إلى مدى خطورة تطرف الخطاب، واستبداله بالدعاية للحوار الصادق. تُذكرنا هذه الهجمات بأن العنف المرتبط بالحوار العالمي حول إسرائيل وفلسطين لا يمكن أن يتجاهل الكلفة البشرية الحقيقية لخطاب الكراهية والأكاذيب.

المطلوب الآن هو العودة إلى تقارير وحوار صادق وشجاع - حوار يتقبل التعقيد ويواجه الحقائق المزعجة، حوار لا يحركه التمويل الذي يكافئ هذا الإرهاب. معركة إسرائيل ليست مثالية، لكنها معركة من أجل البقاء ضد عدو يرتكب الفضائح بحرية. إن إدراك ذلك لا يمنع التعاطف مع المدنيين العالقين في مرمى النيران، ولكنه يتطلب رفض المقارنات الزائفة والدعاية التي تُعمق الانقسامات بدلًا من ردمها، والتي تُروّج لمعاداة السامية، مُبرّرةً الهجمات على اليهود في كل مكان.

تُدكرنا الهجمات الأخيرة بما هو على المحك عندما تُصبح الكلمات أسلحة - وقد آن الأوان للتوقف عن استبدال الحقيقة بالشعارات، والاعتراف بأن تمويل هذا الإرهاب يتدفق من جماعات الكراهية، والبدء في الدفاع عن قيم الأمن والعدالة.

\* \* \*

### جيروزاليم بوست: التشهير الإعلامي بشأن إطلاق النار المزعوم على مساعدات غزة سيكون له عواقب بعيدة المدى

نشرت شبكتا CNN وBBC، من بين العديد من المواقع الإخبارية، عناوين كاذبة مفادها أن الجيش الإسرائيلي أطلق النار على سكان غزة بالقرب من مراكز توزيع المساعدات (1 حزيران 2025). "مقتل 31 فلسطينيًا على الأقل بعد أن أطلقت القوات الإسرائيلية النار بالقرب من مركز توزيع مساعدات في غزة، وفقًا لمسؤولين فلسطينيين"، هذا ما صرخت به عناوين CNN، ومع اختلافات طفيفة، وBBC وSky News ومعظم وسائل الإعلام العالمية يوم الأحد.

انطوت العناوين الرئيسية على قصص عن "مجزرة" في أحد مواقع توزيع المساعدات التي افتتحها مؤسسة غزة الإنسانية (GHF)، مستشهدةً بوزارة الصحة الفلسطينية.

بالطبع، أي قارئ ناقد سيعلم أن "مسؤولين فلسطينيين" أو "وزارة الصحة الفلسطينية" - أو أي من التعبيرات المملوطة الأخرى التي تستخدمها وسائل الإعلام الدولية، مثل وزارة الصحة في غزة، أو المسؤولين المحليين في غزة، أو مفضلنا - الدفاع المدني في غزة - هي لغة مُضَلَّلة تُشير إلى... حماس.

هذه هي حماس نفسها التي ارتكبت أسوأ هجوم على اليهود منذ الهولوكوست، في 7 أكتوبر 2023 الذي أدى إلى أزمة المحتجزين الحالية والحرب المستمرة في غزة بهدف إنهاء حكم المنظمة البربرية في غزة. ولكن رد فعل مؤسسة الإغاثة العالمية، وهي المنظمة التي وزعت ما يقرب من ستة ملايين وجبة في الأسبوع الأول من عملها على الجوعى في غزة، بدأ أقل بكثير من العنوان والادعاء. "لم يكن هناك إطلاق نار في مركز التوزيع، وكذلك في المنطقة المحيطة به" و"تم توزيع المساعدات اليوم دون حوادث. سمعنا أن حماس هي من حرضت على هذه التقارير الكاذبة. إنها غير صحيحة ومُفبركة"، واعتُبرت أقل مصداقية من ادعاءات حماس. فبعد حوالي 12 ساعة من نشر وسائل الإعلام الدولية عناوينها الصاخبة وغير المثبتة حول الفظائع الإسرائيلية، أصدر مكتب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي الرواية الإسرائيلية الرسمية لما حدث.

هذا نصف يوم، أو إلى الأبد في جنون الإعلام المُفعم بالإثارة الذي يُجسد شغف معظم المؤسسات الإعلامية بالعناوين الرئيسية. لقد وقع الضرر.

إن اقتران منظمات كانت تحظى بالاحترام سابقًا، مثل CNN وNBC وBBC، بتصديق حماس على ظاهرها، وعجز إسرائيل عن نقل الحقيقة فورًا، يُشكّل وصفةً لشيطنة إسرائيل مرارًا وتكرارًا.

إن عدم مسؤولية وسائل الإعلام في تصديق أقوال منظمة إرهابية لخلق عناوين مثيرة وزيادة عدد زياراتها على الإنترنت ليس مجرد تصرف غير مهني، بل هو أمر خطير.

ربط السفير الأمريكي لدى إسرائيل، مايك هاكابي، بين القصاص غير الدقيقة وما شابهها، وظهرت بانتظام منذ غزو الجيش الإسرائيلي لغزة، وتصاعد معاداة السامية.

في إشارة إلى إطلاق النار المميت على إسرائيليين اثنين الشهر الماضي في واشنطن العاصمة، وإلقاء قنابل حارقة على مظاهرة مؤيدة لإسرائيل في بولدر، كولورادو، يوم الأحد - وكلاهما اتسم بدعوات "تحرير فلسطين" - هاجم هاكابي "التقارير المتهورة وغير المسؤولة" التي نشرتها CNN، ونيويورك تايمز ووكالة أسوشيتد برس لجهة لوم إسرائيل على إطلاق النار على مساعدات غزة. وكتب هاكابي: "هذه التقارير كاذبة"، مؤكداً أن المصدر الوحيد لهذه القصص هو "حماس وعملاؤها".

هذا التحامل الأعلى الذي لم يُسهله تأخر الجيش الإسرائيلي في عرض الحقائق، يُلقي بظلال من الشك على وقوع حادث قد تكون إسرائيل مسؤولة عنه. لقد أقرّ الجيش يوم الثلاثاء بإطلاق النار على عدد من المشتبه بهم الذين تقدموا نحو القوات على بُعد نصف كيلومتر تقريباً من موقع توزيع مساعدات GHF، بعد إطلاق طلقات تحذيرية في البداية يوم الثلاثاء، وفقاً للجيش. ووفقاً للجيش، شوهد المشتبه بهم وهم ينحرفون عن طرق الوصول المحددة إلى الموقع، وأنه يُجري تحقيقاً في تقارير عن وقوع إصابات. وأشار الجيش إلى أن إطلاق النار وقع على بُعد نصف كيلومتر تقريباً من مركز الإغاثة. جاء الرد أسرع بكثير من حادثة الأحد، ما يُظهر أن الجيش الإسرائيلي يدرك أن التأخير في الاستجابة مُضر.

تُدار الحرب في ضبابية، والحقيقة قد تكون مُهمّة. ومع ذلك، فإن ميل وسائل الإعلام العالمية إلى افتراض مسؤولية إسرائيل عن أي فظائع تُنسبها حماس إليها يُشير إلى تغطية حرب غزة بشكل عام. فمعظم التقارير الإخبارية عن الدمار في غزة نادراً ما تُشير إلى الثمانية والخمسين الذين تحتجزهم حماس، ناهيك عن هجوم 7 أكتوبر. وعندما تفعل ذلك، فإنها تُصبح بمثابة حاشية هامشية منفصلة تماماً عن "العدوان" الإسرائيلي الذي يُمثل محور التركيز الرئيس للغالبية العظمى من التقارير.

من المُؤكد أن التشهير الدموي المُوجه ضد إسرائيل خلال عطلة نهاية الأسبوع بشأن إطلاق النار على مركز الإغاثة ستكون له تداعيات بعيدة المدى، سيُشعر ببعضها في الولايات المتحدة وأوروبا وأي مكان يُدافع فيه اليهود عن إسرائيل بفخر.

\* \* \*

## جيروزاليم بوست: لماذا يستمر اليسار في إسرائيل وأميركا في الخسارة- رأي

بقلم غيل تروي

أسبوع آخر، وسلسلة أخرى من الضربات الموجهة للجسم السياسي. على من يؤمنون بالتجارب الإسرائيلية والأميركية في الديمقراطية الليبرالية أن يقلقوا. أشعر بصدمة شديدة من كل الضربات التي يوجهها اليسار واليمين باستمرار ضدنا، نحن الأغلبية المُكتملة.

إنهم يواصلون ضرب الإجماع الجوهري للقيم المشتركة التي تحتاجها المجتمعات للعمل، بينما يمزقون نسيج الثقة المتبادلة والأمل الذي يُضفي الشرعية على الديمقراطيات. مع ذلك، ودون الانخراط في مغالطة "ماذا عن"، وإدانة الديماغوجيين من كلا الجانبين، يُذهلني بشكل خاص مدى تخريب اليسار لذاته، في إسرائيل وأميركا.

يُراوغ المُتعبسون من كلا الطرفين، ويُشيطنون الآخر لتبرير تجاوزاتهم. لكن اليساريين في إسرائيل وأميركا يُخطئون في حساباتهم باعتقادهم أنهم أفضل، حتى وإن كان سلوكهم يُشير إلى عكس ذلك، وبإفرازهم ازدراءً نخبويًا للأخريين في عصر الشعبوية.

اليساريون الإسرائيليون بارعون في هذه السياسة. يواصل يائير غولان التبختر على شاشات التلفزيون، واعدًا بإنقاذ إسرائيل، بعد أن شتمها وسب جنودنا الأبطال بقوله: "الدولة العاقلة لا تحارب المدنيين، ولا تقتل الأطفال كهواية...". صحيح أنه تراجع، قائلاً إنه هاجم الحكومة، وليس جنودنا - لكن لاحظوا كم أسعد أعداء إسرائيل حول العالم. بالنسبة لهم ولأغلب الإسرائيليين، إنه يُميّز بينهم دون أي فرق.

ستظل هذه "هبة" الغولان مستمرة: يُحذر زميلي في معهد سياسة الشعب اليهودي، فريدمان، من أن إهاناته للجيش الإسرائيلي ستظهر قريبًا في مذكرات الادعاء الدولي - ضد أطفالنا! لو أُتبع اقتراحي الأسبوع الماضي، ونيد الليبراليون غولان، لكان المدافعون عن إسرائيل قد اعتبروه حالةً شاذةً. ومع هذه التشهيرات، وتجمع العديد من الليبراليين حوله، عزز غولان حملة إعادة انتخاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وعزز نفوذ الأحزاب اليهودية المتشددة.

تخيلوا مفاوضات ائتلافية بعد انهيار أو انتهاء هذه الحكومة الفاسدة. سيواجه اليمينيون الوسطيون المفكرون، مثل نفتالي بينيت، معضلةً مرعبة: إما إفساد إسرائيل بسنواتٍ أكثر انقسامًا في عهد نتنياهو، أو الحكم مع غولان المفترى على الجنود. إذا كان معارضو بيبستا يريدون ائتلافًا صهيونيًا بدون الحريديم - أو الأحزاب العربية، فلماذا يحظى حزب غولان الملقب بـ"الديمقراطي" بشكلٍ ساخر، بثمانية مقاعد حاليًا، ما يجعله حزبًا ذا تأثيرٍ كبيرٍ على الوطنيين الإسرائيليين؟

هذه هي متلازمة اضطراب بيبي الكلاسيكية في حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) فمجرد أن يأتي الهجوم من اليسار لا يجعله مقبولًا - حتى ضد هذه الحكومة الغوغائية وغير الكفؤة. كما أن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات تُبقي الليبراليين يتحدثون مع بعضهم البعض بلغة مشفرة. إنهم لا يدركون كيف تُنقَر سخريتهم معظم الإسرائيليين. ثلثا الإسرائيليين سئموا من بيبي - لكن الكثيرين سئموا أيضًا من البروتستانت الأنغلو ساكسونيين المتدمرين والمتعاليين في إسرائيل: كانوا في السابق من الأشكناز البيض ذوي الحماية. أما الآن، فهم من البروتستانت الأنغلو ساكسونيين: من الأشكناز البيض ذوي الملصقات الاحتجاجية الدائمة.

### معارضة متعصبة

هؤلاء هم المحنكون الذين يعارضون التعصب - إلا عندما ينخرطون فيه؛ ويطالبون بالكياسة - إلا إذا كانوا يهاجمونها؛ ويحبون اتباع القواعد - حتى يصبحوا هم من يخالفونها؛ ويحبون المحاكم - طالما أنها تسيطر عليها. لقد أساء آخر تعيين لنتنياهو، وأثار جدلاً واسع النطاق: ترشيح اللواء ديفيد زيني لقيادة جهاز الأمن العام (الشاباك). التساؤلات حول مؤهلات زيني ومنهجية بيبي صحيحة. لكن حملة حزب "اليمن الجديد (WASPPP)" لاغتيال زيني غير مقبولة. وكما ذكر كالماني لبيسكيند في صحيفة معاريف في 30 مايو/أيار، فإن آلة التسميم اليسارية خفضت رتبة زيني من منصبه كمحلل استراتيجي حذر من غزو حماس في مارس/آذار 2022، ثم قاد سيارته ليقا تل بيسالة في 7 أكتوبر/تشرين الأول. فجأةً، أصبح زيني - انتظروا - مستوطنًا شريفًا أصوليًا، ليس واحدًا منّا، بل أبًا لأحد عشر طفلًا، يا للرعب!

زعم كبار كُتّاب الأعمدة في إسرائيل أنه يريد قتل المحتجزين، لأنه أقرّ صراحةً بالتوتر بين أهداف الحرب المتمثلة في تحرير أكثر من عشرين محتجزًا وحماية الآلاف على حدود غزة.

سخر أحد كبار كُتّاب الأعمدة قائلاً: "هل يمكنك تسمية أطفالك الأحد عشر حسب ترتيب ميلادهم؟". كما هو متوقع، شكك آخر في صحيفة هآرتس في ولاء هذا البطل الذي انضمّ إلى الجيش عام 1992 وتطوَّع في وحدة استطلاع هيئة الأركان العامة، ملتمحًا إلى أن زيني سيخدم عائلة نتنياهو أو التوراة بدل الدولة التي خدمها طوال حياته.

على حزب الليكود أن يشكر رسميًا غولان، وأتباعه، وهؤلاء الكُتّاب المتعاليين على إبقاء السياسة ذات طابع قبلي لدرجة أن الكثيرين ينسون مدى سوء هذه الحكومة. أشاهد أصدقاءً، وقد سئموا من بيبي، يعودون إليه عندما يشعرون بالإهانة من هؤلاء الجهلة المتعاليين الذين يظنون أنهم يعرفون كل شيء.

في هذه الأثناء، في الولايات المتحدة، بينما يُحصي الديمقراطيون أكاذيب الرئيس دونالد ترامب الكثيرة، لا يُتهمون إلا بـكذبتين كبيرتين: أولاً، من المروع مشاهدة جيك تابر من شبكة سي إن إن يُحتفى به لكشفه مؤامرة التستر على التدهور المعرفي لجو بايدن، بينما كان يُرَوِّج له كجزء من وسائل الإعلام الرئيسة.

أما الكذبة الكبيرة الأخرى، كما يكشف كتابهما الناجح "الخطيئة الأصلية: تراجع الرئيس بايدن، والتستر عليه، واختياره الكارثي للترشح مجددًا"، فهي مدى عدم أهلية كامالا هاريس لمنصب نائب الرئيس، ناهيك عن الرئاسة. يُفيدون أنه عام 2022، قبل أن تحضر هاريس "عشاءً على طراز الصالون مع صحفيين و... شخصيات مرموقة"، أقام مساعدوها "حفلة ساخرة مثل فيها الموظفون دور الضيوف". شكك الموظفون بها بشدة في تفاعلاتهم غير المُعدّة، لدرجة أنهم فكّروا في تقديم النبيذ "حتى تتمكن هاريس من التدريب بكأس أو كأسين".

الكذب سيء بما فيه الكفاية. لكن في السياسة، الأسوأ هو الكذب المُفرط، والكذب المُفرط لدرجة تُعزز من موقف خصومك. أولئك الذين يعيشون في غرف الصدى هم الأكثر عُرضةً لمثل هذه الأخطاء والآثام.

\* \* \*

**موقع واللا الاخباري: كشف تسجيلات نتنياهو: رئيس الوزراء يُصرّح بصوته أنه أقال هاليفي وغالانت للترويج لقانون التهرب من الخدمة العسكرية**

يقول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بصوته إنه أقال رئيس الأركان هرتسي هاليفي ووزير الدفاع يوآف غالانت بهدف الترويج لقانون التهرب من الخدمة العسكرية. كُشف عن ذلك في تسجيلات نُشرت على قناة حداثوت 13.

"علينا أن ننقذ ليس فقط دولة إسرائيل، بل أيضًا عالم التوراة، وهذا ما أؤمن به. وبعون الله، هذا ما سنفعله أيضًا"، سجّل لرئيس الوزراء قوله في محادثة أجراها مع حاخام كبير. "وللقيام بذلك، نحتاج إلى وقت لإقرار القانون بطريقة سليمة لا يمكن الطعن فيها. كانت لدينا عقبات هائلة أزلناها. كما تعلمون، عندما يكون وزير الدفاع ورئيس الأركان ضدكم، لا يمكنكم المضي قدمًا. الآن يمكننا المضي قدمًا."

وأضاف، في إشارة إلى أفعاله في هذا الشأن، قائلاً: "تحدثت شخصيًا حوالي 20 مرة مع يولي إدلشتاين، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن. قلت له: انظر، أنا أتولى هذا الأمر شخصيًا. أريدك أن تُجري المزيد من المناقشات." وبدأ هو في ذلك.

صرح قائلاً: "هناك من يحاول تقويضنا". الجيش يفعل الآن بالضبط ما طلبناه منه. إنهم يُهدون الطريق، ويُهيئون القدرة على استيعاب الحريديم والحفاظ على نمط حياة حريدي في الجيش. ما تم إنجازه مُذهل. هكذا يدخل الناس الحريديم ويتركونهم. لا نريدهم أن يدخلوا الحريديم ويتركوا العلمانيين. في الواقع، لأننا استبدلنا رئيس الأركان، ولأننا استبدلنا وزير الدفاع الذي عرقل ذلك فعليًا طوال هذه الفترة الطويلة يمكننا الآن المضي قدمًا بثقة أكبر ومهنية أكبر.

وانتقل نتياهو إلى الحاخام، قائلاً: "بإمكاننا إنقاذ عالم التوراة، والتخلص من هذا العبء الثقيل الذي وُضع علينا. هذا ممكن بالتأكيد، بمساعدتكم.

إن تحديد موعد نهائي مبكر جدًا سيؤخر العملية. رأس السنة العبرية هو الوقت المناسب. لا يمكننا القيام بذلك بسرعة جنونية لأننا نُقدم لخصومنا هدية على طبق من فضة. لماذا نُقدمها لهم؟"

في إشارة إلى مدى تأثير الرأي العام وانتقاداته لهذه القضية، قال نتياهو: "لا يمكنهم إسقاطنا إلا بالقول: لقد تعجلتم في الأمر أكثر من اللازم، ولم تعقدوا اجتماعات كافية بشأنه، ولم تُجروا مناقشات كافية". لذا نريد إزالة كل هذه العقبات. ونحن نعمل ذلك بالفعل الآن.

لأنكم تعلمون - لقد تغير رئيس الأركان، والعائق العسكري، والعائق التشريعي قد أُزيل من نواحٍ عديدة. لكنهم آخرونا لفترة طويلة جدًا. لقد آخرونا لما يقرب من عام ونصف".

كما خاطب المعارضة قائلاً: "المعارضون، أولئك من اليسار، يحاولون فقط إسقاط الحكومة والإضرار بعالم التوراة"، محذراً الحاخام: "ما ستحصلون عليه هو حكومة يسارية ستدمر عالم التوراة، وهذا ما يريدونه.

هؤلاء الناس يعارضون عالم التوراة، إنهم ضده تمامًا، ضده تمامًا". توسل إلى الحاخام لمساعدته قائلاً: "أقول، يا صاحب السعادة، أنا بحاجة لمساعدتك. أثق بمساعدتك وأريدك أن تثق بي. إذا عملنا معًا، فسنتهي هذا الأمر نهائيًا".

وصرح مكتب رئيس الوزراء: "كما يتضح من التسجيلات - دون أي تفسير مُحرّف من قِبل "مُعلقي" القناة 13 - يُشير رئيس الوزراء إلى أن رئيس الأركان ووزير الدفاع السابقين هما من منع إنشاء الوحدات المُخصصة لخدمة الحريديم. في المقابل، يُقدّم وزير الدفاع ورئيس الأركان الحاليان هذه القضية بسرعة واحترافية - ونحن فخورون بذلك".

\* \* \*

## موقع واينت: قدسية الحياة أم الائتلاف؟

### بقلم أفي سيسخاروف

بينما يُقتل خيرة أبناء شعب إسرائيل على الجبهات، سَتُعفي هذه الحكومة، لأسباب سياسية بحتة، شعبًا بأكمله من الخدمة العسكرية. الغالبية العظمى ممن تطوعوا للحرب ويخدمون في قوات الاحتياط لن يسامحوا السياسيين المتشددين، بل لن يسامحوا رئيس الوزراء الذي سمح بذلك.

يمر صباح آخر، وسمعنا بالأمس مجددًا هذه الجملة المروعة "مسموح بالنشر". بالأمس كان الرقيب الاحتياطي ألون باركس، وأول أمس كان الرقيب ليور شتاينبرغ، والرقيب أوفيك برهانا، والرقيب عومر فان غيلدر. أربعة قتلى خلال ما يزيد قليلاً عن ٢٤ ساعة في معارك قطاع غزة. أربع جنازات، وأربع عائلات ثكلى، وأفراد عائلات لن يستطيع حتى مبنى صهيون مواساتهم، وأصدقاء وحبوبات، في دائرة ضيقة ودائرة بعيدة، لن يستطيع أي شيء إعادة أحبابهم.

وفي خضم هذه المأساة، علمنا أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اعترف بصوته في تسجيلات بثتها القناة 13 بأنه عمل على إقالة وزير الدفاع يوآف غالانت ورئيس الأركان هرتسي هاليفي، بهدف إقرار قانون التجنيد الإجباري. ولم يسع بنيامين نتنياهو إلى العمل من أجل أمن إسرائيل أو إحداث تغيير في مسار القتال في قطاع غزة - بل سعى ببساطة إلى الحفاظ على نظامه السياسي، حتى لو لم تكن هذه الخطوة في صالح جنود الجيش. لقد أصبح أمن دولة إسرائيل، والجيش وجنوده وقادته أدوات في يد السياسي نتنياهو لإبقائه في منصب رئيس الوزراء.

لن نودع هذا "الإذن بالنشر" اللعين في أي وقت قريب. من غير المتوقع أن يتغير مسار القتال العنيف الذي يخوضه الجيش حاليًا في غزة. حماس لا توافق على اقتراح ويتكوف لوقف إطلاق نار مؤقت، والحكومة الإسرائيلية تُعلن بوضوح أنها لا تنوي الموافقة على وقف إطلاق نار دائم.

يسعى الجيش الذي يعمل على الأرض إلى تطهير مراكز العمليات من كل نفق يعمل في المنطقة، ومن كل إرهابي يحمل سلاحًا. هذه ليست عملية ستستغرق أسابيع، بل أشهرًا، وربما سنوات. تهدف هذه العملية إلى الضغط على حماس للتوصل إلى اتفاق بشأن إطلاق سراح المحتجزين، لكن المنظمة ترفض التراجع الآن، ولا تلوح في الأفق نهاية للعملية.

نطاق الأنفاق تحت غزة هائل، وكذلك المسلحون الذين على الرغم من أن الجيش قضى على آلاف منهم خلال الأيام الـ 605 الماضية، إلا أن أعدادهم في ازدياد مستمر لأن حماس قادرة بسهولة على تجنيد الشباب لحمل السلاح، خاصة أنهم لا يملكون ما يخسرونه. تهدف العملية إلى تجنب سقوط أكبر عدد ممكن من الضحايا، لكن هذه حرب صعبة، حرب عصابات ذات ثمن باهظ، وللأسف ستظل كذلك. قد يصبح "إذن النشر" أمرًا روتينيًا هنا إذا لم يكن هناك تغيير في المبادئ التوجيهية للسياسة واستعداد للتوصل إلى تسوية سياسية تغير الواقع في قطاع غزة.

## تقديس الحرب

الحكومة الإسرائيلية ناضجة، وهي تُقدس الحرب، رغم أنها من المفترض أن تكون الوسيلة الوحيدة لتحقيق الهدف السياسي. القيادة الحالية لا تسعى لإنهاء القتال في غزة، بل إلى استمراره مهما كلف الأمر، دون حتى النظر في إمكانية التوصل إلى ترتيبات لما بعد الحرب في غزة. يقلق الحكومة الإسرائيلية أن وقف الحرب يعني ضغطاً شديداً للتوجه إلى انتخابات مبكرة، بل ضغطاً أكبر للموافقة على تشكيل لجنة تحقيق. في الوقت نفسه، ترفض حماس أيضاً إبداء مرونة في مفاوضات إطلاق سراح الرهائن، ما يخلق ذريعة معقولة لمواصلة الحرب.

ووسط هذا الواقع المرير الذي تنضم فيه عائلة جديدة كل بضعة أيام إلى عائلة الفقيد، يرى معظمنا، ليس جميعنا، بل معظم شعب إسرائيل، بدهشةٍ وصدمةٍ كيف يعمل نتنياهو والحكومة بكل الطرق الممكنة للحفاظ على الائتلاف ومنح الأحزاب المتشددة قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية الذي طال انتظاره. بمعنى آخر، بينما يُقتل خيرة أبناء شعب إسرائيل على الجبهات، ستُعفي هذه الحكومة، لأسباب سياسية بحتة، جمهوراً بأكمله من الخدمة العسكرية، من حمل العبء أو نقالة. ولا يتردد أعضاء الكنيست والحاخامات الذين يُفترض أنهم يمثلون الحريديم، في أوقات الحرب في غزة وعلى جبهات أخرى، في اتخاذ كل خطوة ساخرة ممكنة لابتزاز نتنياهو وأصدقائه وإعفاء الشباب الحريديم من الخدمة العسكرية.

هذا جنون منهجي مطلق، يمزق الأحزاب الحريدية عن شعب إسرائيل وعن هذه الحكومة من جماهير واسعة دعمتها في الماضي. إن الجمهور الذي يتحمل العبء، والمقاتل، والأغلبية العظمى التي تطوعت لهذه الحرب وتخدم في الاحتياط، لن يغفر للسياسيين الحريديم، والأكثر من ذلك، لن يغفر لرئيس الوزراء الذي جعل هذا ممكناً.

من المرجح أن يكون الجيش الحالي الذي يفقد مقاتلين أسبوعياً، وتعاني قواته الاحتياطية من الاستنزاف والاستنزاف، قادراً على مواجهة أعداء خارجيين في المستقبل أيضاً. لكن من المشكوك فيه أن يكون قادراً على التعامل مع الشرخ الكبير الذي يخطط بنيامين نتنياهو وأصداؤه في الأحزاب المتشددة لإحداثه هنا من خلال الإعفاء من التجنيد الإجباري. كلا، إن نزاهة الائتلاف ليست مبدأ مقدساً. إنه مبدأ الجشع والرغبة الجامحة في السلطة التي تبرر موت بعض أبناء شعبنا - بينما سيتمكن آخرون من تكريس أنفسهم لمساعٍ أخرى.

\* \* \*

**موقع واينت: الهجوم على ديفيد زيني في الجيش، ورفض المتحدث باسم الجيش التعليق على "التحذير"**

**بقلم رونين برغمان**

تزايد علامات الاستفهام بعد أسبوعين من إعلان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تعيينه رئيساً للشاباك، ويتصاعد الجدل العنيف حول "التحذير". "زيني" - ادعاء نتنياهو بأنه تنبأ بمجزرة 7 أكتوبر في وثيقة سرية كتبها اللواء ديفيد زيني.

يرفض الجيش الرد أو التعليق بأي شكل من الأشكال على أي سؤال يتعلق بهذا الموضوع، مع أن الأمر يتعلق أيضًا بتعيين رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) ومدى ملاءمة اللواء زيني لتولي المنصب، والأهم من ذلك، بالتحقيق في فشل عملية 7 أكتوبر، واتهامات رئيس الوزراء بأن كبار قادة الجهاز الأمني لم يطلعوه على معلومات حساسة كان من شأنها أن تُغير مجرى الحرب.

صرح نتنياهو بأنه عين اللواء رئيسًا لجهاز الأمن العام (الشاباك) لأنه كان الوحيد الذي حدّر، وأن الجيش استبعده من الوثيقة الحاسمة. لكن مصادر مُطلعة على الوثيقة تُشير إلى أن هذا ادعاءً كاذبًا تمامًا، وأن الوثيقة تكتيكية ودقيقة تمامًا: فحص أجرته فرقة غزة لفحص الترتيبات الأمنية على السياج.

على أي حال، يقول كثيرون في الجيش إن المسألة بحاجة إلى تحقيق، كما يجب دراسة "كيف سُربت وثيقة أرسلت فقط إلى فرقة غزة التي يقول رئيس الوزراء نفسه إنه لم يتلقاها حتى الآن، ونُشرت فجأةً - بالضبط في الوقت المناسب لاستخدامها، أو بتحريف منه، لتبرير اختيار شخصٍ ما رئيسًا لجهاز الأمن العام (الشاباك)".

من الصعب التفكير في مجموعة من القضايا أكثر أهمية لأمن الدولة من تلك التي تنشأ عقب منشورات نتنياهو ومكتبه حول "تنبيه زيني". هذه قضايا تتعلق بشغل أحد أكثر المناصب حساسية في البلاد من جهة، وبالفترة التي سبقت 7 أكتوبر من جهة أخرى. كما أنها تتعلق بنظام تحقيقات الحرب في الجيش الذي يخضع حاليًا للتدقيق من قبل لجنة أنشأها رئيس الأركان الجديد عقب مزاعم مختلفة، بعضها أيضًا من نتنياهو، بأن التحقيقات لم تُجرَ كما هو مطلوب، على أقل تقدير.

على الرغم من ذلك، يمتنع المتحدث باسم الجيش عن الرد على أي أسئلة تتعلق بالوثيقة، بما في ذلك السؤال التالي: "هل أثار اللواء زيني القضايا المذكورة في التقرير مع جهات أخرى في قيادة الجيش، باستثناء مقر الفرقة وعرض أعماله التحقيقية هناك؟".

يقول مصدر رفيع المستوى إن قيادة الجيش لا تشك في صحة هذه القضية، ولكن لتجنب مواجهة مباشرة مع مكتب رئيس الوزراء، أمر رئيس الأركان بعدم الرد على الأسئلة المتعلقة بالموضوع - لو قُدِّم ردُّ حقيقي وشامل - لكان مناقضًا تمامًا لرواية نتنياهو.

وتضيف مصادر عسكرية رفيعة المستوى: "إما أن زيني يُؤيّد ادعاءات رئيس الوزراء الكاذبة تمامًا بأنه حدّر من هجوم لحماس قبل ستة أشهر من ذلك، أو أن هذه الادعاءات صحيحة، فيُدان بالإهمال الجنائي، أو ما هو أسوأ من ذلك، لأنه لم يُبلغ رئيس الأركان بتحذيره فورًا". لم يتطرق رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، يولي إدلشتاين، إلى طلب أعضاء اللجنة استدعاء رئيس الأركان وتبديد الغموض المحيط بالقضية.

بداية القضية: في بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء حول تعيين اللواء زيني رئيسًا للشاباك، جاء فيه، من بين أمور أخرى: "ما الذي أدركه اللواء زيني قبل ستة أشهر من المجزرة؟ في مارس/آذار 2023، طلب منه قائد فرقة غزة فحص سلوك الفرقة وتحضيراتها. كان التركيز على الغارة المفاجئة، وأصدر اللواء زيني تعليمات بتحديد نقاط الضعف ومجالات التحسين في أسلوب العمل. في تقريره السري، وجد أوجه قصور مختلفة في التحضير لحدث من هذا النوع." وذكر أيضًا أن "نتنياهو وافق على نشر مقتطف من استنتاجات تقرير اللواء زيني".

يزعم رئيس الوزراء ومكتبه أن زيني أدرك خطر "الغارة المفاجئة". في فيديو نشره المكتب، أوضح نتنياهو: "أعتقد أنه سيكون رئيسًا ممتازًا للشبابك. لقد كشف المشكلة في غزة. ويسأل الناس: لماذا لم تنشر هذا التقرير؟ لأنه كان تقريرًا سرّيًا". مع ذلك، لم يمنعه ذلك من نشر أجزاء منه الآن. "وصل إلى قائد الفرقة هناك في غزة، ولم يصلني".

في فيديو آخر، تناول نتنياهو ظروف تعيين زيني في المنصب، قائلاً: "هذا ما أحدث الفرق الأكبر. في التقرير الذي كتبه قبل ستة أشهر من المجزرة، رأى الأمور بوضوح، وحذّر من خطر غزو بري قد نفاجاً به، وأن علينا الاستعداد بشكل مختلف. يؤسفني جدًّا عدم وصول هذا التقرير إليّ، ولكن يمكنني أيضًا أن أقول إنني كنت سعيدًا بوجود شخص حذّر وحذر ورأى الأمور بدقة". في الواقع، كانت وثيقة العميد زيني، بحكم رتبته وقت كتابة هذه السطور، "ملخصًا تكتيكيًا، مُخصصًا للمستوى التكتيكي - قائد السرية، قائد الكتيبة، وصولًا إلى قائد الفرقة، ولكن ليس أبعد من ذلك". ويؤكد المطلعون على عمل زيني ومحتواه: "هذا تقرير يتناول فقط دراسة الوضع الأمني الجاري على طول السياج والاستعداد لمحاولات التسلل المحلية".

بالنسبة لنتنياهو ومساعديه، أصبح تقرير زيني التحذير الاستراتيجي الوحيد للحرب، إلى جانب الكشف عن خطة حماس القتالية، وهو أيضًا، وبشكل حصري ومرة واحدة - التقرير الوحيد في المؤسسة العسكرية بأكملها. وأضاف المطلعون على الوثيقة: "أتمنى ذلك. الوثيقة لا تتضمن هذا ولا ذلك، وبالتأكيد ليست تحذيرًا من هجوم شامل".

منذ نشر إعلان تعيينه في المنصب، والوثيقة التي وضعها كسبب رئيسي للتعيين، لم يتحدث اللواء زيني علنًا ولم يُجب عن الأسئلة الموجهة إلى المتحدث باسم الجيش بشأن الوثيقة. ويُصبح صمت زيني مُقلقًا بشكل خاص في ضوء رفض المتحدث باسم الجيش الإجابة عن أي أسئلة حول هذا الموضوع.

قبل حوالي أسبوع، قُدِّم طلب مُفصّل وقائمة أسئلة إلى المتحدث باسم الجيش. على سبيل المثال، سُئل الجيش: "ما هو رد الجيش على ادعاءات رئيس الوزراء بأن تقرير زيني لم يُسلّم إليه وكان ينبغي إحالته؟" إذا لم ينشر زيني التحذير خارج مقر الفرقة، سألنا: "أليس هناك أي عيب في عدم إبلاغ اللواء زيني بهذا التحذير الاستراتيجي المهم لقيادة الجيش، باستثناء عرضه على الفرقة، خاصةً إذا رأى أن الفرقة لم تستجب لكلماته بالشكل المناسب؟"

كما طُلب من المتحدث باسم الجيش الإجابة: "هل ظهر تقرير التفتيش المعني كجزء من جمع المواد من أيّ من التحقيقات التي أجراها الجيش عقب هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول؟ وهل ذُكر التقرير أيضًا في تحقيق واحد أو أكثر من هذه التحقيقات؟ إذا لم يكن كذلك، فلماذا؟ إذا كان الأمر كذلك، فأين وفي أي سياق؟"

في نهاية النداء الموجه إلى المتحدث باسم الجيش، كُتب: "في ضوء تصريحات رئيس الوزراء ومكتبه بأن هذا تحذير استراتيجي بالحرب، صدر نيابةً عن عميد في الجيش في مارس 2023، وهو التحذير الوحيد (على حد علمي)، إلى جانب فهم فريد ودقيق بأثر رجعي بأن حماس كانت تستعد لغزو كبير، أيضًا بشكل حصري ومرة واحدة، وهو الوحيد في المؤسسة العسكرية بأكملها - هل تنوي لجنة اللواء ترجمان التحقيق في هذه القضية؟"

"من المفترض أن تدرس لجنة ترجمان جودة ونطاق التحقيقات التي أجراها الجيش، وإذا تم حذف مثل هذا التحذير المهم من التحقيقات أو تم التعامل معه بشكل غير صحيح فيها، فهذه قضية بالغة الأهمية يجب عرضها على اللجنة."

ليس الجيش وحده هو من يلتزم الصمت ويتجنب التعامل مع هذه القضية. ففي 26 مايو، خاطب اللواء (احتياط) م.ك. شتيرن رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن إدلشتاين، قائلاً إن الكشف عن تفاصيل القضية في صحيفتي يديعوت أحرونوت ويونت "يثير شكوكًا وتساؤلات، ينبغي لفت انتباه أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والأمن إليها". وأضاف: "في الأيام الأخيرة، أبلغنا مكتب رئيس الوزراء أن رسالة وصلتته وكتبها اللواء زيني، تضمنت إخفاقات يُزعم أنها كان من شأنها أن تمنع أحداث السابع من أكتوبر، أو على الأقل تقليصها بشكل كبير". وتابع: "برأي المتواضع، من المناسب لفت انتباه أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والأمن إلى هذه الوثيقة". من المهم أن نعرف من طلب الوثيقة، ومن بادر بالفحص الموصوف فيها، ولمن قُدمت النتائج، وما إذا كانت محتجزة على مستوى الفرقة، أم أن اللواء زيني نقلها أيضًا إلى القيادة وهيئة الأركان العامة.

وأضاف شتيرن إلى سؤاله: "هل عُرضت الوثيقة قبل نشرها على لجنة هيئة الأركان العامة التي نظرت في الأمر (لجنة ترجمان - ر. ب.)، أو على أي جهة أخرى أجرت تحقيقًا فيما حدث في 7 أكتوبر؟ كيف ومتى أرسلت الوثيقة ووصلت إلى رئيس الوزراء؟" وفي نهاية الرسالة، طالب شتيرن بأن يتلقى هو وأعضاء هيئته "إجابات عن هذه الأسئلة من رئيس الوزراء، أو من رئيس الأركان في مثوله القريب أمام اللجنة". تجاهل إدلشتاين الطلب.

\* \* \*

## موقع واينت: عقبات نتنياهو في طريق إقالة إدلشتاين

بقلم ماتان غوتمان

وصل الصراع بين رئيس الوزراء والفصائل الحريدية على رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن، عضو الكنيست يولي إدلشتاين، إلى ذروته، بعد أن اتضح أنه لا ينوي الانضمام إلى قانون يسمح بالتهرب من الخدمة العسكرية. تكمن مشكلة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في أن إقالة رئيس لجنة حالي من منصبه ليست أمرًا سهلاً من الناحية القانونية، وبالتالي ليس من المؤكد نجاحه في هذه المهمة على عكس إزالة "العقبين" السابقين - وزير الدفاع ورئيس الأركان - كما كُشف في التسجيلات التي بُثت الليلة.

تنص المادة 106 من النظام الداخلي للكنيست على عملية من خطوتين لاختيار رئيس لجنة في الكنيست: توصية من لجنة الكنيست وموافقة أعضاء اللجنة المعنية. لا تتضمن القواعد بندًا لإقالة رئيس لجنة، بل بندًا يتعلق بتعليق عمل رئيس لجنة بسبب إجراءات جنائية متخذة ضده. هناك سابقتان، وصلتا إلى حد التحقيق في المحكمة العليا، تتعلقان بإقالة رئيس لجنة في الكنيست رغم عدم وجود بند صريح في القواعد:

الحالة الأولى عام 1988. خلال حكومة الوحدة بين حزبي المعراخ والليكود، قرر الائتلاف عزل عضو الكنيست ميخائيل رايزر، عضو الليكود الراحل، من منصب رئيس لجنة الكنيست لرفضه تقديم مشروع قانون معين. وبما أنه، كما ذُكر، لا يوجد إجراء

منظم لعزل رئيس اللجنة، فقد قررت الهيئة العامة للكنيست عزل جميع أعضاء لجنة الكنيست وإعادة تعيين بعضهم فقط، وبذلك أُقيل رايزر من اللجنة، وانتُخب رئيس جديد.

رُفض التماس رايزر إلى محكمة العدل العليا ضد هذه الخطوة التي تُشكل سابقة قانونية. مع ذلك، انتقد رئيس المحكمة العليا آنذاك، منير شمعار، الكنيست بشدة على هذه الخطوة، مشيراً إلى أن "الكنيست أنشأ إجراءً برلمانياً لم تُحدد آلية استخدامه أو تُحدد حدودها. ولا تتناول اللوائح صراحةً الظروف التي لا يُرضي فيها تناول لجنة دائمة أو لجنة أخرى لقضية معينة رأي الهيئة العامة، ولا تُشير اللوائح إلى إقالة لجنة أو رئيس لجنة... وهناك قلق بشأن تداعيات هذه الخطوة على استقرار مؤسسات الهيئة التشريعية وصورتها".

أما الحالة الثانية، فقد حدثت في عهد حكومة إيهود أولمرت عام 2007. تولى حينها عضو الكنيست السابق يعقوب ليتسمان رئاسة لجنة المالية، على الرغم من عدم انضمام كتلته إلى الائتلاف. وقد منح رئيس الوزراء أولمرت ليتسمان رئاسة اللجنة مؤقتاً، بهدف إنهاء المفاوضات مع حزب "يهדות هتوراة" للانضمام إلى الائتلاف. باءت هذه المفاوضات بالفشل، ولكن في الوقت نفسه، وُقِع اتفاق ائتلافي مع حزب إسرائيل بيتنا، تولى بموجبه فصيل أفيغدور ليبرمان رئاسة لجنة المالية. ثم طُرح السؤال القانوني: كيف يُمكن إقالة النائب ليتسمان من رئاسة اللجنة في ظل غياب ترتيب صريح في لوائح الكنيست؟

تقرر حينها إقالة النائب ليتسمان على غرار آلية التعيين. أي أنه في المرحلة الأولى، أوصت لجنة الكنيست بإقالة ليتسمان، وفي المرحلة الثانية، وافقت لجنة المالية على التوصية وأقالته. بعد ذلك، قدّم النائب ليتسمان التماساً إلى محكمة العدل العليا ضد الكنيست، مُدّعياً عدم وجود صلاحية لإقالة رئيس لجنة قائم. وأضاف أنه في حال وجود مثل هذه الصلاحية، يجب إثبات سبب حقيقي يُبرر إقالة الرئيس من منصبه، وأنه من غير الممكن، كما ادّعى، إقالة رئيس لجنة محترف ومحترم لأسباب سياسية ائتلافية فقط. رفضت المحكمة العليا التماس ليتسمان، وحكمت بأنه على الرغم من أن قوانين الكنيست لا تنص صراحةً على إقالة رئيس اللجنة، إلا أنه وفقاً للمادة 14 من قانون التفسير، فإن صلاحية التعيين تعني أيضاً صلاحية إقالة الشخص المعين أو تعليقه عن منصبه.

وفي ما يتعلق بأسباب الإقالة، قضت المحكمة العليا بأن إقالة عضو الكنيست من منصبه كرئيس للجنة، بناءً على اعتبارات تتعلق بتوزيع المناصب على أساس ائتلافي، ليست باطلة. ومع ذلك، أشارت المحكمة العليا إلى أن هذه ليست قاعدة شاملة تمنح الحصانة من المراجعة القضائية لأي إقالة لرئيس لجنة. ضرر جسيم بنسيج الحياة البرلمانية

أشارت رئيسة البرلمان آنذاك، دوريت بينيش، إلى أنه "من الممكن أن يكون العزل من المنصب تعسفياً ومدفوعاً باعتبارات غير صحيحة، تتمثل في الرغبة في منع رئيس اللجنة من إدارة شؤونها بشكل عادل وسليم. ومن المفترض أن تنطوي هذه الحالات، إن حدثت، على ضرر جسيم بنسيج الحياة البرلمانية وأسس نظامنا الدستوري، وفي مثل هذه الحالات القصوى، قد يكون التدخل القضائي في القرارات الداخلية للكنيست مبرراً".

إذا قرر رئيس الوزراء تنياهو المضي قدماً في عملية إقالة عضو الكنيست إدلشتاين، فعليه حشد أغلبية في كل من لجنة الكنيست ولجنة الشؤون الخارجية والأمن، وتوقع تقديم التماس إلى المحكمة العليا التي ستسمح بلا شك بإقالة رئيس اللجنة

لمجرد رغبة رئيس الوزراء في التدخل في عملية تشريعية معلقة، عُقدت خلالها عشرات الاجتماعات. ويبدو أن مثل هذا إن إقالة إدلشتاين تُعدّ نقلاً تعسفياً وغير سليم يهدف إلى منع إدارة عادلة وسليمة للجنة، ومنع عملية تشريعية سليمة وفقاً للمعايير التي حددها محكمة العدل العليا.

لذلك، يبدو أن هناك عقبة قانونية كبيرة أمام نتياهو إذا أراد فعلاً المضي قدماً في إقالة إدلشتاين. قد يكون من الأسهل على رئيس الوزراء اختيار عملية إنشاء لجنة خاصة في الكنيست لقانون التجنيد، وحرمان لجنة الشؤون الخارجية والأمن من صلاحياتها المتعلقة بالقانون بدل إقالة عضو الكنيست إدلشتاين. ومع ذلك، فحتى هذا الخيار، بالنظر إلى العملية التشريعية المعلقة التي عُقدت خلالها اجتماعات لا تُحصى، سيواجه صعوبات قانونية كبيرة.

\* \* \*

## موقع واينت: هل تريدون حقاً جيشاً إسرئلياً متشدداً؟

بقلم شيلي ياخيموفيتز

موقفي غير الشعبي هو أن هناك مخاطر أيضاً في أن تتحقق رغبة القلب في تجنيد عدد كبير من الشباب الحريديم:

أولاً، من الخطر أن يتحول الجيش الذي يحترم الدين، ولكنه مبني على مبادئ صهيونية علمانية، إلى جيش ديني يقاتل في سبيل الله. وبدل حماية البلاد ومواطنيها من الأعداء والضمانات المتبادلة والأعداء، سنتلقى محرراً من الحماسة المسيحية لضرب أولئك الذين "يهينون إله القوات الإسرائيلية ويُسيئون إليه ويُجدفون عليه". وكلام العميد (احتياط) عوفر وينتر دليل على أن نار الروح القدس تنخر بالفعل في عقل الجيش. لا داعي للحيرة: إذا جُنّد شباب الحريديم في نهاية المطاف، فلن يكونوا من المثقفين المجتهدين. بل سيكون معظمهم من اليمين المتطرف و/أو المسيانيين. انظروا إلى كتيبة "نيتسح يهودا"، التي أصبحت بؤرة للأيديولوجيا المتطرفة وأعمال العنف المتكررة ضد الفلسطينيين.

ثانياً، سيكون الجيش المحافظ جيشاً معادياً للنساء. فهن اليوم مصدر إزعاج للعديد من الجنود والقادة، خاصة الرجال الحريديم. تخيلوا كم سيزعجن الجنود الحريديم. تُعلن جماعة ضغط سياسية وحاخامية قوية، لها فروع في الجيش صراحةً أنه لا ينبغي للنساء الخدمة في الجيش. ورغم أنه قد تقرر أن للنساء الحق في الخدمة في أي منصب، إلا أن وحدات النخبة ودورياتها لاتزال خالية من النساء. سيتم عرقلة اندماجهن الذي تم ببطء شديد، في جيش ديني. و"الحشمونائيم" على سبيل المثال.

تأسس لواء "الحشمونائيم" الأرثوذكسي المتشدد مؤخراً، وقد سارع بالفعل لإثبات مصير مجتمع الشاذين جنسياً في جيش متغير. قبل فترة وجيزة، ألغي تجنيد شاب شاذ من الحريديم في اللواء. قررت لجنة القبول أنه لا يتوافق مع قيمها. قريباً، لن ينضم إلى أي وحدات أخرى في الجيش. لقد مر أكثر من 30 عامًا منذ أن أمر رئيس الوزراء ووزير الدفاع الراحل إسحاق رابين بتغيير أمر هيئة الأركان العامة ليتمكن الشاذون جنسياً من الخدمة دون اختباء، دون اضطهاد، وبفخر. سيتلاشى هذا العصر التنويري مع تجنيد كبير للأرثوذكس المتشددين.

صحيح أن عدد الجنود غير كافٍ، لكن لا يوجد قانون تجنيد إجباري سيحل هذه المشكلة الآن. الحل العملي والسريع والعاقل هو إعادة المحتجزين وإنهاء الحرب. الآن. العبث هو أن هذا الأمر أيضًا بيد الفصائل المتشددة. ولو كان رافضو الخدمة في الجيش هم أيضًا جناح السلام والاعتدال في هذه الحكومة الذين يسعون إلى ترتيبات، ويثيرون ضجة عالمية حول وصية فدية الأسرى، لكان هناك منطوق داخلي في رفضهم. لكن مع أنهم يدركون تمامًا أن جنود الجيش يضحون بحياتهم من أجل هدف وهي "النصر الشامل"، وأن الحرب تفتقر إلى هدف سياسي أو عسكري ملموس، وأن غايتها الحقيقية هي بقاء ننتياهو، فإن أصابعهم هي التي تدفع بأطفال الآخرين إلى الجحيم.

لولا هذا الجنون، لأضفت حجة أخرى غير شعبية إلى القائمة: أن الدولة القوية، ذات الروح الخدمية الراسخة التي لا تختار سجن نفسها في قتال متواصل، قادرة على احتواء أي رفض أيديولوجي. مع ذلك، لم يُسجن النقيب (احتياط) رون فاينر، قائد الكتيبة 8207 في لواء ناحال الشمالي، إلا مؤخرًا لرفضه العودة إلى الخدمة بعد 260 يومًا من الاحتياط. وقال: "أشعر بالصدمة من الحرب التي لا تنتهي في غزة، ومن التخلي عن المحتجزين وموت الأبرياء". كيف يُمكن للمرء أن يتسامح مع العقوبات المفروضة عليه، أو على مقاتلي ناحال اللذين رفضوا، بعد عام ونصف من القتال، العودة إلى القطاع وسُجنا - مقارنةً بعدم وجود أي عقوبات على الراضين المتشدد المزمين؟

في استطلاع رأي نُشر هنا أمس، قال 56 في المئة من جنود الاحتياط إنه إذا لم يُطرأ أي تغيير على تجنيد الحريديم، فإن دافعهم للخدمة سيتضاءل. وهذا أمر مفهوم، لكن هذا الدافع قد تضرر بشدة بعد عامين من سفك الدماء والإرهاق الجسدي والعقلي. استُبدل الشعور بالحاجة الملحة للدفاع عن الوطن بشعور، على الأقل لدى بعضهم، بأن حياتهم ورفاههم وعائلاتهم وسبل عيشهم أصبحت أدوات في لعبة سياسية ساخرة.

صحيح أن عدد الجنود غير كافٍ، لكن أي قانون للتجنيد لن يحل هذه المشكلة الآن. الحل العملي والسريع والعاقل هو إعادة المحتجزين وإنهاء الحرب. الآن. والمفارقة أن هذا أيضًا في أيدي الفصائل الحريدية.

\* \* \*

### موقع واينت: "صوّر غزة تُحدث تأثيرًا": إسرائيل تخشى مقاطعة عالمية لصادراتها العسكرية

بقلم نيفيت سومر

للمرة الرابعة على التوالي، حُطم الرقم القياسي لصادرات إسرائيل العسكرية. ففي العام 2024، بلغ إجمالي الصادرات 14.795 مليار دولار (حوالي 52 مليار شيكل)، بزيادة قدرها حوالي 13 في المئة مقارنة بالعام السابق، و100 في المئة خلال خمس سنوات. تجاوزت قيمة أكثر من نصف الصفقات في السنوات الخمس الماضية 100 مليون دولار. ووُقع أكثر من 50 في المئة منها مع دول أوروبية. وقال المقدم (احتياط) يائير كولس، رئيس وكالة تصدير الدفاع (SIBT)، عند نشر النتائج: "نحن في عداد المليارديرات."

يُظهر تحليل البيانات أن أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ والقذائف احتلت المرتبة الأولى في المبيعات بنسبة 48 في المئة من حجم المعاملات، بزيادة ملحوظة مقارنةً بنسبة 36 في المئة عام 2023. وسجّل قطاع أنظمة الأقمار الصناعية والفضاء نموًا ملحوظًا، حيث بلغت حصته عام 2024 في المئة من حجم المعاملات، مقارنةً بنسبة 2 في المئة فقط عام 2023.

وتوزعت الفئات المتبقية على النحو التالي: المركبات والمركبات المدرعة (9 في المئة)، أنظمة الرادار والدفاع الجوي (8 في المئة)، الطائرات المأهولة والكثرونيات الطيران (8 في المئة)، المراقبة والبصريات (6 في المئة)، الاستخبارات والمعلومات والسيبرانية (4 في المئة)، الذخيرة والتسليح (3 في المئة)، الأسلحة النارية ومركبات الإطلاق (2 في المئة). أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2 في المئة)، والطائرات المسيرة (1 في المئة)، والمنصات والأنظمة البحرية (1 في المئة).

ومن المؤشرات البارزة الأخرى النمو الملحوظ في إبرام العقود مع الدول الأوروبية، حيث استحوذت على 54 في المئة من حجم الصفقات عام 2024، مقارنة بـ 35 في المئة في العام السابق. ويعود هذا الارتفاع جزئيًا إلى أن الطائرات المسيرة والهجمات الصاروخية أصبحت أداة هجومية مهمة في ساحة المعركة، وتشعر أوروبا بأنها مهددة من روسيا.

أشار كولز إلى أنه منذ حرب أوكرانيا، ازداد الطلب العالمي على التقنيات العسكرية الإسرائيلية. وقد نجحت الصناعات العسكرية الإسرائيلية في توريد المعدات لكل من الجيش الإسرائيلي والعملاء الأجانب خلال فترة الحرب. منذ اندلاع حرب السيوف الحديدية في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، دخلت الصناعات العسكرية ووزارة الدفاع في حالة طوارئ، وظلت تُنتج على مدار الساعة.

وعلق المدير العام لوزارة الدفاع، اللواء (احتياط) أمير برعام، على البيانات قائلاً: "إن الرقم القياسي الجديد في الصادرات العسكرية الإسرائيلية خلال عام من الحرب، يعكس، قبل كل شيء، التقدير العالمي المتزايد لأداء التكنولوجيا الإسرائيلية. وقد لاقت الأنظمة الإسرائيلية صدىً واسعاً في الشرق الأوسط خلال العام الماضي. ويرغب المزيد من الدول في حماية مواطنيها بالأسلحة الإسرائيلية".

وأضاف برعام: "يجب أن نواصل زخم الصادرات العسكرية، ما يسمح لنا بتزويد الجيش الإسرائيلي بالمزيد من الأنظمة، وتطوير الأجيال القادمة، وتعزيز اقتصاد إسرائيل. يجب علينا توسيع قاعدة الإنتاج العسكري الإسرائيلي، لضمان قدرة عسكرية مستمرة ودائمة على مر الزمن وفي الأوقات الصعبة، وكذلك حتى نتمكن من تصدير المزيد. سنعمل على توسيع الأسواق الحالية، واقتحام أسواق جديدة، والاستفادة بشكل أفضل من المنظومة الإسرائيلية الفريدة في مجال تكنولوجيا الدفاع".

أكد رئيس هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (SIBAT) العميد (احتياط) كولز مزايا إسرائيل التكنولوجية: "صناعتنا استباقية ورائدة تكنولوجياً. إن الجمع بين الصناعات العسكرية والجيش ووزارة الدفاع أمر جذاب عالمياً. أنظمتنا في طليعة التكنولوجيا العالمية جواً وبراً واستخباراتياً وبحرياً".

إلى جانب النجاحات، أشار كولز إلى التحديات الحالية: "نواجه تحديًا كبيرًا في هذا الوقت. يدعو أعضاء البرلمان علنًا إلى عدم الشراء من إسرائيل بسبب صور غزة، وهذا يؤثر سلبًا. واليوم، يخبرنا العملاء بذلك علنًا. ويستغل منافسوننا في الخارج هذا

الوضع. المبيعات إلى فرنسا وبريطانيا منخفضة للغاية. الوضع هو أن قوتين تعملان حاليًا في المعاملات: الجيوش تريد شراء الأفضل منا، ومن ناحية أخرى، هناك القوى السياسية التي تعرقل. أمل أن تتغلب الضرورة على السياسة" أضاف كولز.

كما تناول كولز التحديات في سلسلة التوريد قائلاً: "تُشكّل سلسلة التوريد تحديًا بسبب تغيير طرق الشحن تحت تهديد الحوثيين، ومطار بن غوريون الذي أُغلق أحيانًا بسبب إطلاق الصواريخ. لذلك، إذا احتجنا إلى المزيد من المرونة، فسنكون مرنين. وإذا كان هناك طلب من الدولة المشتريّة على الإنتاج المحلي على أراضيها، فإننا نُنشئ نشاطًا إنتاجيًا هناك."

أعرب كولز عن حذره بشأن المستقبل قائلاً: "من الصعب علينا التنبؤ بما إذا كانت نتائج العام 2024 ستكرر هذا العام نظرًا لتعقيد هذا التحدي". ومع ذلك، أشار إلى أنه "لحسن الحظ، أصبحت اقتصاديات التسلح مهمة: كيف يُمكنني إنتاج دفاع بكلفة اعتراض منخفضة؟ هذا عنصر سيكون محوريًا للغاية من الآن فصاعدًا، ولهذا السبب يُعد نظام الليزر "ماجنا أور" من رافائيل محل اهتمام".

في الختام، أكد كولز أن الجودة والسعر كانا المعيارين الأساسيين للمشتريين على مر السنين، ولكن "اليوم، ظهر عامل جديد: سرعة التسليم. تتمتع صناعاتنا بميزة تنافسية، فقد ضاعفت مستويات الإنتاج ثلاثة أضعاف منذ بداية الحرب".

\* \* \*

### الكاليسيت: تحليل: صادرات الدفاع تُحطم الأرقام القياسية، وتهديد المقاطعة يُعرّضها للخطر

#### بقلم يوفال أزولاي

في حين تُصعد أوروبا ضغوطها على إسرائيل لإنهاء الحرب في غزة وتهدد بعرقلة الصفقات مع شركات الصناعة العسكرية، حطمت الصادرات العسكرية لعام 2024 رقمًا قياسيًّا وبلغت حوالي 14.8 مليار دولار، 54 في المئة منها إلى الدول الأوروبية. يأتي هذا في ظل سباق التسلح الناجم عن الحرب بين روسيا وأوكرانيا وزيادة الإنفاق العسكري للدول الأوروبية. بالمقارنة مع الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى أوروبا عام 2023، تُمثل هذه الزيادة قفزة بنحو 20 في المئة.

تتمثل معظم الصادرات في أنظمة الدفاع الجوي. في العام الماضي، شكلت هذه الأنظمة حوالي نصف (48 في المئة) إجمالي صادرات الأسلحة الإسرائيلية، وشملت صفقات ضخمة بين صناعات الفضاء الإسرائيلية ورافائيل. من بين أمور أخرى، يتعلق هذا ببيع نظام الدفاع الجوي "حيثس 3" التابع لصناعات الفضاء الإسرائيلية إلى ألمانيا مقابل حوالي 14 مليار شيكل، ويُعد أكبر صفقة في تاريخ البلاد، بالإضافة إلى سلسلة من الصفقات التي بُيع فيها نظام الدفاع "باراك إم إكس". وتستعد شركة رافائيل التي تُسوّق نظام الدفاع "مقلاع داوود" للتسويق الدولي لنظام الدفاع بالليزر "ماجنا أور".

ينبع الطلب القوي على الأسلحة الإسرائيلية من المساعدة العسكرية المكثفة التي تقدمها الدول الأوروبية لأوكرانيا، حيث تزودها بالأسلحة من مخزوناتهما العسكرية، وتستغل فرصة تجديد الأنظمة الهجومية والدفاعية التي أُهملت لعقود.

إلى جانب استحواذها المحموم على الأسلحة المتطورة التي تم شراء جزء كبير منها من شركات إسرائيلية، تواصل أوروبا قيادة الجهود الدولية لإجبار إسرائيل على وقف إطلاق النار. وشملت هذه الضغوط استبعاد الشركات الإسرائيلية من المعارض

العسكرية المرموقة التي أقيمت العام الماضي في فرنسا، ومقاطعات دول أخرى منعت توريد المكونات والمواد الخام المستخدمة في تصنيع الأسلحة. هذا الأسبوع، شددت الحكومة الإسبانية أيضًا موقفها تجاه إسرائيل بتجميد صفقة لشراء صواريخ سبايك المضادة للدبابات من رافائيل بأكثر من 300 مليون دولار. وقبل بضعة أسابيع، ألغت إسبانيا صفقة لشراء ذخيرة أسلحة صغيرة من شركة إلبيت سيستمز بقيمة 6.6 مليون دولار.

على الرغم من الضغوط والمشاعر السلبية المتزايدة تجاه إسرائيل، كانت أوروبا أكبر سوق للصناعات الإسرائيلية العام الماضي، وقد طغت الضربة الاستباقية على آسيا والمحيط الهادئ. لم تُوجَّه سوى 23 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة إلى آسيا والمحيط الهادئ العام الماضي. وشكلت الدول العربية، بما في ذلك الإمارات والمغرب والبحرين والسودان 12 في المئة من الصادرات العسكرية الإسرائيلية، مقارنة بـ 3 في المئة فقط عام 2023. هذا العام، اختار المغرب مدافع ATMOS من شركة إلبيت سيستمز في صفقة قُدِّرت قيمتها بين 150 و200 مليون يورو. وقبل حوالي عامين، اشترى المغرب أيضًا نظام PULS من شركة إلبيت لإطلاق صواريخ دقيقة يصل مداها إلى 300 كيلومتر. وفقًا للمنشورات، باعت شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية للمغرب نظام الدفاع "باراك إم إكس" وقمرًا صناعيًا للاستخبارات.

تُظهر بيانات قسم تصدير الدفاع (DED) التابع لوزارة الدفاع أن 54 في المئة من صفقات الأسلحة الإسرائيلية حول العالم أبرمت بموجب اتفاقيات بين الدول، ما يتطلب عمليات بيع وتوريد مُختصرة بشكل كبير. ويُمثل هذا زيادة كبيرة في مشاركة الدولة في صفقات الأسلحة. ففي العام 2023، بلغت حصة هذه الصفقات من إجمالي الصادرات العسكرية الإسرائيلية 35 في المئة.

هذا هو العام الرابع على التوالي الذي تُحطّم فيه الصادرات العسكرية من إسرائيل رقمها القياسي، حيث تضاعف حجمها في السنوات الخمس الماضية. ووفقًا لرئيس قسم تصدير الدفاع، يائير كولز، تتمتع الشركات الإسرائيلية بميزة واضحة في الأسواق ليس فقط بسبب التفوق التكنولوجي، ولكن أيضًا لأن الأسلحة الإسرائيلية تستند إلى سنوات عديدة من الخبرة القتالية. ويُضاف إلى ذلك قدرة الشركات في إسرائيل على إنتاج وتسليم البضائع بسرعة.

قال: "تستطيع شركات الدفاع الأجنبية تلبية الطلبات في غضون سبع سنوات، بينما تستطيع الشركات الإسرائيلية ذلك في غضون عامين إلى ثلاثة أعوام، مع تزويد الجيش الإسرائيلي بالمعدات في الوقت نفسه". وأقرّ كولز بأن صور الجوع والدمار في غزة "تمثل تحديًا كبيرًا لإسرائيل، وتزيد من صعوبة الحوار الذي تُجريه وزارة الدفاع مع نظيراتها حول العالم". و

رأى كولز صعوبة في تقييم ما إذا كانت الصناعات الإسرائيلية ستواصل تسجيل مستويات قياسية من الصادرات في السنوات المقبلة بسبب الصعوبات في سلاسل التوريد، الناجمة، من جملة أمور، عن التهديد الذي يُشكِّله الحوثيون في اليمن على ممرات الشحن، وإطلاق الصواريخ على مطار بن غوريون.

صرح رئيس مجلس إدارة رافائيل، يوفال شتاينتس، لصحيفة كالكاليست أن حجم الطلبات المتراكمة لدى الصناعات الإسرائيلية يضمن استمرار ارتفاع مؤشر صادرات الدفاع خلال العام أو العامين المقبلين. وأضاف يوفال ترجمان، الرئيس التنفيذي لشركة رافائيل: "لو كان الوضع السياسي في إسرائيل أفضل، لكان أداء شركات الصناعة العسكرية أفضل بكثير مما

تعكسه أرقام الصادرات". وأعلنت رافائيل أمس أن الشركة تكمّل استعداداتها للمشاركة في معرض لو بورجيه الجوي في فرنسا، الذي سيُعقد بعد حوالي أسبوع ونصف، وقد أرسلت بالفعل المنتجات التي تنوي عرضها هناك. في المعرضين السابقين في فرنسا، "يوروستوري" و"يوروفال"، منعت الحكومة الفرنسية الشركات الإسرائيلية من المشاركة، ولكن حتى الآن لم تصل أي رسالة إلى إسرائيل تُثير الشكوك حول مشاركتها هذا العام.

يُحذر المحامي يوفال ساسون، الشريك في شركة ميتار من أن هناك شكوكًا تلوح في الأفق. في أوروبا، تتزايد الدعوات للحد من شراء الأسلحة من إسرائيل وتفضيل البدائل التي تقدمها شركات أخرى حول العالم. كل صفقة تُبرم هناك تزداد صعوبة، حتى في الدول التي تُعتبر صديقة لإسرائيل، كما قال. وأضاف: "البيانات العامة المنشورة بشأن الصادرات العسكرية مضللة، وسيبني الكثيرون قراراتهم عليها، لكن يجب ألا نلتزم الصمت. يجب أن ندرك أن هذا التسونامي السياسي سيضر أيضًا بالقطاع. فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تشعر بمقاطعة خفية من دول العالم بشكل ملموس، ويصعب عليها الترويج للصفقات".

\* \* \*

### كالكايس: تعليق: أصبحت ديكتاتورية الميزانية نظامًا؛ تُدار الحكومة دون شفافية مالية

بقلم أدريان بايلوت

كشف المشهد في لجنة المالية بالكنيست حقيقة مريّة: لا أحد يعلم، أو لا أحد يرغب في الكشف للجمهور عن كلفة تجدد القتال في غزة. لقد توسلت النائبة أوريت هكوهين (معسكر الدولة) للحصول على إجابة عن هذا السؤال، ولو بشكل عام، من نائب مفوض الميزانيات وممثل أمين صندوق الدولة لشؤون ميزانية الدفاع بينغ. لكن كل ما حصلت عليه هو أن كلفة كل مركز احتياطي تتراوح بين 700 و1000 شيكل يوميًا، وأنهم "لا يعرفون" شيئًا عن الأسلحة، وأنها "سرية". وهناك معلومة أخرى تمكنت فركاش هكوهين من استخلاصها من المسؤولين: في غضون أسابيع قليلة، قد ينفد الاحتياطي المخصص لأفراد الأمن في ميزانية 2025. حتى المعلومات القليلة التي تمكنت فركاش هكوهين من الحصول عليها إنجازًا لأن رئيس اللجنة، موشيه غافني (عن حزب يهدوت هتوراة)، بذل قصارى جهده لعرقلة النقاش وتعطيله. كان واضحًا أنه غير مهتم بإجراء النقاش: استمر في إسكات هكوهين، وهدد بطردها، وأعلن أنه "مضطر" لإنهاء النقاش. في النهاية، طردها غافني، فانهارت فاركاس هكوهين وطلبت البقاء، وفي المقابل لم تتدخل.

لم تسأل هكوهين حتى عن مصادر التمويل - وهو سؤال كان يُناقش أيضًا في دولة، ولكنه هنا "سياسي"؛ ففي النهاية، سيتناول هذا النقاش حتمًا الحاجة إلى زيادة الضرائب وإجراء تخفيضات إضافية - وهذا ليس جيدًا لهذه الحكومة في هذه الأيام من الحملة الانتخابية، ولا جيدًا للولاية. سألت ببساطة عن كلفة ذلك.

هذه ليست حادثة معزولة - لقد بدأت تُصبح نمطًا مُعتادًا. منذ أسبوع، تلاحق الصحافة الاقتصادية بأكملها كل تفصيل يُمكنها من تقديم معلومات حول سؤال مهم آخر يتعلق بالميزانية هذه الأيام: من يُموّل المساعدات الإنسانية لغزة؟ أحد الاحتمالات هو أننا، مواطنو إسرائيل، نُموّل هذه المساعدات. هذا يعني أن احتلال القطاع قد بدأ فعليًا، من خلال تمويل المواد الغذائية.

وهناك احتمال آخر، أسوأ من ذلك، وهو أن الأموال تأتي من قطر. نعم، بعد 603 أيام من فشل نتنهاو، عادت قطر لتمويل سكان غزة.

هكذا تُدار مناقشات الميزانية هذه الأيام: كما في الأنظمة الديكتاتورية. كيف ينعكس النظام الديكتاتوري في ساحة الميزانية؟

أولاً وقبل كل شيء، لا توجد شفافية: لا يستحق الجمهور أن يعرف، مع أنه هو "الدافع". كل البيانات والأرقام تخضع لسيطرة مطلقة من السلطة التنفيذية، أما السلطة التشريعية (الكنيست) - التي يُفترض أن تطلب المعلومات - فتكتفي بإسكات النواب الذين يطالبون بها، كما في حالة غافني وفركاش هكوهين.

السمة الثانية هي غياب آلية رسمية لصنع القرار: لا توجد مناقشات جادة، لا داخل وزارة المالية ولا خارجها. أما المناقشات التي تُجرى، كالتى شهدناها اليوم في الكنيست، فهي "رمزية". هناك تصويرٌ لـ"كأننا نناقش".

السمة الثالثة هي غياب ميزانية منظمة، ولا تخطيط طويل الأمد، ولا سياسة متسقة، ولا ركائز ميزانية - كل هذا يحد من سلطة الحاكم الذي يسعى إلى مرونة مفرطة تخدم مصالحه السياسية. يجب أن يكون كل شيء وفقاً لإرادة الحاكم: يجب أن يكون المال متاحاً لشراء الأصوات في أي وقت.

السمة الرابعة هي ضعف آليات الرقابة والإشراف. رأينا اليوم كيف يتعامل أهمها - لجنة المالية في الكنيست، خاصة رئيسها - مع نفقات المليارات، ويحاول إسكات أي شخص يجرؤ على طرح أسئلة بسيطة حول هذا الموضوع بالقوة.

نعلم جميعاً النتيجة: إدارة غير عقلانية للميزانية وارتفاع في علاوة المخاطرة. لا أحد يعرف أين تذهب الأموال، خاصةً إلى أين ستذهب، وكم ستكلف ميزانية الدفاع للعام 2026، وما إذا كانت هناك حاجة إلى تخفيضات إضافية وبأي مبلغ، وما إذا كانت هناك حاجة إلى زيادات ضريبية إضافية وبأي مبلغ. شيء واحد لا يجب أن نسأله لأنه غير ضروري: من سيدفع ثمن الضرر الناجم عن سلوك الحكومة الحالية الاقتصادي والميزاني العشوائي؟

\* \* \*

### تايمز أوف اسرائيل: تقارير: حزب شاس يعتمد دعم حل الكنيست بسبب تعثر قانون إعفاء الحريديم من التجنيد

من المتوقع أن يدعم حزب "شاس" الحريدي السفاردي جهود حزب "يهדות هتوراة" الحريدي الأشكنازي لتقديم مشروع قانون لحل الكنيست بسبب فشل الائتلاف في إقرار قانون يعفي طلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية، وذلك وفقاً لتقارير متعددة في وسائل إعلام عبرية يوم الأربعاء. وفي حديث مع صحيفة "هآرتس" بعد اجتماع كتلة الحزب البرلمانية الذي حُصص لمناقشة دعم خطوة "يهדות هتوراة" من عدمه، قال مصدر في "شاس" إن الحزب سيدفع نحو حل الكنيست، وهي خطوة ستسلب الائتلاف أغلبيته وتؤدي إلى انتخابات جديدة.

وفي ظل التهديدات لائتلافه، اجتمع رئيس الوزراء بنيامين نتنهاو مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست يولي إدلشتاين، الذي يرفض التراجع عن تعهده بأن أي قانون يصدر عن لجنته سيُشمل عقوبات على المهترين من التجنيد. وقد أصبح إصرار إدلشتاين عقبة مركزية في المفاوضات حول القانون. وبعد الاجتماع، أصدر مكتب نتنهاو بياناً قال فيه: "هناك

طريقة لسد الفجوات في موضوع التجنيد"، مضيفا أن الاثنين سيلتقيان يوم الخميس مع عضو الكنيست السابق من "شاس" أريئيل أتياس وسكرتير الحكومة يوسي فوكس "لدفع الحل قدما". وفي بيان منفصل، قال المتحدث باسم إدلشتاين إن الاجتماع جرى "بروح طيبة" وأن "المناقشات ستواصل غدا".

ووفقا لتقارير إعلامية، يدرس نتنياهو استبدال إدلشتاين كرئيس للجنة الشؤون الخارجية والدفاع القوية، إلا أن الحريديم رفضوا هذه الخطوة، معتبرين أنها ستزيد من المعارضة لمشروع القانون.

لم يصدر أي تعليق علني من "شاس" حول التطورات، رغم أنه ينسق جهوده مع "يهדות هتوراة" في الأسابيع الأخيرة، حيث أقدم الحزبان على مقاطعة تشريعية جزئية للائتلاف في محاولة للضغط على نتنياهو. ومن المتوقع أيضا أن يجتمع المجلس الحاخامي الأعلى لحزب "شاس" لمناقشة مسألة بقاء الحزب في الائتلاف.

وكانت كتلة "ديغل هتوراة"، أحد فصيلي حزب "يهדות هتوراة" الحريدي، قد وجهت أعضائها في الكنيست لتقديم مشروع قانون لحل الكنيست بسبب فشل الائتلاف في إقرار مشروع القانون. لكن مع سبعة مقاعد فقط، لا يستطيع "يهדות هتوراة" منفردا إسقاط الحكومة، إذ يمتلك ائتلاف نتنياهو حاليا 68 مقعدا من أصل 120. وبالتالي، يتطلب أي جهد من هذا النوع تعاون حزب "شاس" السفاردي. ومن المقرر إجراء الانتخابات رسمياً في أكتوبر 2026.

واقترح وزير الاتصالات شلومو كرعي على نتنياهو السماح له بالاستقالة من منصبه الوزاري ليحل محل إدلشتاين، بحسب صحيفة "إسرائيل اليوم". وكلاهما عضوان في حزب الليكود بزعامة نتنياهو. وقال كرعي: "أمل أن يتم العثور على شخص قادر على حل المشكلة، وإذا لم يستطع إدلشتاين، فعلينا إيجاد شخص ينجح"، بحسب ما نقل عنه. وغرد كرعي قائلاً: "هذا الكنيست لن يذهب إلى أي مكان — ليس الآن، وليس بسبب ضغوط سياسية انتهازية"، متعهداً ألا "يجر أحد دولة إسرائيل إلى انتخابات غير ضرورية" خلال "حرب من أجل مستقبل الدولة". وأضاف: "هذا القانون التاريخي والمهم للتجنيد سيُشرَع — ليس بالشعارات أو المناورات السياسية، بل بالمسؤولية والاحترام لعالم التوراة ولأمن إسرائيل".

من جانبها، هاجمت عضو الكنيست تالي غوتليف (الليكود) درعي بعد تقارير عن قرار الحزب، قائلة: "ناخبو شاس هم بغالبيتهم يمينيون وسوف يستأوون من أي محاولة للمساس بصمود الحكومة خلال حرب على عدة جبهات".

ورغم أن الصيغة النهائية لمشروع القانون، الذي يخضع لتعديلات من قبل أعضاء اللجنة، لم تُنشر بعد، إلا أن موقع "كيكار هشببات" الحريدي أفاد بأنها تتضمن سلسلة من العقوبات القاسية التي ستضر بالمتبرين مالياً. وتشمل العقوبات فقدان التخفيضات لضريبة الأملاك، والخصومات في المواصلات العامة، والمزايا الضريبية للنساء العاملات المتزوجات من متبرين، والاستبعاد من قرعة الإسكان وإلغاء دعم رياض الأطفال والدراسة الأكاديمية. كما سيُمنع المتبرون حتى سن 29 من الحصول على رخصة قيادة أو السفر إلى الخارج، وسيكونون عرضة لخطر الاعتقال.

ومعلقاً على العقوبات، قال عضو اللجنة موشيه تور-باز من حزب "يش عتيد" المعارض لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن الحريديم يتلقون امتيازات مثل تخفيضات ضريبة الأملاك على أساس عدد الأطفال منذ سنوات، وأن هذا "غير معقول" في ظل "العبء الاقتصادي الذي يسببونه". وقال: "بالنسبة لبعض العقوبات، فهي موجودة أصلاً؛ المسألة تتعلق فقط بتفعيلها"، مضيفا أن

معظم الإسرائيليين يعتقدون أن "من لا يساهم في الدولة من خلال التجنيد في الجيش الإسرائيلي" لا ينبغي أن يحصل على أي شيء. أنا أؤيد جميع العقوبات المذكورة هنا بالكامل وأعتقد أن الوقت قد حان، لا سيما خلال حرب قُتل فيها أربعة جنود خلال أسبوع"، قال تور-باز.

وكانت المحكمة العليا قد قضت في يونيو الماضي بأن الإعفاءات لطلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية لا أساس قانوني لها، ما دفع الجيش الإسرائيلي للبدء بمحاولات تجنيد عشرات الآلاف من الرجال الذين كانوا معفيين سابقاً، رغم أن قلة منهم فقط التحقوا بالخدمة. ومنذ ذلك الحين، تسعى الأحزاب الحريدية بقوة لتشريع يعيد لها مكانتها الخاصة ويمنع التجنيد الجماعي للحريديم. وحالياً، هناك نحو 80 ألف رجل حريدي تتراوح أعمارهم بين 18-24 عاما مؤهلون للخدمة العسكرية ولم يلتحقوا بها. وأفاد الجيش بأنه يواجه نقصاً في القوى البشرية ويحتاج حالياً إلى حوالي 12 ألف جندي جديد — منهم 7 آلاف سيشكلون قوات قتالية.

\* \* \*

**تايمز أوف إسرائيل: المعارضة تخطط للتحرك لحل الكنيست: الانتخابات تلوح في الأفق مع مطالبة كبار الحاخامات لحزب "يهדות هتوراه" الحريدي بالانسحاب من الائتلاف**

**بقلم سام سوكون**

أفادت تقارير أن كبار الزعماء الروحيين الأرثوذكس المتشددون يرفضون التحديث مع نتنياهو قبل اتخاذ قرار مصيري، بينما لا يزال حزب شاس صامتاً بشأن بقائه في الحكومة. لقد كانت حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو متعثرة يوم الأربعاء بعد أن أصدر الزعماء الروحيون لحزب "ديجل هتوراه"، أحد الفصيلين اللذين يشكلان حزب "يهדות هتوراه" الأرثوذكسي المتطرف، تعليمات لأعضائهم في الكنيست بتقديم مشروع قانون لحل الكنيست بسبب فشل الائتلاف في إقرار مشروع قانون يعفي طلاب المدارس الدينية من التجنيد الإجباري - وهو هدف راسخ لحزب يهدوت هتوراه.

صباح الأربعاء، تلقى رئيس حزب "ديجل هتوراه"، عضو الكنيست موشيه غافني، التعليمات من الحاخامين موشيه هيرش، عميد معهد "سلابودكا" الديني في بني براك، ودوف لاندو، الزعيم البارز لما يُسمى بالتيار الليتواني للأرثوذكس غير الحسيديين ورئيس مجلس حكماء التوراة الحاكم في الحزب.

في رسالة إلى صحيفة تايمز أوف إسرائيل، أكد النائب عن حزب يهدوت هتوراه، يتسحاق بيندروس، توجيه لاندو، قائلاً إن أعضاء الكنيست من حزبه تلقوا مكالمة هاتفية من الحاخام الأكبر.

أفادت التقارير أن الفصيل الآخر الذي يُشكل حزب يهدوت هتوراه، وهو حزب "أغودات إسرائيل" التابع لرئيس حزب يهدوت هتوراه، يتسحاق غولدنبوف، كان يدفع بالفعل نحو طرح مشروع قانون لحل الكنيست وفرض انتخابات جديدة.

رداً على ذلك، أعلنت أحزاب المعارضة، يش عتيد، وإسرائيل بيتنا، والديمقراطيون، أنها ستقدم مشروع قانون لحل الكنيست يوم الأربعاء المقبل. هذا يعني أن أمام نتنياهو أسبوعاً لمحاولة حل المسألة، بالإضافة إلى الفترة التي سيستغرقها التصويت على

مشروع القانون في البرلمان. وكان كلٌّ من حزبي شاس ويهودت هتورا، وهما الحزبان الحريديان في الكنيست، قد طالبا بإقرار مشروع قانون الإعفاء المثير للجدل بحلول عيد الأسابيع، الذي انتهى هذا العام في 2 يونيو/حزيران، محذرين من أن أي تأخير سيُعرض استمرار الحكومة للخطر. وفي حين تراجع الحريديم مرارًا وتكرارًا عن الإنذارات السابقة، إلا أن التطورات الأخيرة - بما في ذلك خطط جيش الدفاع الإسرائيلي لزيادة عدد أوامر التجنيد المُرسلة للشباب الحريديم - جعلت علاقتهم مع نتنياهو تقترب من نقطة الانهيار.

جاءت تعليمات الحاخامين هيرش ولاندو بعد اجتماع أخير بين ممثلي الحريديم وعضو الكنيست عن حزب الليكود يولي إدلشتاين مساء الثلاثاء، والذي يبدو أنه فشل في التوصل إلى أرضية مشتركة. برئاسة إدلشتاين، تُراجع لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست مشروع قانون مدعوم من الحكومة لتنظيم تجنيد الحريديم.

بعد أن أطلع أعضاء الكنيست هيرش الليلة الماضية على تفاصيل الاجتماع مع إدلشتاين، من الواضح أنه لا يوجد أي تقدم يُذكر في قضية التجنيد. وبناءً على ذلك، سيأمر رئيس المعهد الديني بالانسحاب من الائتلاف قريبًا، وفقًا لبيان صادر عن هيرش.

وتعهد إدلشتاين بأن أي قانون يصدر عن لجنته سيفرض عقوبات على المتطهرين من التجنيد، وهو موقف يبدو أنه تمسك به مساء الثلاثاء. وقد أثار رفض إدلشتاين التنازل عما يعتبره قضايا جوهرية تتعلق بتشريعات التجنيد انتقادات لاذعة من الحريديم وكبار أعضاء حزبه. وفي حديثه مع موقع "يهديره هريديم" الإخباري المتشدد، اتهم أحد كبار مسؤولي حزب "يهדות هتورا" إدلشتاين بوضع "علماء التوراة في وضع أسوأ من المتسللين الإريتريين"، بينما نقل الصحفي أميت سيغال في القناة 12 عن مسؤول كبير في حزب الليكود لم يكشف عن هويته اتهم النائب المخضرم بإسقاط الحكومة أثناء الحرب "بسبب اعتبارات سياسية ضيقة وثأر شخصي".

ردًا على ذلك، سخر معيان سامون، المتحدث باسم إدلشتاين، من الفكرة، وغرّد على حسابه الشخصي قائلاً إنه إذا كان تجنيد الحريديم في ظل "انهيار العائلات وطلاق الأزواج لعدم قدرتهم على تحمل عبء خدمة الاحتياط" يُعدّ انتقامًا، "فأنا أؤيد الانتقام".

وأفاد موقع "كيكار هشابات"، وهو موقع إخباري حريدي آخر، نقلًا عن شخصيات سياسية حريدية بارزة، بأن "رؤساء الفصائل الحريدية يشعرون بالإحباط من سلوك رئيس الوزراء نتنياهو. الشعور السائد هو أن نتنياهو يعتقد أن هذه أزمة شخصية بين الحريديم وإدلشتاين، وليست حدثًا يهدد حكمه. نأمل أن يعود إلى رشده بحلول الأسبوع المقبل، وأن يمارس سلطته لحل نقاط الخلاف - وإلا فسندرج إلى الانتخابات".

ووفقًا للموقع، حاول نتنياهو، في محاولة لمنع انسحاب حزب "يهדות هتورا" من الائتلاف، الاتصال بالحاخامين لاندو وهيرش، لكن طلبه قوبل بالرفض. صرح المتحدث باسم حزب الليكود بزعامة نتنياهو لصحيفة تايمز أوف إسرائيل بأنه لم يكن على علم بمثل هذه الجهود. وكان نتنياهو قد أجرى جولة اتصالات مماثلة لمنع حدوث انقسام في الائتلاف بشأن التجنيد في مارس/آذار.

ووفقًا لتقارير إعلامية، يدرس نتنياهو استبدال إدلشتاين كرئيس للجنة الشؤون الخارجية والدفاع، على الرغم من رفض الحريديم لهذه الخطوة، معتقدين أنها ستزيد من معارضتهم لمشروع القانون. وفي حين أن فصيل أعودات إسرائيل الحسيدي، الذي يتزعمه رئيس حزب يهودوت هتوراة غولدكنوبف، قد بدأ بالفعل في الضغط لحل الائتلاف، إلا أنه لم يتخذ قرار نهائي بعد، حيث أن مجلس حكماء التوراة المنفصل عنه حاليًا "في مراحل متقدمة" من تنسيق اجتماع، وفقًا لما ذكرته بهادريه الحريديم.

### في انتظار شاس

مع سبعة مقاعد فقط في الكنيست، لا يملك حزب يهودوت هتوراة بمفرده القدرة على إسقاط الحكومة، حيث يشغل ائتلاف نتنياهو حاليًا 68 مقعدًا من أصل 120 مقعدًا. وبالتالي، فإن أي جهد من جانب حزب يهودوت هتوراة لتحقيق ذلك يتطلب تعاون حزب شاس السفارادي.

لم يصدر أي تعليق علني من شاس على التطورات، على الرغم من تنسيق جهوده مع يهودوت هتوراة في الأسابيع الأخيرة، حيث انخرط كلا الحزبين في مقاطعة تشريعية جزئية للائتلاف في محاولة للضغط على نتنياهو. وكان من المتوقع أيضًا أن تجتمع قيادة شاس لمناقشة ما إذا كانت ستبقى في الائتلاف.

الخميس الماضي، صرح مسؤولون كبار في شاس، لم تُكشف أسماءهم، في تقرير نُشر على الصفحة الأولى في صحيفة "هاديرخ"، الصحيفة الرسمية للحزب، بأنه "مباشرة بعد عيد الأسابيع، ستطرح مسألة اتخاذ قرار بشأن استمرار شاس في الحكومة والائتلاف على طاولة حاخامات مجلس حكماء التوراة".

لم يستجب المتحدث باسم حزب شاس لطلب التعليق.

وعقب اجتماع للجنة المالية في الكنيست صباح الأربعاء، شوهد غافني، عضو الكنيست عن حزب يهودوت هتوراة، وهو يتشاور مع عضوي الكنيست ينون أزولاي (شاس) ونوور شيري (يش عتيد). وعندما سألته شيري خلال الاجتماع عما إذا كان هذا الاجتماع سيكون الأخير في الدورة التشريعية الحالية، أجاب غافني: "ربما، وهذا ليس مستبعدًا. انعدام فادح للمسؤولية الوطنية"

وجّه نواب الليكود انتقادات لاذعة لكل من حزب يهودوت هتوراة والمعارضة التي بدا أنها على اتصال نشط مع أعضاء الكنيست الحريديم بشأن مساعي حل الكنيست.

وحذر عضو الكنيست عميت هاليفي قائلاً: "كل من يؤيد الذهاب إلى صناديق الاقتراع في هذا الوقت يُظهر افتقارًا فادحًا للمسؤولية الوطنية، ولن يُسهم في دراسة التوراة أو في توسيع صفوف الجيش الإسرائيلي".

جادل النائب الجديد دان إيلوز بأن المعارضة، بطرحها تشريعًا لحل الكنيست، أظهرت أن استخدامها لقضية التجنيد الإجباري "ليس سوى حملة لإسقاط الحكومة". وعُرد قائلاً: "لو كنا مهتمين حقًا، لصرّحوا بأنهم سيصوّتون مع الليكود من أجل قانون تجنيد إجباري جيد".

"لن تسقط الحكومة ولن يُحل الكنيست"، هذا ما أعلنته عضو الكنيست تالي غوتليف، العضو البديل في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع، في منشور فيديو على موقع X. ورغم أنها "تتسرع بالخجل من الحريديم الذين يجروون على تقويض استقرار الحكومة في زمن الحرب"، أصرت غوتليف على أن الحكومة لن تسقط لأن حزب شاس لن ينشق، مشيرةً إلى أن الائتلاف يمكنه "النجاح بـ 61 مقعداً".

وفي حديثه مع القناة 14 الموالية للحكومة، جادل عضو الكنيست بوغز بيسموث، وهو أيضاً عضو في اللجنة، بأنه على الرغم من أن قانون التجنيد "ضروري"، إلا أنه يجب المضي قدماً فيه "بحكمة، دون الخروج عن المسار". ووصف بيسموث الجهود المبذولة لإسقاط الحكومة بأنها "جنون"، وناشد الحريديم "التفكير ملياً في الحرب".

\* \* \*

### تايماز أوف اسرائيل : الرد الروسي على أوكرانيا سيكون شرساً وحاسماً، لكنه لن يكون نووياً

بقلم سيليو راميريز

في المشهد الجيوسياسي الحالي - حيث تحمل القرارات آثاراً نووية وهامش الخطأ ضئيل للغاية - كانت المحادثة الأخيرة بين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب أكثر من مجرد تبادل دبلوماسي: لقد كانت لفتة مهمة وسط توترات متزايدة. مثلت مكالمات بوتين الاستباقية لترامب عقب ضربات الطائرات الأوكرانية بدون طيار على القواعد الجوية الروسية - ضربات مباشرة للقوة العسكرية لموسكو - أكثر من مجرد تحذير. كان ذلك اعترافاً ضمنياً بالخيط الرفيع الفاصل بين الردّ المدروس والتصعيد الجامح الذي قد يؤدي إلى حرب نووية شاملة.

لإدراك هذه اللحظة، لا بدّ من فهم المفارقة الكامنة في جوهر الردع النووي: فالأسلحة الأكثر تدميراً تعتمد على مصداقية ضبط النفس أكثر من اعتمادها على استخدامها. لم تكن دعوة بوتين إشارةً إلى عمل نووي وشيك، بل خطوةً استراتيجية. أعلن عن ردّ قوي، من المرجح أن يشمل صواريخ إسكندر أو كاليببر - أو "جوهر التاج الباليستية"، صواريخ أوريشنيك التي لا يمكن إيقافها. كانت الرسالة واضحة: "سنردّ، وسيكون الردّ حاسماً"، مع فهم ضمني بأنه لا يجب تجاوز حدود معينة.

ترسانة روسيا هائلة وجاهزة. يمتلك الكرملين صواريخ قادرة على إضعاف المقاومة الأوكرانية بشكل كبير. ومع ذلك، يكمن وراء أي عمل هجومي في الساعات أو الأيام القادمة انضباط صارم. يُدرك الاستراتيجيون الروس تماماً أن المعركة الحقيقية لا تُخاض على الأراضي الأوكرانية فحسب، بل أيضاً في إطار الجهود المبذولة لمنع تصعيد لا يمكن السيطرة عليه. يجب أن تتجنب كل ضربة أراضي حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لأن أي خطأ واحد قد يُؤدي إلى رد فعل فوري وساحق.

يعكس رد فعل ترامب المتأثر على تحذير بوتين فهم واشنطن لتعقيد الصراع: فالحرب التقليدية - مهما بلغت وحشيتهما - أفضل من المواجهة النووية. الولايات المتحدة تُراقب الوضع بحذر. ترامب مُصمم على تجنب كارثة نووية خلال فترة رئاسته.

حتى التداعيات المحتملة لضربة على المنشآت النووية الإيرانية - وهي دولة مُصممة بوضوح على امتلاك أسلحة نووية - تُثير لديه خوفًا وقلقًا عميقًا. يُفضل الاعتقاد بإمكانية التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران على إشعال صراع في الشرق الأوسط قد يمتد إلى مناطق أخرى من العالم.

لن يكون ترامب أول زعيم لقوة نووية يخشى التصعيد. لقد اختبر الرئيسان نيكيتا خروتشوف وجون كينيدي الرعب نفسه خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، وهو رعب دفعهما إلى الحوار لتجنب انهيار الحضارة الإنسانية في مواجهة حرب نووية وشيكة.

في حالة الحرب الروسية الأوكرانية، يبدو التوازن هشًا: إذ تستمر صراعات القوة، لكن الصراع الشامل لا يزال مُحتوى. لا يُشير هدوء ترامب إلى الرضا عن النفس؛ بل يعكس فهمًا لأهمية التواصل كأهمية القدرة العسكرية. ما كان رده الهادئ على مكالمة بوتين ليكون هادئًا إلى هذا الحد لو كان يعتقد أن الخطوة التالية لروسيا ضد أوكرانيا ستكون نووية.

مع ذلك، لا يزال التهديد قائمًا. لاتزال الأسلحة النووية التكتيكية - الأقل قوة ولكنها مدمرة - تُمثل الملاذ الأخير لموسكو. تراقب أجهزة الاستخبارات التحركات والتدريبات العسكرية، على الرغم من عدم وجود مؤشرات واضحة حاليًا على نية استخدامها. ومع ذلك، يبقى الخطر قائمًا: فأي خطأ في الإطلاق، أو سوء فهم للنوايا، أو قرار متهور قد يُطلق شرارة أزمة كبرى. تظل حدود الناتو خطأً أحمر لا ترغب روسيا في تجاوزه، وهي تدرك تمامًا العواقب العالمية.

قد يُشعل صاروخ طائش أو قرار عسكري يُدفع إلى حافة الهاوية شرارةً لا يمكن السيطرة عليها. يتطلب تجنب مثل هذا السيناريو أكثر من مجرد قوة نيران - بل يتطلب حكمة، وقنوات اتصال مفتوحة، وبروتوكولات صارمة، والتزامًا راسخًا بالاحتواء. يجب على روسيا أن تختار أهدافها بعناية بضربة قوية بما يكفي، مع تجنب الخسائر المدنية بأي ثمن، على أمل إجبار أوكرانيا على الاستسلام والتوصل إلى اتفاق سلام.

تُبرز المكالمات الهاتفية بين بوتين وترامب أهمية الحوار في أوقات التوتر الشديد. وبينما يستمر القتال على الأرض في أوكرانيا، فإن تبادل الكلمات - بحذر ومسؤولية - هو ما يُبقي الأمل في تجنب التصعيد حيًا. قد تستمر الحرب في ساحة المعركة، لكن المعركة الحقيقية لتجنب الصراع العالمي تُشن من خلال التواصل، وليس الأسلحة النووية. لقد نجح استخدام الأسلحة النووية لإنهاء حرب مرة واحدة، فقط لأن دولة واحدة كانت تمتلكها في ذلك الوقت. إن السياق التاريخي اليوم لا يقدم أي ضمان من هذا القبيل، وكل من بوتين وترامب يعرف ذلك. ومع ذلك، يعتمد هذا التوازن الهش على الاحترام المتبادل للخطوط الحمراء الراسخة، خاصةً حدود حلف الناتو. في نهاية المطاف، لن تكون القوة العسكرية وحدها، بل وضوح وجدية التواصل، هي التي ستحدد ما إذا كان العالم سيتجنب الكارثة، على الأقل على المدى القصير.

\* \* \*

## مسؤول إسرائيلي لـi24NEWS: إسرائيل لن تضرب إيران طالما استمرت المحادثات الأمريكية الإيرانية

على ضوء المفاوضات المتواصلة بين الولايات المتحدة وإيران، صرح مسؤول إسرائيلي كبير لـi24NEWS إنه طالما استمرت المحادثات الأمريكية الإيرانية، إسرائيل لن تضرب إيران.

من جانبه صرح المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي بأن المقترح الأمريكي للاتفاق النووي مع الولايات المتحدة "يتعارض تمامًا مع مبدأ استقلالنا". وأشار إلى أن "تخصيب اليورانيوم أداة أساسية في البرنامج النووي. لن نتخلى عنه، فبدونه يكون البرنامج عديم الفائدة". وأضاف أن "الولايات المتحدة تريد تفكيك البرنامج النووي، لكننا لن نسمح لها بذلك. من أنتم لتحدوا لنا ما إذا كنا بحاجة إلى برنامج نووي أم لا؟".

وأفادت صحيفة "نيويورك تايمز" مساء الثلاثاء أن الاقتراح الأمريكي لإيران في إطار المفاوضات حول قضية النووي الإيراني ستسمح للإيرانيين بتخصيب اليورانيوم بمستوى منخفض في أراضيها. ووفقًا للتقرير يدور الحديث عن اقتراح تسوية لحل مؤقت، وستواصل الولايات المتحدة العمل على منع إيران من الحصول على قنبلة نووية. وأفادت المتحدث باسم البيت الأبيض مساء الثلاثاء أن "المبعوث ويتكوف نقل اقتراحا مفصلا للنظام الإيراني، والرئيس ترامب يأمل أن يتم قبوله، وفي حال رفضه يجب عليهم مواجهة عواقب وخيمة".

\* \* \*

## i24NEWS: بعد الأزمة السياسية: هذا هو الموعد المتوقع للانتخابات الإسرائيلية المقبلة

لم تهدأ الأزمة السياسية في إسرائيل، فقد نشر المراسل السياسي لقناةi24NEWS ، العبرية نداف إليميلخ، مساء (الأربعاء)، أن أحزاب الائتلاف الإسرائيلي اتفقت بالفعل على موعد الانتخابات المقبلة، وذلك بعد سلسلة من العقوبات التي سعى رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، يولي إدلشتاين، إلى تمريرها.

من بين اللوائح والتعليمات التي اشترطها إدلشتاين للتصويت على مشروع قانون التجنيد: إلغاء تخفيضات ضريبة الأرنونا (الأملك)، وإلغاء نقاط الائتمان الضريبي في قسائم الرواتب، وإلغاء دعم الرسوم الدراسية، ومنع إصدار رخصة قيادة، ومنع إمكانية مغادرة البلاد، ومنع دعم السكن الجامعي، ومنع الخصومات في المواصلات العامة. لا تستطيع أحزاب الحريديم تحمل تبعات الإضرار بناخبها ، ولذلك أعلنت أنها ستصوت لحل الكنيست الأسبوع المقبل.

\* \* \*

## i24NEWS: الصين تعارض || هل يكون دمج المقاتلين الأجانب ذوي الخلفية الجهادية خطوة نحو استقرارهش في سوريا،

أم انفجار مؤجل؟

في تحوّل لافت وغير مسبوق، أعلنت القيادة السورية الجديدة وبموافقة أمريكية عن تشكيل الفرقة 84 داخل الجيش السوري، تضم في صفوفها 3500 مقاتل اجنبي الذين كانوا سابقًا جزءًا من تنظيمات مصنفة متشددة... ومعظمهم من الإيفور التركستاني التي ستتمركز بين إدلب واللاذقية. لكن خلف هذا القرار، تبرز تساؤلات كبيرة حول العقيدة القتالية للجيش

السوري الجديد. فبينما كان الجيش السوري طوال عقود رمزاً لهوية وطنية جامعة، تحذر جهات حقوقية ومحللون من أن انخراط مقاتلين أجنب، يحملون خلفيات أيديولوجية إسلامية متشددة، قد يعني أن العقيدة الوطنية باتت تُستبدل بعقيدة دينية عقائدية.

الصين، من جهتها، أبدت رفضاً واضحاً، وقالت إن وجود عناصر من الحزب الإسلامي التركستاني في وحدات عسكرية سورية يُعد "تهديداً مباشراً"، بينما تترىث الدول الأوروبية في إبداء موقف رسمي، فأى مستقبل ينتظر الجيش السوري حين تتبدل هويته من الانتماء الوطني... إلى الطاعة العقائدية؟ وهل يكون دمج المتشددین خطوة نحو استقرار هش، أم انفجار مؤجل؟

\* \* \*

### معاريف: نحو الانفجار؟ هذا هو الخلاف الذي يمكن أن يؤدي إلى هجوم أميركي على إيران

بقلم داني ستريوفيتش

ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

لم يكن مفاجئاً قرار إيران بشأن رفض المقترح الأميركي المتعلق بالملف النووي، بعد أربع جولات من المفاوضات بين الطرفين، نظراً إلى أن هذا المقترح يشترط على إيران تجميد عمليات التخصيب في منشآتها النووية، وعلى ما يبدو، لم يعترف بحق إيران في التخصيب على أراضيها. علاوةً على ذلك، يبدو كأن رفع العقوبات في إطار المقترح مشروط بخطوات تتخذها إيران، ولا يتم "تلقائياً".

اعتبرت إيران، بقيادة المرشد الأعلى آية الله الخامنئي، على الرغم من ضعفها (وربما بسبب ذلك)، أن حقها في تخصيب اليورانيوم داخل أراضيها خط أحمر، وما زالت تطلب من الإدارة الأميركية رفع العقوبات المفروضة عليها، في مقابل بعض التسهيلات التي ستفرضها طهران على برنامجها النووي.

ظاهرياً، ونظراً إلى تهديدات الرئيس ترامب، فإن الردّ السلبي المرتقب من إيران على المقترح الأميركي ("من الأفضل للإيرانيين قبول المقترح") يعزز احتمال توجيه إسرائيل، أو الولايات المتحدة، ضربة عسكرية إلى المنشآت النووية الإيرانية. ومع ذلك، من المرجح أنه على الرغم من هذا الرد السلبي، فإن رغبة الأطراف في مواصلة التفاوض ستقودهم، إلى جانب الوساطات، بقيادة سلطنة عُمان، إلى جولات تفاؤض إضافية، في محاولة لتجاوز الفجوات بينهم.

علاوةً على ذلك، إن فحص تفاصيل المقترح في مقابل "الخط الأحمر" الإيراني يُظهر أن الأطراف ليست بعيدة عن التوصل إلى "حل وسط" بشأن مسألة التخصيب، إذ يبدو كأن الولايات المتحدة، خلافاً لتصريحاتها، مستعدة لقبول نوع من التخصيب على الأراضي الإيرانية.

هذه الحقيقة لا تضمن التوصل إلى اتفاق، لكنها، إلى جانب عدم رغبة الأطراف في الانزلاق إلى تصعيد عسكري متبادل، من المرجح أنها ستؤدي إلى جولات تفاؤض إضافية بين إيران والولايات المتحدة، في محاولة لإيجاد حل سياسي لأزمة الملف النووي. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أن المفاوضات تُدار ضمن إطار زمني ضيق، نظراً إلى فهم مشترك، مفاده أنه إذا لم يتم التوصل

إلى اتفاق، فإن دول E3 ستقود خطوة لإعادة فرض العقوبات على إيران (خطوة "سنا بـاك")، الأمر الذي قد يدفع إيران إلى الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويزيد كثيراً في احتمال التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران.

لذا، فإن الردّ السلبي المرتقب من إيران لا يُعدّ بمثابة "إغلاق الباب" أمام المسار السياسي بين إيران والولايات المتحدة، ولا سيما أن تفاصيل المقترح الأميركي تُظهر أن الطرفين ليسا بعيدين عن التوصل إلى تسوية في مسألة التخصيب داخل إيران. لكن لا يزال التصعيد بين الطرفين ممكناً، وخصوصاً في ظل ضيق الإطار الزمني، للتوصل إلى اتفاق، لكن على الرغم من الردّ الإيراني السلبي المرتقب، فإنه لا يمثل الخيار الافتراضي بالنسبة إلى الطرفين.

إن حكومة إسرائيل، التي تسعى لمنع التوصل إلى اتفاق بين الطرفين لا يتضمّن تفكيكاً كاملاً للبنية التحتية الخاصة بالتخصيب في إيران، يجب أن تشعر بالقلق، على الرغم من الردّ السلبي الإيراني، لأنه لا يزال في إمكان الطرفين التوصل إلى اتفاق يتيح لإيران إجراء التخصيب على أراضيها.

\* \* \*

### قناة N12: لا الاحتلال، ولا "حماس": الطريق الثالثة لقطاع غزة

بقلم أرييه كتسوفيتش

إذا قبلت حركة "حماس" مقترح ويتكوف في نهاية المطاف، بعد حصولها على ضمانات قوية من الولايات المتحدة، فهناك احتمال أن تتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل على وقف إطلاق نار إضافي في غزة قريباً، الأمر الذي سيقود إلى تحرير نحو نصف المخطوفين (الأحياء منهم والأموات)، بعد أسبوع على دخول وقف إطلاق النار الجديد حيز التنفيذ. وبذلك، ستُفتح الطريق الثالثة التي تلغي الخيارين الأكثر سوءاً: استمرار الحرب واحتلال القطاع عسكرياً؛ أو بقاء سلطة "حماس" في قطاع غزة بعد الحرب. ولأن حكومة إسرائيل لم تطرح أي خطة استراتيجية بشأن اليوم التالي حتى الآن (باستثناء احتلال القطاع)، لم يبق خيار لديها سوى العودة إلى اتفاق جزئي لوقف إطلاق النار يستمر 60 يوماً، ويكون بمثابة ممر دبلوماسي لمسار مفاوضات يُنهي الحرب، مع تحرير كافة المخطوفين واستبدال حركة "حماس" في القطاع، خلال شهرين، بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

المهمة والتحدي، اللذان تواجههما الولايات المتحدة وقطر ومصر، بصفتها الدول الوسيطة، وبمساعدة دول الجامعة العربية وبقية الدول الأخرى في المجتمع الدولي، كالاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة، والدول الإقليمية، كالأردن والسعودية والإمارات، صعبان جداً، لكنهما ليسا مستحيلين، وهما: تحقيق المطالب الأساسية لإسرائيل و"حماس" من أجل إنهاء الحرب وضمان وجود مسار سياسي لإعادة إعمار قطاع غزة والعودة، بالتدرج، إلى مسار المفاوضات السياسية ما بين إسرائيل والمعتدلين الفلسطينيين، إلى جانب مسار تطبيع بين إسرائيل والسعودية وبقية دول الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. والمطالب الأساسية لحكومة إسرائيل المدعومة داخلياً، وأيضاً خارجياً، هي:

1- عودة جميع المخطوفين؛

2- إنهاء حكم "حماس" في القطاع؛

3- خروج قادة "حماس" من غزة؛

4- نزع سلاح "حماس"؛

5- نزع السلاح في القطاع.

وفي المقابل، لا توجد شرعية للمطالبة بـ"التطهير" ونقل السكان الفلسطينيين إلى خارج القطاع، أو بوجود عسكري إسرائيلي ثابت في القطاع، بعد الحرب.

أما المطالب الأساسية لحركة "حماس"، والتي تتمتع بدعم دولي وشرعية كبيرة إلى حد ما، فهي:

1- تحرير الأسرى الفلسطينيين، في مقابل تحرير المخطوفين؛

2- انسحاب كامل للجيش من القطاع؛

3- إنهاء الحرب؛

4- إعادة المساعدات الإنسانية إلى القطاع بشكل كبير؛

5- إعادة إعمار القطاع. لا يوجد دعم دولي للإبقاء على سلاح "حماس"، وهناك اتفاق دولي أيضاً على عدم إعادة الإعمار ما دامت "حماس"، أو إسرائيل، موجودتين في غزة. وأكثر من ذلك، من دون وجود طريق ثالث، سيكون هناك فراغ سلطوي في القطاع يقود إلى الفوضى، وإلى "الصوملة"، ومنطقة من دون سيادة، ومن دون سلطة تتحكم فيها المشكلات، بالنسبة إلى إسرائيل، وأيضاً بالنسبة إلى الفلسطينيين.

لذلك، يتوجب على اللاعبين الدوليين خلال فترة وقف إطلاق النار مدة شهرين، وبقيادة الولايات المتحدة، صوغ خطة عملية تتضمن المكونات التالية:

إدارة مدنية للقطاع من خلال إقامة سلطة مؤقتة من التكنوقراط، مؤلفة من ممثلين فلسطينيين وممثلين للدول العربية، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والجامعة العربية تستمر 3 سنوات، وتحصل على دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إدخال قوة حفظ السلام لمراقبة نزع سلاح "حماس" ونزع السلاح من القطاع، وتُشكّل من دول الجامعة العربية وحلف "الناطو" ودول أخرى، كإندونيسيا، وفي موازاة ذلك، ينسحب الجيش، بالتدرج، نحو الحدود الدولية (اتفاق وقف إطلاق النار سنة 1949).

نفي قيادة "حماس" العسكرية من القطاع.

إقامة منظومة لإعادة إعمار القطاع بقيادة سلطة التكنوقراط، وبمساعدة المجتمع الدولي.

في أفضل الأحوال، يجب الاتفاق مع "حماس" وإسرائيل على هذه الخطة، وإذا احتاج الأمر، فيجب فرضها بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكما هي الحال في اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، سيكون لإسرائيل الحق في الدفاع

عن النفس، إذا خرقت "حماس" وقف إطلاق النار الدائم مع نهاية الحرب. وإذا حافظ الجيش على حدود إسرائيل، فلا يوجد أي احتمال لحدوث "7 أكتوبر" آخر. ولأن نهاية الحرب لن تقود إلى نهاية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولأن غزة مرتبطة بشكل وثيق بالضفة الغربية، يجب العودة إلى مسار سياسي واعٍ، بعد الحرب، من أجل إيجاد حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بطرق سلمية، وفي موازاته، يكون هناك أيضاً مسار تطبيع وبناء علاقات دبلوماسية مع الدول العربية وبقية العالم العربي.

\* \* \*

### يديعوت أحرونوت – الملحق الاقتصادي: تداعيات حرب غزة على الاقتصاد الإسرائيلي

[نُشرت هذه المواد في الملحق الاقتصادي لصحيفة يديعوت أحرونوت، ضمن عدد خاص بعنوان "600 يوم على الحرب"، في 2025/5/28، وتناولت تداعيات الحرب المستمرة على الاقتصاد الإسرائيلي. وقمنا بترجمة بعض المقالات الواردة في العدد].

تكلفة الحرب قفزت لتتجاوز 142 مليار شيكل

بقلم أدريان فيلوت

بلغت تكلفة الحرب، بما في ذلك المساعدة الأميركية، حتى نهاية سنة 2024، نحو 141.6 مليار شيكل، وفقاً لبيانات المحاسب العام في وزارة المالية. الحديث هنا عن تكلفة إجمالية تشمل النفقات العسكرية والنفقات المدنية والمدفوعات من صندوق التعويضات عن الأضرار. إن الفارق بين الصافي والإجمالي نابع أساساً من المساعدة الأميركية، لكنه يشمل أيضاً مساهمات من وزارات أخرى، وإيرادات من دول أخرى، ومداخيل إضافية لوزارة الأمن، إذ بلغت النفقات الصافية (من دون المساعدة الأميركية) 121.3 مليار شيكل، منها نحو 96.4 مليار شيكل نفقات أمنية، و24.9 مليار شيكل نفقات مدنية.

أما التكلفة العسكرية الصافية للحرب، من تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى كانون الأول/ديسمبر 2024، فبلغت نحو 98.4 مليار شيكل، سُجّل الجزء الأكبر منها، 80.2 مليار شيكل، في سنة 2024، بينما بلغت النفقات المدنية 22.8 مليار شيكل، منها نحو 16 مليار شيكل خلال العام المنصرم، وهذا يعني أن نحو 80 في المئة من تكلفة الحرب كانت عبارة عن نفقات عسكرية. تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية لا تنشر نفقات الحرب في سنة 2025 بشكل منفصل، الأمر الذي يصعب تقدير التكلفة لهذه السنة.

سُجّلت الذروة في كانون الأول/ديسمبر 2023، إذ بلغت نفقات الحرب 17.2 مليار شيكل في شهر واحد: 9.1 مليار شيكل نفقات أمنية، و4.5 مليار شيكل نفقات مدنية، و3.5 مليار شيكل مدفوعات من صندوق التعويضات. ووفقاً للمحاسب العام، بلغ الإجمالي 18.5 مليار شيكل، لكن في التقرير الأخير المتعلق بتنفيذ الميزانية (كانون الثاني/يناير – نيسان/أبريل 2025)، تم التبليغ بشأن مبلغ 20.5 مليار شيكل، وهو ما يعني دفع مليار شيكل إضافي خلال العام الجاري (حتى نيسان/أبريل).

علاوةً على ذلك، يوجد تفصيل بحسب الفئات، فإلى جانب النفقات الأمنية (98.4 مليار شيكل) وصندوق التعويضات (18.5 مليار شيكل)، أنفقت الحكومة خلال الفترة المُشار إليها نحو 15 مليار شيكل على السكن وإعادة الإعمار والبُنى التحتية، وأكثر من 5.9 مليار شيكل على نفقات الصحة، و3.7 مليار شيكل أخرى تم تصنيفها تحت بند "استمرارية الأعمال".

ووفقاً لبيانات المحاسب العام، ساهمت الحرب في زيادة العجز بنسبة 1.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2023، ونحو 4.8 في المئة من الناتج في سنة 2024، وهذا يعني أن الحرب أضافت ما مجموعه 106.2 مليار شيكل إلى العجز حتى نهاية سنة 2024.

كذلك، أثرت الحرب سلباً في عائدات الضرائب، وهو عامل يصعب تقديره بدقة وربطه بشكل مباشر بالحرب، إلا إن التقديرات تشير إلى أن الضرر في هذا المجال بلغ في سنة 2024 وحدها نحو 1.1 في المئة من الناتج المحلي، أي ما يعادل 22 مليار شيكل إضافية تقريباً.

من الصعب جداً تقدير حجم الزيادة وتكلفة الدين الحكومي الناتجة من الحرب، فخلال سنة 2023، وبصورة خاصة خلال سنة 2024، قفزت النفقات الحكومية غير المرتبطة بالحرب (النفقات المدنية) إلى 6.1 في المئة من الناتج المحلي، في حين أن التخطيط الأصلي من دون الحرب كان يستهدف 4.9 في المئة..

ووفقاً للتقرير ذاته، دفعت الحكومة فوائد على الدين ما يقرب من 41.7 مليار شيكل، أي ما يعادل نحو 2.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، علاوةً على ذلك، تم دفع 26.7 مليار شيكل أخرى كفوائد وسداد أصل الدين لمؤسسة التأمين الوطني، ليبلغ مجموع المدفوعات 68.4 مليار شيكل. واستناداً إلى تقديرات نهاية سنة 2024، من المتوقع أن تصل مدفوعات الفوائد في نهاية سنة 2025 إلى نحو 76 مليار شيكل.

### الاستثمار الإجمالي في قطاع البناء تراجع بمقدار 131 مليار شيكل خلال عام ونصف العام

#### بقلم أميتاي غزيت

منذ السابع من أكتوبر وحتى نهاية الربع الأول من هذا العام، تراجع الاستثمار الإجمالي في قطاع البناء بمقدار 131 مليار شيكل. هذا ما تُظهره حسابات أجراها اقتصاديو اتحاد مقاولي "بناة البلد"، والتي تم عرضها في التماس قُدم إلى المحكمة العليا ضد سلوك الحكومة.

يمثل الرقم الذي يطرحه المفاوضون الفجوة بين حجم الاستثمار في القطاع خلال الفترة التي تلت اندلاع الحرب، وبين حجم الاستثمار المقدّر لو لم تندلع الحرب، ويستند هذا الحساب إلى معطيات دائرة الإحصاء المركزية، ويشمل جميع تكاليف البناء، باستثناء تكلفة شراء الأرض. إن خسارة الناتج في القطاع تُعبّر عن انخفاض في النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى تراجع دخل الدولة من الضرائب.

إن السبب الرئيسي لتراجع الاستثمار في البناء هو النقص في اليد العاملة في قطاع البناء، نتيجة الإغلاق المفروض على المناطق، الذي يمنع دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل، إلى جانب فشل الحكومة، حتى الآن، في استقدام عدد كافٍ من العمال الأجانب. حتى الآن، وصل إلى إسرائيل نحو 35 ألف عامل جديد، كثيرون منهم من الهند وسريلانكا، بينما كان يعمل في قطاع البناء والبنية التحتية قبل الحرب نحو 80 ألف عامل فلسطيني لا يزالون غير قادرين على دخول إسرائيل.

في الفترة 2014 - 2022، شهد قطاع البناء ازدهاراً، وارتفع حجم الاستثمار فيه بمعدل سنوي واقعي بلغ نحو 5 في المئة في المتوسط. في سنة 2014، بلغ الاستثمار في القطاع نحو 124 مليار شيكل، أي ما يعادل نحو 11.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وعندما بلغ ذروته في سنة 2022، وصل حجم الاستثمار في القطاع إلى 242 مليار شيكل، أي 13.7 في المئة من الناتج. استمر هذا الاتجاه بوتيرة مماثلة حتى الربع الأخير من سنة 2023، وهو الوقت الذي اندلعت فيه الحرب...

لو استمرت وتيرة النمو مثلما كانت عليه قبيل اندلاع الحرب، لكان الناتج في القطاع تجاوز الـ 60 مليار شيكل، ووصل إلى نحو 71 مليار شيكل في الربع الأول من هذا العام، إلا إن وتيرة وصول العمال الأجانب إلى إسرائيل، والذين يُفترض أن يحلّوا محل الفلسطينيين، كانت بطيئة، الأمر الذي أدى إلى تعافٍ بطيء في وتيرة العمل في القطاع، وبالتالي بلغ الناتج في الربع الأول من سنة 2025 فقط 47.4 مليار شيكل.

أما مؤشر أسعار الشقق السكنية، فيواصل الارتفاع بنسبة 6.4 في المئة سنوياً، وهي حقيقة تدل على وجود طلب قوي على الشقق، ولهذا السبب، يواصل المقاولون البناء. في سنة 2024، تم تسجيل زيادة بنسبة 2.3 في المئة في عدد الشقق التي بدأ بناؤها، لكن النقص في اليد العاملة ينعكس على وتيرة البناء وتسليم الشقق، والتي تتأخر.

يقدر المقاولون أن هذا النقص في اليد العاملة سيؤدي إلى تأخير متوسط في تسليم الشقق نحو تسعة أشهر، الأمر الذي ستترتب عليه زيادة في التكاليف على مشتري الشقق. هذه الظواهر ستؤثر في الطلب على الشقق وتدفع بأسعارها إلى الارتفاع.

**الضرر في الجيب الخاص: ارتفاع متواصل في الأسعار والضرر، وانخفاض في الدخل**

**بقلم شاكيد جرين**

ينعكس استمرار الحرب على العائلات بوضوح، وفي الموضوع الأكثر حساسيةً وألماً: الجيب. هناك تضخُّم لا يهدأ وارتفاع مباشر وغير مباشر في الضرائب يؤديان إلى تآكل الدخل المتاح للعديد من العائلات، وهو ما يزيد في حدة الضغوط الاقتصادية التي بدأت فعلاً في سنة 2022 مع ارتفاع أسعار الفائدة، وتفاقت مع اندلاع الحرب في تشرين الأول/أكتوبر.

زادت الحكومة العبء الضريبي من أجل تمويل تكاليف الحرب، مع محاولة عدم تسميتها "زيادة ضرائب". كذلك، ارتفعت أقساط التأمين الوطني نحو 600 شيكل سنوياً للموظفين، و900 شيكل سنوياً لأرباب العمل، وفي الوقت نفسه، جُمّد تعديل درجات الضريبة لسنتي 2024 و2025، وهو ما أدى إلى تآكل الأجور، وجُمّد أيضاً تحديث قيمة نقاط الحسم الضريبي، وهي واحدة من أهم الامتيازات الضريبية للعاملين.

هذا كله يعني تآكلاً في الامتيازات الضريبية يزيد على 2000 شيكل في سنة 2025 لأسرة يكسب فيها الوالدان أجراً متوسطاً. وإلى جانب الانخفاض في الدخل الشهري الجاري، ستُسجّل ضريبة إضافية في الصيف، عند دفع مستحقات "أيام النقاهاة" التي يستحقها كل عامل بموجب القانون...

وفقاً لتحليل صحيفة "كلكاليسست"، فإن زوجين، يكسب كلٌّ منهما أجراً شهرياً متوسطاً (12.900 شيكل إجمالي شهرياً) يفقدان هذا العام نحو 7000 شيكل صافٍ من دخل الأسرة، وهو مبلغ يعكس بشكل واضح العبء غير المُعلن على الموظفين والأسر،

حتى من دون زيادة مباشرة في الضرائب. ولا يقتصر الأمر على هذا العام فقط: في معظم البنود، ستستمر الأضرار أيضاً في سنة 2026، وجزئياً في سنة 2027. وكلما ارتفع دخل الأسرة، كلما زادت نسبة الضرر، فبالنسبة إلى أسرة يكسب كلٌّ من الزوجين مرة ونصف الأجر المتوسط (تقريباً 18.500 شيكل في بداية العام)، تصل الخسارة السنوية إلى نحو 10.000 شيكل.

هذا من دون التطرق إلى حقيقة أن مئات الآلاف من جنود الاحتياط تم استدعاؤهم إلى الخدمة منذ بداية الحرب. هؤلاء حصلوا فعلاً على رواتبهم المتوسطة ومنح خاصة، لكن هناك "ضريبة" يصعب تقديرها: الجمود المهني، والعبء الملقى على بقية أفراد الأسرة، وتأثر وظائف الزوجات، فضلاً عن عدد كبير من العاملين المستقلين الذين اضطروا إلى إغلاق أعمالهم مؤقتاً، والآن، قد يضطر بعضهم إلى البدء من جديد.

تظهر الضريبة التي تلقاها دخل الأسر أيضاً في ازدياد الصعوبة في مواصلة سداد القروض التي تم الحصول عليها، لقد ارتفع حجم القروض العقارية (المشكنتا) المتأخرة في السداد أكثر من 90 يوماً، بعد اندلاع الحرب، من 2.7 مليار شيكل (ما يعادل 0.49 في المئة من محفظة القروض العقارية) إلى 3.2 مليار شيكل (0.59 في المئة من المحفظة).

تعكس هذه البيانات ازدياد الضغوط التي تواجهها الأسر التي تُجبر على التوفيق بين انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار على نطاق واسع، بما في ذلك ارتفاع أسعار ضريبة الأملاك (الأرنونا)، وفواتير الكهرباء والمياه، والمواصلات العامة، والمواد الغذائية، وبين القروض التي يجب العودة إلى سدادها. وما بدأ كمجهود مؤقت تحوّل إلى روتين مستمر.

قاطرة الاقتصاد لا تزال تبتّ قوةً، لكن 8300 من العاملين في قطاع الهاي - تك غادروا إلى الخارج

## بقلم صوفي شولمان

ظاهرياً، لا يزال قطاع الهاي-تك الإسرائيلي يشكّل قاطرة الاقتصاد، على الرغم من كل الصعاب، فبعد أيام قليلة على اندلاع الحرب، طُرح شعار: "التكنولوجيا الإسرائيلية تنجز، مهما كان الثمن"، وإذا كان ذلك في البداية مجرد أمل، فقد تحوّل لاحقاً إلى واقع فعلي.

واصلت شركات الستارت - أب جمع رؤوس الأموال، فبلغ إجمالي التمويل 12 مليار دولار، بحسب بيانات "ستارت - أب نيشن سنترال"، وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 31 في المئة، مقارنةً بسنة 2023، التي كانت سنة للتعافي حتى 7 أكتوبر. كذلك، شهدت صفقات الخروج (Exit Deals) نمواً ملحوظاً، إذ وصلت قيمة مبيعات شركات الستارت - أب إلى 10 مليارات دولار، وهو أكثر مما سُجّل في ذروة الفقاعة في سنة 2021، حتى قبل صفقة الإكزيت التاريخية لشركة "ويز"، التي بيعت لشركة غوغل، في مقابل 32 مليار دولار، في بداية العام.

حافظت الشركات المدرجة في البورصة في معظم الوقت على توقعاتها، لا بل رفعتها، وهو ما أدى إلى اتجاه إيجابي في أداء أغلبية أسهمها، وعلى الرغم من أن القطاع لم يشهد طفرة في التوظيف، فإنه لم ينكمش أيضاً. ويُذكر أن قطاع الهاي - تك يتميز بعمالة شابة، كثير منها استُدعي لخدمة الاحتياط، ولذلك، تأثر القطاع أكثر من غيره بأوامر "تسافا 8"، ففي ذروة القتال في أواخر سنة 2023 ومطلع سنة 2024، كان هناك شركات بلغ عدد موظفيها في الاحتياط ربع إجمالي العاملين فيها، أو حتى أكثر.

علاوةً على ذلك، فإن اندلاع الحرب وعودة العديد من موظفي الهاي - تك إلى ساحات القتال، أطلقا صناعة ناشئة مزدهرة تُعرف بـ"تكنولوجيا الدفاع" (Defense Tech)، والتي أثارت اهتماماً عالمياً، وجذبت إلى إسرائيل صناديق استثمار لم تكن تنشط فيها من ذي قبل.

ومع ذلك، ونظراً إلى أننا في خضم ثورة الذكاء الاصطناعي (AI)، كان في إمكان إسرائيل، وكان يجب عليها أن تبرز أكثر. يمكن قياس تأثير 600 يوم من الحرب من خلال كل ما لم يحدث. يبدأ الأمر من التفاصيل الصغيرة، على سبيل المثال، رجال أعمال لم يأتوا إلى البلد لأن رحلاتهم أُلغيت بسبب الهجوم الإيراني، أو الصاروخ الحوثي، ويستمر مع موظف في غوغل، أو آبل، قرر في رأس السنة العبرية 2023 أن يستقيل ليؤسس شركته الناشئة، لكنه بعد 7 أكتوبر أدرك أن من الأفضل له البقاء في وظيفته الآمنة، وينضم إليه خريج وحدة تكنولوجيا سرية كان يحلم بإقامة شركة ناشئة مع رفاقه من الوحدة، لكنه استُدعي للاحتياط، فأجل المشروع.

مَن كان فعلاً داخل الصناعة وتلقى عرضاً لبيع شركته قبل اندلاع الحرب، في الوقت الذي بدأ قطاع الهاي - تك العالمي بالتعافي، ربما كان سيرفض مثل هذا العرض، لكن راند، أو رائدة الأعمال، في إسرائيل في زمن الحرب يُدخلون اعتبارات إضافية إلى المعادلة، والنتيجة هي تسجيل رقم قياسي في صفقات الإكزيت. هذا يبدو جيداً في الإحصاءات السنوية، ويساعد أيضاً وزير المالية على تقليص العجز، لكن من المحتمل أنه لو بقيت تلك الشركة مستقلة، لكنت نمت داخل إسرائيل، وشغلت مئات، أو آلاف الموظفين، ووقّرت مصدر دخل لدوائر أوسع.

يمكن أن نضيف إلى ذلك معطيات هيئة الابتكار، والتي تفيد بأنه منذ بداية الحرب، وحتى تموز/يوليو 2024، غادر البلد 8300 من العاملين في قطاع الهاي - تك، وهذا يُعد رقماً قياسياً تاريخياً، ويشكل 2.1 في المئة من مجمل العاملين في القطاع.

أكبر الخسائر لن نعرفها قط، لأن الأمور في عالم الأعمال تسير بهذه الطريقة. تحتفل جهات الاستثمار عندما تعلن بدء نشاطها في دولة معينة، لكن عندما تنسحب، فإنها تنسحب بصمت. وستحاول الجهات الأميركية، التي تُعد المستثمر الرئيسي في إسرائيل، إخفاء ذلك بكل ما أوتيت من قوة، لكن في عدد غير قليل من لجان الاستثمار خلال الـ600 يوم الماضية، تم التلميح إلى أن لا أحد سيُعاقب على تجنب الاستثمار في منطقة حرب، ولا يدور الحديث هنا حتى حول اعتبارات معادية للسامية، أو مناهضة لإسرائيل، كذلك، قد يُشتبه في بعض الصناديق الأوروبية، بل عن إدارة مخاطر عقلانية تماماً.

إلى أي مدى تضرّر قطاع الهاي-تك الإسرائيلي، وخصوصاً سمعته ومكانته العالمية، سنعرف فقط بعد انتهاء الحرب، إذا ما تدفّق الاستثمار من جديد وبدأت اللغة الإنكليزية تُسمع مجدداً في غرف الاجتماعات في تل أبيب، أمّا إذا استمرت الحال على ما هي عليه الآن، إذ يتوجه مؤسسو الشركات الناشئة فوراً إلى نيويورك لمواصلة إدارة شركاتهم من هناك، فسنُدرك أن الضرر كان عميقاً وبعيد المدى.

\* \* \*

## يسرائيل هيوم: نتنياهو: الحرب في غزة يجب أن تنتهي بإسقاط "حماس" وضمان أمن إسرائيل

نشر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، مساء (الثلاثاء)، تسجيلاً مصوراً، أعرب فيه عن مواساته لعائلات الجنود الثلاثة الذين قُتلوا جراء انفجار عبوة ناسفة شمال قطاع غزة. وقال نتنياهو في رسالته، مخاطباً عائلات الجنود الثلاثة: "إن أبناءكم الأعزاء لم يسقطوا عبثاً. سقطوا في حرب عادلة لا مثيل لها. وإنما سنقضي على 'حماس'، ونحرّر جميع مخطوفينا، وسنضمن ألا يعود قطاع غزة تهديداً لإسرائيل." وأضاف: "إننا نتقدّم بحذر لتقليل الخسائر، لكن لا حروب من دون ثمن، وثمان هذه الحرب ثقيل، وأحياناً لا يُحتمل، لكننا سنحقق جميع أهدافنا من دون استثناء." وعزى رئيس الحكومة ذوي الجنود الثلاثة الذين سقطوا في غزة، مؤكداً أن الحرب في قطاع غزة عادلة، وستنتهي بإسقاط "حماس" وضمان أمن إسرائيل.

وأعلن خبر مقتل الجنود الثلاثة من كتيبة "روتيم" التابعة للواء "جفعاتي" جراء تفجير عبوة ناسفة في حيّ جباليا، شمال غزة، وذلك في أثناء مرافقتهم لسيارة إطفاء عسكرية دخلت إلى المنطقة لإخماد حريق اندلع في ناقلة مدرعة نتيجة خلل فني. ووقع الحادث مساء (الاثنين)، حين عادت القافلة المؤلفة من 4 مركبات مدرعة إلى داخل إسرائيل، لكنها دخلت منطقة مزروعة بالعبوات الناسفة، الأمر الذي أدى إلى انفجار إحدى الآليات ومقتل الجنود الثلاثة، وإصابة اثنين آخرين بجروح متوسطة. وبمقتل هؤلاء الجنود الثلاثة، يرتفع عدد قتلى الجيش الإسرائيلي، منذ بداية الحرب في قطاع غزة يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، إلى 861 جندياً.

\* \* \*

## يديعوت أحرونوت: كندا تعلن فتح تحقيق رسمي في احتمال وقوع جرائم حرب في قطاع غزة

أعلنت شرطة كندا، (الثلاثاء)، فتح تحقيق رسمي في احتمال وقوع جرائم حرب في قطاع غزة. وكشفت صحيفة "تورونتو ستار" التي أوردت الخبر، عن أن التحقيق انطلق سراً في مطلع سنة 2024، قبل أن يُعلن رسمياً أمس من دون الإفصاح عن تفاصيل تتعلق بنطاقه، أو أهدافه.

وأشارت الصحيفة إلى أن هذا التحقيق يأتي في إطار "برنامج الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب"، وهو مشروع مشترك بين الشرطة الكندية ووزارة العدل وهيئة الهجرة والجمارك، ويهدف إلى جمع أدلة بشأن جرائم كبرى، كالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ومنع مرتكبيها من العثور على ملاذ آمن داخل كندا.

ووصفت مصادر قانونية التحقيق بأنه هيكلي، يهدف إلى جمع معلومات موسعة عن النزاع المرتبط بغزة، تمهيداً لاحتمال تقديم لوائح اتهام مستقبلية، سواء داخل كندا، أو أمام محاكم دولية. وأوضحت الشرطة أنها تتعامل مع الادعاءات من جميع الأطراف بحياد تام.

من ناحيتها، قالت وزارة العدل الكندية إن إطلاق تحقيق كهذا يتطلب توفر أدلة على جرائم خطيرة، وأشارت إلى وجود جالية كبيرة في كندا من المتأثرين بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وهو ما يسمح بجمع شهادات، بما في ذلك ضد إسرائيليين يحملون الجنسية الكندية وخدموا في الحرب.

تجدد الإشارة إلى أن جامعة تل أبيب نشرت في هذه الأيام تقريرها السنوي بشأن معاداة السامية في العالم، مشيرةً إلى أن كندا سجلت رقماً قياسياً بلغ 6219 حادثة، مقارنةً بـ 5791 حادثة في سنة 2023، و 2769 حادثة في سنة 2022.

\* \* \*

## هآرتس: هل نبقى تحت حكم "منظمة إجرامية" بقيادة نتنياهو إلى حين الانتخابات؟

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

عندما تعتبر غزة "تهديداً وجودياً" لدولة إسرائيل بعد سنتين تقريباً من حرب جهنم التي أخفقت في إعادة جميع المخطوفين، وعندما يقتل الجنود في الأزقة، ويتعلم الآلاف من أصدقائهم إذا كانوا يستجيبون لأوامر التجنيد التي تصدر بالجملة وبكميات كبيرة؛ وعندما يقتل عشرات آلاف الغزيين بينهم آلاف الأطفال والنساء والشيوخ، ويخلق خطر تجويع جماعي فوق رأس مئات الآلاف الذين ما زالوا على قيد الحياة؛ وعندما يخضع التهديد الحقيقي لإسرائيل للنووي الإيراني وللمفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، التي تم إبعاد إسرائيل عنها؛ وعندما تتعامل دول أوروبية كثيرة مع إسرائيل كدولة منبوذة، مع فرض عقوبات؛ وعندما تعد الشعارات الفارغة بالنصر المطلق وتدمير حماس، وتسمع إعادة المخطوفين مثل قطعة نقود في صندوق؛ مع كل هذا سيكون العمل الملح والوحيد المطلوب الآن هو اجتثاث المنظمة الإجرامية التي تدير الدولة.

يدور الحديث عن عصابة مبلورة ومطبعة، تعرض أمن الدولة ومكانتها الدولية للخطر في كل لحظة، وتصم مواطنيها بوصمة القتل الجماعي الفظيعة، والانتقام، وعدم الشفقة.

تستند الحكومة إلى حزام أمان برلماني كخاتم مطاطي، لأي تهور يخطر ببالها، هي شريكة فعالة في الجريمة لأنها تمنح العباءة الكاملة لتشريع شبه ديمقراطي، حسب النموذج البرلماني في تركيا ومصر وإيران والأردن وروسيا، الذي تتقنع فيه الديكتاتورية كجسم يمثل رغبة الشعب. يتم إجراء انتخابات في كل من هذه الدول، وثمة دستور يضمن حقوق الإنسان، وفصل السلطات، واستقلالية السلطة القضائية، ومكانة المرأة والطفل، وحتى إنه يحافظ على مكانة وأمن الأقليات الدينية والعرقية. في هذه الدول محيط يفصل بين الدستور والواقع المخيف. وإسرائيل تتجه إلى هناك تماماً، التي تظهر فيها "السلطة التنفيذية" ك"سلطة تشريعية"، تعلنان حرباً منفصلة العقال على السلطة القضائية، إلى أن تتحول هي أيضاً إلى جزء لا يتجزأ من نظام الحكم. كل ذلك تفعله برعاية الحرب التي يجب أن تستمر إلى حين استكمال الانقلاب.

نجاح الديكتاتورية الإسرائيلية لا يكمن فقط في سلسلة القوانين الظالمة التي أصدرتها. فإنجازها الكبير يتمثل في إنتاج وغرس الشعور بالخلود لأجهزة الحكم ومن يقف على رأسها. خيبة الأمل والعجز واليأس من احتمالية تحرير المخطوفين ليست سوى عرض لنخر عميق ومزمن يتغذى على اعتقاد أن الصفحة التاريخية التي تجد فيها البلاد نفسها هي صفحة أبدية مثل "الحرب الأبدية" التي وعدنا بها في غزة.

المواطنون الصالحون يذهبون إلى الساحة كل سبت واضعين الشريط الأصفر على ملابسهم. ولكن الآن، ليس إيماناً منهم بأن لدى الجمهور قدرة على صنع معجزة وإقناع الحكومة ورئيسها بإطلاق سراح المخطوفين، بل لشعورهم بأنهم جزء من مجتمع يتلاشى. مجتمع في أرشيفه المتخيل دولة مختلفة، دولة إنسانية، عقلانية وديمقراطية.

هذا اعتراف كاذب وخطير، يفيد سلطة ديكتاتور ينشغل في تصفية الأمل في التغيير، وهو الآن يسجل نجاحاً. إذا كانت أشهر الحرب الأولى، إزاء قوة الفشل، عززت اعتقاد أن الحكومة لن تكمل أيامها، فإن الانتخابات في 2026، الموعد الذي اعتبر في وقت ما أمراً لا يمكن تخيله، تبدأ وكأنها مشكوك فيها. الخطر يقتضي سرعة في تجنيد الجمهور وكل القوى السياسية التي هي ليست جزءاً من السلطة؛ من أجل إسقاطها. من المهم التذكر بأن الانتظار إلى الموعد النهائي، وانتظار شخص بدون عيوب، مصنوع من الذهب الخالص، وانتظار ساحر يخلص الدولة من مخالف هذه الحكومة، هو سم حياتها وضمانة للقضاء على الأمل.

\* \* \*

**هآرتس: الحريديم لتنتياهو: لا تملك سوى كسب الوقت.. لسنا في جيبيك**

بقلم رفيت هيخت

يشدد الحريديم جداً تهديداتهم في ظل غياب بلورة قانون يفهمهم من التجنيد بالانسحاب من الحكومة، ووضع الائتلاف هو الأسوأ من أي وقت آخر. "يبدو هذا مثل بداية النهاية"، قال مصدر مطلع في الأحزاب الحريدية. "السؤال: كم من الوقت ستستغرق هذه النهاية؟".

يمكن ويجب التوقف مرة أخرى، والاستغراب كيف لمذبحة جماعية ومخطوفين معذبين في غزة لم تؤد إلى مثل هذا التأثير، مثل الذي خرقتة رغبة قطاع ما للدفاع عن رفضه. ولكن هذا هو الوضع: التطور السياسي المهم الوحيد منذ 7 أكتوبر (والحرب في أعقابها) هو التصادم المباشر بين مكوبي الائتلاف: "الصهيونية الدينية" والحريديم.

الحريديم الأشكناز الذين دفعوا بالإندار لأسابيع، رفعوا مؤشر التشدد بثمانية أضعاف خلال الـ 24 ساعة الأخيرة: أضيف إلى موقف الحاخام مغور، الذي -حسب مصادر في مجتمع الحريديم- دفع نحو حل الحكومة قبل نصف سنة، موقف حاخامين هما: دوف لنداو، وموشيه هيلل هيرش الذي عارض حل الحكومة بشدة.

قال هؤلاء إنه إذا لم يتحقق تقدم خلال ساعات "فسيتم تشديد الخطوات". وحسب بعض المصادر، ربما يتم التعبير عن هذا التشديد في تصويت أولي على حل الكنيست (الذي سيتعطل بعد ذلك)، والتصويت مع قوانين المعارضة (الذي أضيف إلى عدم التصويت مع الائتلاف الحادث الآن)، أو في الحالة المتطرفة، وانسحاب الحريديم من الحكومة (ليس من المستبعد انسحاب إسحق غولدكنوفف وحده).

يوجد في هذا الوضع المعقد رئيس "شاس" اريه درعي، لأنه غير معني بإسقاط الحكومة على الإطلاق، ولأنه يمثل كتلة تصويت مختلفة، وهي "يهودت هتورا"، التي تضم أشخاصاً يخدمون في الجيش. للأسف، الحكومة التي وضعت "إسرائيل الثانية" على رأس سلم أولوياتها، تنتظر تعليمات الأشكناز لتنفيذها بخضوع.

لكن كل الخطوات المذكورة هي في نهاية المطاف خطوات احتجاجية تدل في الحقيقة على أمراض ائتلافية وعدم القدرة على الأداء، دون أن تعني إسقاط الحكومة. حسب جهات مطلعة على سياسة الحريديم، فإن هدف "دهورة الأمور" هو الإظهار لتنتياهو بأن الحريديم لم يعودوا في جيبه، والتلميح له بأن عصر الدفاع الائتلافي قد انتهى. هذا في الواقع هو الخطوة التي تخيف نتنياهو، وهو لا يريد الذهاب إلى الانتخابات، خصوصاً على خلفية قانون الإعفاء، في الوقت الذي يقتل فيه الجنود في غزة. ولكن عربته فارغة. هو لا يستطيع عرض أي شيء على الحريديم.

رئيس لجنة الخارجية والأمن يولي أدلشتاين، لا ينوي التحرك سنتيمتراً عن طلباته الطموحة، التي تشمل تجنيد 10.500 ألف حريدي في الستين القادمين، إلى جانب استنفاد مخزون المرشحين للتجنيد في المجتمع الحريدي (الذي يقدر بـ 60 – 70 ألف شخص) في فترة قصيرة نسبياً، 3 – 4 سنوات. أما أدلشتاين، الذي يلعب مع نتنياهو لعبة مجموعها صفر، فيسخر كل إمكانية في نهضته السياسية لهذا التصميم المبدئي. وثمة تفديرات في النظام السياسي تشير إلى أن نتنياهو لن يقلل أدلشتاين من رئاسة اللجنة.

كلما تفاقمت الأزمة يتعزز انطباع قائل بأن ليس للحريديم سقف أعلى يمنحونه. و"الصهيونية الدينية"، إضافة إلى جناح "من يخدمون" في الليكود (أدلشتاين، موشيه سعادة، ايلي دلليل، دان ألوز، وأيضاً تعزيز معين من حانوخ ملفتسكي)، كلهم لا يملكون حداً أدنى للهبوط إليه. هذا وضع ثنائي بدرجة ما. وأي عاقل يدرك أن الحل مستحيل. المسؤولون في الائتلاف من جانبي المتراس، يشكون من أن "نتنياهو غير كاف للوضع الراهن"، وأنه لا يستثمر نفوذه (كما قال مصدر شارك في المحادثات، "دعوني وشأني"). ربما هذا التعب ينبع من إدراك واضح تماماً: ليس لديه ما يقدمه باستثناء كسب الوقت.

\* \* \*

**يديعوت أحرونوت: منها السخرية والتذاكي ولعب دور الضحية.. نتنياهو وأدواته في المحكمة: لست "الأسد الأب"**

**بقلم ميراف بطيطو**

أمس، انطلق سيرك نتنياهو ولم يشهد له مثيل في الشقليات السياسية والتلاعبات على المنطق السليم. متطرف، منفصل عن أرض الواقع ويسير على الأطراف – الرئيس المتحمس نتنياهو، أبدى في المحكمة قدرة فائقة على الانقطاع عن الواقع. امتدقت يده أحابيل والأعياب لغوية وتضليلات مقصودة، وأمسكت يده الثانية قناع الاعتداد خشية أن يقع فيعلم الجميع مما هو خائف منه. هو يعرف أن شبكة الأمان التي بسطها تحت الناخبين ممزقة وواهنة، لكنه لا يقلق. ثمة من يفعل هذا بدلاً منه؛ نحن مثلاً. أما هو؟ فمعني تماماً بعد أن أجرى كبتاً طوال 606 أيام من الحرب والمخطوفين والاحتجاج، وأصبح خبير الطمس. لم يتبق من نتنياهو ذلك الذي كان مفكراً ورسمياً الذي يدعو إلى وحدة الشعب أيام ما بعد 7 أكتوبر، إلا خيال وهي عن ذاته كزعيم منتخب. يقال في صالحه إنه فعل أكثر ما هو جيد له أمس: اقترح طيفاً لامعاً من الألوان في ذاته بدلاً من السواد في

دخان الحرب. حشد هوليوود وملتشن بدلاً من غزة وحماس؛ وحاول إقناعنا بأن ما نراه ثثرة رخيصة ودولة عميقة، وليس اتهامات خطيرة بالرشوة.

إن تنكره للمسؤولية عن المذبحة حررتنا من مشاعر الذنب والنفي الثابت لبصماته في الساحة. وما لم يتلق مصيره في صندوق الاقتراع فسيعرض نتنياهو نفسه أنه المنقذ. حتى ذلك الحين، هاكم عشرة مؤشرات ستساعدنا في تشخيص زعيم خطير على شعبه.

1. يستغل تحقيقه لتصفية حسابات: "هذا لا يعني أن المحققين ضللوني عمداً"، "اعتقدت أن الأمر السخيف هذا بدأ بسبب تقرير صحافي لغيدي فايتس؛" مثلما قال كبار المحللين - قال بأنني لن أكون ملاحظة هامشية في تاريخ دولة إسرائيل، أمنون ابرموفتش قال هذا".

2. يلعب على الحدود بين الحقيقة والكذب، ويتملص من جواب مباشر: عندما سُئل "هل قال الحقيقة في تحقيقه؟" أجاب: "قلت الحقيقة، هذا لا يعني أنني لم أخطئ أحياناً". وعندما شدد المدعي وسأله إذا يقل الحقيقة عن وعي، أجاب: "ما تذكرته قلته". وحتى عندما فحص المدعي العام إمكانية مشاكل في الذاكرة، شوش نتنياهو هذا بقوله: "للجميع مشاكل بين الحين والآخر".

3. يتبنى دور الضحية ويستدعي العطف: "حضرتكم هذه ملاحقة، لم أعط شيئاً لأحد"، قال للقضاة. ولاحقاً عاد إلى تكتيك الهجوم وحملة التشهير بالصحافة: "اعتقدت أن كل هذا ملاحقة، وبلا أساس، وسخيف.

4. ناكر مواظب وجارف: "لم أخف من شيء، لم أعتقد في حينه، ولا أعتقد اليوم أيضاً. أعتقد أنه بات واضحاً أنني لم أفعل شيئاً يستدعي التحقيق ولم أرتكب أي مخالفة.

5. يتمزج ويقلل عن قصد مواضيع حساسة ذات أهمية جماهيرية: "هذا ملف غواصات آخر"، أجاب حين سُئل "ما هي غواصة بيبي؟"؛ "نكتة كل هذا التحقيق"، قال لاحقاً عندما روى بأنه اضطر لتأجيل حديثه مع وزير خارجية الولايات المتحدة بسبب الاستعداد للتحقيق. عندما سُئل عن معاملة الشرطة له في أثناء التحقيقات، وصل نتنياهو حتى سوريا: "ليس لدي قدرات الأسد الأب: سبع ساعات بدون أي شيء، وسبع ساعات بدون الذهاب إلى المرحاض".

6. الواقع كما يراه، هو المطلق: "ما تقوله ليس صحيحاً، وما أقوله هو الحقيقة التامة"، شرح للمدعي العام.

7. يفاخر بإنجازاته: "ثمة أمر مجنون، أنا لم أساعد كبار الأثرياء والأغنياء، ولم أقدم لهم الحسنات، لم أكن على اتصال بهم، هذه سخافة".

8. يستخدم السخرية كي يرفع عنه الذنب: "ماذا تريد، أن أكون بيوكيماوي وأشرح لك كيف تنشأ الكيمياء بين الناس؟"، رد على المدعي العام الذي سأله عن أحد اللقاءات التي أجراها.

9. يخرق القواعد التي يزعم أنه يضعها لنفسه: عندما سُئل لماذا التقى مع ميلتشن رغم اعتقاده أنه يعمل ضده في الانتخابات، ورغم أنه كان يحس بهذا قبل بضعة أيام من الانتخابات، أجاب: "لأنه معجب به. كان هذا جد غير سياسي. هناك لقاء اجتماعي، أنت تلتقي الرجل وعائلته".

والعلم الأكثر حمرة:

10. انعدام التطابق بين المزاج الوطني والمزاج الشخصي: ثلاث جنازات، وصفقة مخطوفين عالقة ونشاط قوي في غزة لم تزعج مزاجه. الضحك داخل القاعة كلما ذكرت الدمية الكبيرة-عقيلته سارة، لم يكن بعيداً كما هو عن الحداد في الخارج.

\* \* \*

### هآرتس: 13 جريمة في أسبوع.. أين "الوزير المجرم" وأين من عينه مسؤولاً عن الشرطة؟

قتل 13 شخصاً في إسرائيل في غضون أسبوع؛ 127 منذ بداية السنة. العنوان، كما هو معروف، كان على الحائط. من عين مجرمًا مداناً مثل بن غفير لمنصب وزير الأمن القومي المسؤول عن الشرطة، يتحمل المسؤولية المباشرة عن الإخفاق الوطني في مكافحة الجريمة.

بن غفير إخفاق متوقع، لكن لم يتصور أحد أن يؤدي انعدام المسؤولية هذا إلى مستويات قتل وجريمة بهذا الارتفاع. ما كان حتى الآن من نصيب البلدات العربية، بدأ يعطي مؤشرات في باقي الدولة. وذلك حيال صمت إجرامي من الوزير المسؤول ورئيس الوزراء الذي عينه، الذي فضل ترك المواطنين لمصيرهم في أيدي منظمات الجريمة، على أن يحصل بن غفير على مبتغاه.

مفتش عام الشرطة، داني ليفي، الذي عين للمنصب بعد أن فشل حيال المجرمين في لواء الشاطئ الذي كان مسؤولاً عنه، هو أيضاً شريك في المسؤولية. رغم هذا، يتواصل الحديث في الغرف المغلقة بأن "وضع الجريمة في وضع ممتاز"، وأن الشرطة في الطريق إلى تمزيق منظمات الجريمة"، وذلك إلى جانب توجيه إصبع الاتهام إلى المحاكم التي تسارع إلى تحرير المجرمين.

بينما يعيش أزمة في علاقاته مع الوزير، يواصل مرؤوسوه تملق بن غفير ويمسسون بسلسلة قيادة الشرطة. ليفي بنفسه عين قادة الألوية، وتكفي نظرة إلى الأشهر الأخيرة في لواء الوسط، الذي يشرف على مدن اللد، ونتانيا، والطيرة وجلجوليا، كي نفهم حجم الإخفاق: إطلاق نار، عبوات ناسفة، وسائل قتالية وقتل، كل هذا أصبح منتشرًا في هذه المناطق، والسكان يخشون الخروج من البيت فيما يفرض المجرمون رعبهم على الجمهور.

العنف في العائلة يستشري هو الآخر. في الأيام الأخيرة قتلت في "بات يام" امرأة بعمر 48 بطعنات من زوجها الذي قفز بعد ذلك إلى حتفه، وفي "موديعين" أم تقتل ابنها وتنتحر، وفي "السامرة" ابن مشبوه بقتل أمه حتى الموت، وقبل ذلك رجل قتل زوجته السابقة وانتحر في "كيبوتس" في الشمال. بالتوازي، جمهور من مؤيدي "بيتار يروشلايم" نفذوا فتكاً بسائقي باصات من العرب، وحتى الآن لم تجر الشرطة تحقيقاً ولم تعتقل أحداً. لقد فقدت الشرطة السيطرة، وبقي نتنها هو صامتاً. الجريمة في البلدات العربية ليست قدراً. عומר بارليف، عندما كان وزير الأمن الداخلي، ويوآف سغلوبتس نائبه، نجحا في كبح ارتفاع عدد جرائم

القتل، وفي العقد السابق كانت الأعداد أدنى بكثير. ثمة حاجة عاجلة لخطة قومية يشارك فيها رؤساء الجمهور العربي ومنتخبوه، إلى جانب مشاركة كل أجسام إنفاذ القانون. غير أن بن غفير كهاني متطرف يرى في العرب عدواً. الشرطة منشغلة بالنفاق لأغراض الترفيع، والمفتش العام منشغل في الأعياب الكرامة. ومواطنو إسرائيل يدفعون الثمن، عرباً ويهوداً على حد سواء.

\* \* \*

معاريف.. سياسة إسرائيل إزاء الشرع: "اقترب.. لكن بحذر"

بقلم ميخائيل هراري

النظام الجديد في دمشق يبذل جهوداً مكثفة لتبديد الخوف الذي يبعثه ولتثبيت شرعية حكمه. وقد تتوجت هذه الجهود بنجاح عظيم مع قرار الرئيس ترامب، في أثناء زيارته إلى السعودية لرفع العقوبات عن سوريا. يدور الحديث هنا عن "ختم الحلال" الأهم الذي كان يمكن للزعيم السوري أحمد الشرع أن يأمل به.

ثمة لاعبان أديا دوراً مركزياً في الخطوة هما ولي العهد السعودي والرئيس التركي. عملية رفع العقوبات تتطلب عملاً كثيراً في واشنطن. وحسب تقارير مختلفة، نشأت خلافات في أوساط محافل في الإدارة في موضوع رفع العقوبات وربطها بسلوك الشرع في كل ما يتعلق بالتزاماته تجاه الرئيس ترامب. مهما يكن من أمر، يعد هذا إنجازاً للنظام الجديد في دمشق.

وثمة هدف آخر ومهم للمغازلة كما يراه الشرع، وهو إسرائيل. منذ انهيار نظام الأسد، يحرص الشرع على إطلاق إشارات تبين أنه غير معني بالمواجهة مع إسرائيل، وأنه متمسك باتفاقات فصل القوات في 1974، بل ألمح بأنه قد يرغب في الانضمام إلى اتفاقات إبراهيم. كل هذا يضاف إلى خطوات في الميدان تعد بإلغاء نفوذ وجود إيران في سوريا، وتنقل رسالة لمنظمات فلسطينية من جبهة الرفض لوقف أعمالها من دمشق، وتعرض سلوكاً مختلفاً وجديداً تجاه لبنان والحكم الجديد في بيروت.

وثمة خطوة ذات رمزية وأهمية جماهيرية وسياسية لا بأس بها، مثل إعادة وثائق إلي كوهن إلى إسرائيل. يشدد الإعلام العربي على وصفها بمبادرة سورية وبإدارة حسن نية، تستهدف الإشارة إلى واشنطن و"القدس" عن نوايا النظام الجديد الإيجابية. مصدر سوري اقتبسته صحيفة "الشرق الأوسط" روى عن مروحية إسرائيلية هبطت في السويداء في 5/2 لتلقي الوثائق.

وثمة تقرير واسع في مجلة "المجلة" استعرض قضية إلي كوهن، بما في ذلك أسماء شخصيات سورية كان كوهن على اتصال بها. فقد قيل إنه بذل جهداً للعثور على جثة كوهن. ويذكر في هذا الشأن اسم ضابط الاستخبارات السوري سعيد أبو جاويش، الذي كان ضمن الفريق الذي ألقى القبض على كوهن، كأنه كفيلاً بمعرفة مكان دفنه. ربما تكون الجثة انتقلت بين عدة مواقع.

وثمة مقال مشوق آخر نشره موقع الأخبار اللبناني "درج" كتبه البروفيسور جيفري كرم، المحاضر في دائرة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في بيروت. ويعنى المقال بالشكل الذي تصمم فيه أجهزة الاستخبارات الذاكرة العامة حين تسمح بنشر مادة سرية. ويتناول فيه الجانب السوري، ولكن أساساً الجانب الإسرائيلي-الموساد. بزعم الخبير، الرسالة المرافقة-إسرائيلياً-

لخطوة بناء الثقة من جانب الشرع تتعلق بتعزيز أو ترميم صورة الاستخبارات الإسرائيلية التي فشلت في 7 أكتوبر، وفي موضوع قدرة الاستخبارات على اختراق كل مكان، بما في ذلك دوائر الحكم في سوريا في حينه.

أحد الأسئلة التي تلقى إبرازاً الآن هو: هل سيرغب الشرع، والأهم هل سيكون بوسعه الانضمام إلى اتفاقات إبراهيم أو التوصل إلى أي اتفاق مع إسرائيل في هذا الوقت؟ كما هو معروف، فإن سيطرته على الدولة ليست كاملة، وثمة تساؤل حول قدرته على طرد المقاتلين الأجانب، مثلما وعد ترامب. كما أن هناك غموضاً لا يزال سائداً لشكل النظام الذي ينوي إقامته، بما في ذلك الشكل التي تندرج فيه الجماعات العرقية المختلفة في الحكم، في إطار نظام فيدرالي أو غيره.

الاستنتاج العاقل في هذه الساعة يستوجب من إسرائيل أن تتابع "إشارات السلام" القادمة من الشرع بكل حذر، والانخراط بشكل بناء في سياسة الساحة الدولية الساعية لمنحه ائتماناً سياسياً واقتصادياً. علينا أن نكون حذرين لضمان المصالح الأمنية، وعدم التصرف باستفزاز وتسيّد حيال التطورات الدراماتيكية ونافذة الفرص التاريخية التي ربما فتحت أمامنا.

\* \* \*

### يديعوت احرونوت: في ذروة طوفان سياسي العالم مل استمرار الحرب في غزة

بقلم ايتمار أيخنر

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

قرار شرطة كندا الكشّف عن أنها تجري منذ أكثر من سنة تحقيقاً سرياً ضد جنود يهود وإسرائيليين قاتلوا في غزة للاشتباه بجرائم ضد الإنسانية، اضيف الى قرار وزارة الدفاع الاسبانية تعليق رخصة انتاج صواريخ مضادة للدروع من انتاج شرطة رفائيل في اسبانيا - ما أدى عمليا الى الغاء عقد بقيمة 310 مليون دولار - لا ينبغي أن يفاجئ أحدا. فهذه القرارات تأتي بعد الإعلان المشترك لفرنسا، بريطانيا وكندا التهديد بالعقوبات. وهي تأتي بعد النقد الحاد من مستشار المانيا الذي هاجم الهجمات الإسرائيلية على غزة وعرضها كعديمة المنطق وغير مفهومة، فيما لم يستبعد وزير خارجيته حظر سلاح لاحقاً.

رئيس تشيلي غبريئيل بوريتش هو الآخر اتهم إسرائيل في نهاية الأسبوع بأنها تنفذ إبادة جماعية وتطهير عرقي في غزة. وروى عن قراره إعادة الملحقين العسكريين من تل أبيب وعن الخطوات الجديدة التي يبيلورها: العمل على قانون يحظر الاستيراد من المناطق المحتلة والثاني - تعليماته لوزيرة الدفاع لإيجاد بدائل للاستيراد الأمني التشيلي، تنوع المصادر وعدم الاعتماد على إسرائيل. الخطوتان ليستا ذات معنى كبير، باستثناء اشعال الكراهية ضدنا. مشروع قانون لحظر الاستيراد من المناطق المحتلة يوجد على طاولة اللجان في مجلس الشيوخ والكونغرس منذ بضع سنوات. وليس صدفة أن هذه لا تدفع قدماً - فهم الوحيدون الذين سيتضررون، فيما نحن لن نتضرر وحتى الفلسطينيين هذا لن يجدهم نفعاً.

كندا، اسبانيا، بريطانيا، فرنسا وتشيلي ليسوا وحدهم. العنوان كان على الحائط. ينبغي أن نقول باستقامة إسرائيل فقدت شرعيتها الدولية لمواصلة الحرب. إسرائيل لا تعمل في فراغ. بلا دعم من دول مركزية، من شأن إسرائيل أن تدخل الى عزلة

معناها هو المس بقدرتها على الدفاع عن نفسها – مس بمبيعات السلاح ومس بالغلاف السياسي – حتى التنديدات والقرارات العملية ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، إضافة الى المس بالاقتصاد وبالصورة.

كان لنا مجد لأسبوعين – ثلاثة أسابيع بعد 7 أكتوبر، لكن إسرائيل فقدت هذا. الفشل الدبلوماسي مدوٍ. لو كان نتنياهو عرض خطة لليوم التالي وجند كل العالم لكننا في مكان آخر. وما كانت إسرائيل فقط ستعلن كمنتصرة في الحرب، بل ان العالم كان سيعمل معنا على اعمار غزة. لكن لان بقاء الائتلاف اهم لنتنياهو من كل شيء، بما في ذلك المخطوفين، فان منظومة اعتباراته غير موضوعية ونحن ندفع الثمن. لقد فوت اللحظة النادرة من العطف العالمي الذي كان هنا. اليوم، نحن في نقص شرعية – بقينا فقط مع اوربان زعيم هنغاريا وميليه زعيم الارجننتين. والمعنى هو أن ترامب يوشك على ان يملي على إسرائيل الحل. لا ان يتشاور معها بل ان يملي عليها. هو يتحدث مع السعوديين بدوننا، مع الإيرانيين بدوننا، مع حماس بدوننا، مع الحوثيين بدوننا. يعقد صفقات ويخطط مستقبل غزة بدوننا.

الفشل الأساس لنتنياهو هو دبلوماسي. حرب تخلق وضعية لتقدم سياسي. الموساد، الشباك والجيش قدموا له المظلة العسكرية البديلة. الضربة التي تلقاها حزب الله ستعلم في المدارس لعشرات سنين أخرى. مواجهات الجيش الإسرائيلي تبعث على الدهشة وفي النهاية يأتي المستوى السياسي ويتلثم واساسا خوفا على ائتلافه. وكلنا نعاني من هذا. التصنيف الائتماني ينخفض. الشبان يتحدثون عن مغادرة البلاد. دول تبدأ بمعاقبتنا.

من يعتقد أن الذنب هو على الاعلام الرسمي فهو مخطئ. صحيح ان هذا الاعلام فاشل، لكن السياسية السيئة لا يمكن حقا الترويج لها، وثقة العالم بحجج إسرائيل اختفت امام ناظرينا. فلا تجري حقا إبادة جماعية في غزة وتصريحات سموتريتش ووزراء اليمين المتطرف غير ملزمة، إذ انه ليس من سياسة دولة إسرائيل أن تبيد، تقتل وتسوي بالأرض. لكن لم يعد للعالم صبر لهذه المشاكل، لا سيما عندما لا يراها الإسرائيليون لان وسائل الاعلام الإسرائيلية لا ترى من الصواب عرضها، خشية أن تتهم بانعدام الوطنية.

لترامب أيضا نصيب في هذا الوضع. فهو الذي القى الى الهواء الاخيلة عن نقل السكن من غزة واوهم اليمين المدني بان هذا واقعي. هو لم يؤمن حقا بهذا بل أراد فقط لان يؤشر للعرب لان أمريكا لن تحرر الشيك وهم من ينبغي لهم أن يفتحوا جيوبهم لمساعدتنا لإعمار غزة. هكذا يقول أيضا للأوروبيين عن اعمار أوكرانيا في اليوم التالي. الرئيس الأمريكي أيضا مذنب في أنه أوقف الاسناد العلني لإسرائيل، وأوضح للعالم ولأعدائنا بانه توجد خلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة – مهما نفوا ذلك. لا غرو ان أصدقاءنا في العالم يسمحون لأنفسهم بالخروج ضدنا. هم يفهمون الى اين تهب الريح في واشنطن.

السؤال الكبير ما هو هدف هذه الخطوات المتبعة. هل هذه الخطوات تستهدف الإشارة لحكومة نتنياهو على شكل تحذير، في أن ما يحصل في غزة مبالغ فيه، ام انه مخصص لأغراض داخلية، لهدئة روع اليسار المتطرف والإسلاموي، سواء في اسبانيا ام في كندا. الجواب ليس واضحا بعد، وذلك لان هذه الخطوات قابلة للتراجع. العقد الذي قرر الاسبان الغاءه يمكن بالقدر ذاته أن يوقع من جديد، وبالقدر ذاته يمكن للكنديين أن يغلقوا تحقيقات بدأوا بها والا تصل الى شيء. يحتمل ان هذا نوع من البطاقة الصفراء، التحذير لحكومة إسرائيل.

كل هذا صحيح حتى 17 حزيران. عندها سنعرف هل فرنسا ستعترف بدولة فلسطينية، في اثناء المؤتمر الدولي الذي تعقده مع السعودية. اذا اعترفت فرنسا بدولة فلسطينية فان من شأننا ان نؤخذ الى مطارح أخرى تماما. هذه خطوة علنية وغير قابلة للتراجع. وعليه فيجدر بها أن ننظر الى الامام أيضا وليس فقط الى ما يحصل الان.

\* \* \*

### هآرتس: تجربة رئيس الوزراء المتهم بارتكاب جرائم قد فشلت

بقلم سامي بيرتس

في ارجاء الشبكة يتجول الكثير من البيانات عن تكلفة محاكمة نتياهو، بعضها يأتي من محيطه المقرب من اجل غرس في الجمهور الشعور بان اموال كثيرة يتم صرفها على هذه المحاكمة، والذي لا يبرر هذه التكلفة الباهظة. الاموال تتراوح بين عشرات ومئات ملايين الشواقل، ولكن هذا تقدير ناقص. محاكمة نتياهو كلفت الجمهور اكثر بكثير. الثمن الاكثر معقولة هو على الاقل 250 مليار شيكل، تكلفة الحرب التي اندلعت بعد الفشل الفظيع في 7 اكتوبر.

قرار تقديم بنيامين نتياهو للمحاكمة وضع اسرائيل في واقع غير محتمل. رئيس حكومة يخصص جزء كبير من وقته للتحقيقات والتشاور مع المحامين واعداد للشهادة ولجان تأخذ منه الوقت والطاقة – الامر الذي يجر عدد غير قليل من الاخطاء والقرارات السيئة التي نتجت عن غريزة البقاء السياسي له في هذه الظروف المعقدة.

لقد كانت هناك ثلاثة احتمالات للدولة في مواجهة هذا الوضع. منع بوسائل قانونية أو بالقانون استمرار ولاية نتياهو طالما انه متهم بمخالفات جنائية. تأسيس معيار تطوعي بحيث يقوم المتهم نفسه بتقديم استقالته كي يدير محاكمته ويعود اذا تمت تبرئته، او قبول حقيقة أنه يوجد لدينا رئيس حكومة متهم بمخالفات جنائية وليكن ما يكون. منظومة القضاء لم تجد أي طريقة لمنعه من ان يكون رئيس حكومة. وهو نفسه لم يفكر في التنحي من اجل ادارة محاكمته وأن لا يقوم بتجنين الدولة. لذلك، تم اختيار الاحتمال الثالث، الاسوأ من بينها.

لقد ادى ذلك الى ازمة سياسية طويلة،: خمس جولات انتخابية في غضون ثلاث سنوات ونصف، جلب علينا ائتلاف الهراء الحالي المسؤول عن اكبر كارثة في تاريخ الدولة، ركز انتباه الحكومة منذ تشكيلها على الدفع قدما بالانقلاب النظامي ووضعت على راس سلم الاولويات قبل امن الدولة، جعل نتياهو يستخف بتقديرات الاستخبارات والتحذيرات من قبل جهات كثيرة من المس بالردع ومعه الارتفاع في المخاطرة بحدوث حرب، واصل الاستقطاب الداخلي الى ارقام قياسية جديدة؛ ويوجد له وزن غير صغير في الوضع الامني الصعب منذ 7 اكتوبر. ليس من ناقل القول التقدير بانه لو كانت توجد هنا حكومة تضع امن اسرائيل امام أي امر اخر فان احتمالية حدوث هنا فشل فظيع كهذا كانت ستكون قليلة.

في الخطوط الرئيسية للحكومة كتب بشكل صريح بان الامر الاساسي الذي يوجهها هو الاصلاح في منظومة القضاء، وانها ستحصل على "اولوية مطلقة وكاملة في كل الحالات والظروف، مقارنة مع أي تشريع آخر". هذا هو السبب في ان نتياهو قال ان تحذيرات الاستخبارات العسكرية حول المس بالرد وارتفاع الخطر الى حرب، هي "مبالغ فيها". هذا السبب في انه يحتفظ

باتتلاف متطرف، يعمل ضد موقف غالبية الجمهور في قضايا مثل وضع تحرير المخطوفين كهدف اسى، تجنيد الحريديين في الجيش وتشكيل لجنة تحقيق رسمية.

هذا ايضا هو السبب في ان حكومته تستمر في اتخاذ المزيد من المبادرات لإضعاف جهاز القضاء والدولة العميقة، "المهنيين"، ووسائل الاعلام ومؤسسات الدولة، بما في ذلك الشباك والجيش. لذلك، فان نتنايهو يعين في المناصب الرفيعة الذين يعتبرهم مخلصين له، حتى عندما يدور الحديث عن اشخاص ليست لديهم المؤهلات المطلوبة. بعد خمس سنوات على البدء في محاكمة نتنايهو، وبعد تسع سنوات على البدء في التحقيقات، جاءت امس مرحلة التحقيقات المضادة. يوجد لتتنايهو مصلحة في تزوير هذه المحاكمة (ايضا القضاة الذين لا يبدو انهم متحمسون لإنهاء المحاكمة). من هنا تأتي معاناة المجتمع الاسرائيلي. فالأثمان تتراكم يوما تلو الآخر، المزيد من الاخفاقات، المزيد من الكوارث، والمزيد من اضعاف مؤسسات الدولة، المزيد من الاستقطاب والكرهية، المزيد من الفرص الضائعة. الديمقراطية والمجتمع الاسرائيلي يمران في اختبارات قاسية. من الواضح ان تجربة رئيس الوزراء المتهم بارتكاب جرائم قد فشلت.

\* \* \*

## هآرتس: هل 82 في المئة يؤيدون الترانسفير؟ لقد بالغتم

بقلم ليئور شيفر، الون يكتيرويا عيل شومير

الاستطلاع الذي اجري مؤخرا في اوساط يهود اسرائيليين ("هآرتس"، "نعم للترانسفير"، 5/22) اظهر نتائج صادمة حقا: 82 في المئة يؤيدون الطرد القسري من غزة، 56 في المئة يؤيدون طرد الفلسطينيين من مواطني اسرائيل. الاستطلاع يرسم صورة واقع متطرف، وقد حصل على قدر كبير من الاستحسان. ايضا نحن اصبنا بالصدمة عند قراءة النتائج ولكن لسبب آخر: نحن نؤمن بأنها خاطئة.

تقريبا في موازاة هذا الاستطلاع اجري في جامعة تل ابيب استطلاع معمق وواسع النطاق في اطار بحث حول الانتخابات الاسرائيلية، سئل فيه المستطلعون هل يوافقون على حل في غزة يشمل نقل السكان. في اوساط المستطلعين اليهود كانت نسبة التأييد 53 في المئة، وفي اوساط مجمل الاسرائيليين، بما في ذلك المواطنين العرب، النسبة كانت 45 في المئة. بكلمات اخرى، نسبة التأييد الحقيقية لاقتراح الترانسفير لا شك انها مرتفعة، لكنها بعيدة عن ان تعكس اجماع الجمهور.

كيف يمكن انه في الاستطلاع الذي نشر في "هآرتس" كان تأييد الترانسفير اعلى 30 في المئة مما هو في استطلاع جامعة تل ابيب؟ اولا، تحليل المعطيات الخام، الذي شارك كتاب هذا المقال فيه بشفافية كاملة، يشير الى مشكلات في العينة، المسؤولية بدرجة كبيرة عن تضخيم تأييد الترانسفير. وهي تشمل التمثيل الزائد لمجموعات يمينية مثل الشباب والمصوتين لليكود، مقابل نسبتهم الحقيقية في السكان، ومستطلعين "مشبوهين"، مثلا 30 في المئة ممن عرفوا انفسهم في الاستطلاع كمصوتين لحزب العمل قالوا انهم يؤيدون قتل جميع سكان المدن التي احتلها الجيش.

عامل اخر للنتائج القاطعة يرتبط بالأسئلة. المستطلعون كان يجب ان يختاروا "طرف". اجابة مثل "لا اعرف، غير متأكد" لم تكن خيار. عندما يتم فرض على المستطلعين التعبير عن رأيهم، فهم يعبرون ايضا فيما اذا لم يكن لديهم موقف. للمقارنة، في

استطلاع اجراه معهد "ايكورد" في شهر شباط الماضي، سئل فيه المستطلعون اليهود عن تأييد الترانسفير لسكان غزة، ربحهم لم يكن لهم موقف. ايضا غياب الرأي هو رأي وتوجد له اهمية كبيرة.

اضافة الى الجوانب التقنية نحن نؤمن ان اختيار اسئلة الاستطلاع يطمس بدون وجه حق التعقيد والتشوش العميق، اللذان يمثلان الرأي العام في اسرائيل الآن فيما يتعلق بمستقبل النزاع. عندما نوسع المنظور نكتشف من جانب عداء شديد، تشكك ونزع انسانية بالنسبة للفلسطينيين، التي ازدادت منذ 7 اكتوبر. ولكن في موازاة ذلك لم يكن هناك تجمع فيما يتعلق بحلول النزاع، ولا يوجد الآن أي خطة تحصل على اغلبية واضحة في اوساط الجمهور. في بحث اجريته جامعة تل ابيب، 37 في المئة من الاسرائيليين ايدوا حل الدولتين، 34 في المئة ايدوا حل الدولة الواحدة بدون حقوق للفلسطينيين.

في هذا البحث عرض على المشاركين ايضا قائمة لطرق العمل المحتملة فيما يتعلق بغزة، اضافة الى الترانسفير، وتبين أن 44 في المئة من المستطلعين يؤيدون نقل السيطرة في غزة الى جهات دولية او دول اجنبية - نسبة مشاهمة لنسبة المؤيدين للترانسفير. في المقابل، 15 في المئة فقط ايدوا اعادة بناء المستوطنات في القطاع. حتى في اوساط نفس الـ 45 في المئة الذين يؤيدون الترحيل الصورة تبدو اكثر تعقيدا: النصف عبروا في نفس الوقت عن دعم ايضا نقل غزة الى سيطرة اجنبية، الربع فقط عبروا عن دعم بناء المستوطنات هناك.

لا شك أنه بطريقة معينة الحديث يدور عن نتائج قاسية، لكن هل هي تعكس مواقف ثابتة أو شفافية الظروف. شيطنة العدو وتأييد القتل لم تتم ملاحظتها، وطرده السكان هو للأسف الشديد ما يميز النزاعات العرقية مثل نزاعنا، خاصة اثناء قتال نشط. الخوف وغياب الامل تقوي ذلك، على الاقل حسب بحث جامعة تل ابيب نحن حقا نخاف. ثلثا الاسرائيليون يؤمنون بان الطموح النهائي للفلسطينيين هو احتلال اسرائيل والقضاء على عدد كبير من السكان اليهود. النتائج يجب فهمها ايضا بالنسبة لهذه الحقيقة، والحذر من الافتراض بانهم سيقون صامتين لفترة طويلة اذا انتهت الحرب.

لا يقل عن ذلك اهمية هو حقيقة ان تأييد حلول مختلفة يرتبط تماما بالقائمة السياسية التي يعرضها علينا زعماءنا. عندما وزراء حكومة نتانياهو يشجعون "حلول ترانسفير" متطرفة، التي تعني ارتكاب جرائم حرب، بدون ان تسمع معارضة زعماء المعارضة. وبالتأكيد عندما رئيس الدولة الاقوى في العالم يتبنى فكرة الترانسفير، فانه يتم خلق شرعية معيارية لمثل هذه الخطوات. عندما المعارضة لا تقوم بصياغة رؤية بديلة لحل النزاع فهي تترك الساحة العامة للأفكار المتطرفة.

بكلمات اخرى، الراي العام يتحرك وفقا للمكان المتغير لحدود الحوار. التاريخ يثبت انه يمكنه التغير ايضا بالاتجاه المعاكس. ففي الثمانينيات وبداية التسعينيات تقريبا ثلثي الجمهور ايدوا تشجيع هجرة العرب من اسرائيل. بعد بضع سنوات، بعد التوقيع على اتفاق اوسلو واقامة السلطة الفلسطينية، فقط 11 في المئة من الاسرائيليين ايدوا ضم المناطق وطرده السكان. اقامة دولة فلسطينية التي في الثمانينيات تأييدها كانت نسبته اقل من 10 في المئة، اصبح خلال فترة قصيرة الحل الافضل بالنسبة لنصف الاسرائيليين.

باختصار، تأييد الترانسفير الآن، تقريبا بشكل مؤكد ايضا تأييد جرائم مثل اباداة السكان، هو اقل بكثير من الصورة التي تظهر في استطلاع "هآرتس". رغم ان الاستنتاج الذي يقول بان نصف الجمهور يؤيد طرد سكان غزة هو تهديد، الا ان هناك اسباب

جيدة للاعتقاد بان هذا التأييد لا يستند الى قناعة ايديولوجية عميقة. وهناك احتمالية عالية بانه لا يرتبط بأقوال الهراء للحاخام اسحق غينزبورغ، التي عرضت في وسائل الاعلام كمسؤولة عن هذه العملية، رغم انه لا توجد ادلة مقنعة على ان نظريته البربرية وجدت لها مكان في اوساط معظم الجمهور.

فعليا، تأييد الترانسفير في اسرائيل يجري في موازاة الاستعداد لتأييد حلول اخرى، ووجوده مرهون بالمناخ السياسي والفضاء العام للشرعية. نحن نؤمن انه يوجد في اسرائيل امكانية كامنة لدعم عام واسع لحلول انسانية قابلة للوجود للنزاع بشكل عام، والحرب بشكل خاص. من اجل تطبيقه فان هناك حاجة الى زعماء سياسيين وشخصيات عامة تحارب من اجل هذه الافكار بشجاعة وتصميم وتضع رؤية بديلة لليوم التالي للحرب.

\* \* \*

### هآرتس: في الطريق الى الانتحار الجماعي: معظم الجمهور الاسرائيلي اختار غرض النظر

بقلم نمرود ألوني

دولة اسرائيل، بيتنا المشترك، دخلت الى مسار الانتحار الجماعي. ومثلما في النماذج المشتركة لمآسي كبيرة، شخصية وجماعية، الكارثة الفظيعة التي يجلبها الاسرائيليين على انفسهم تنبع من رؤية غير سليمة للواقع، من التفسير المشوه للحقائق والخطوات، الى الوعي الكاذب الذي يفضل الكاذب المعزية على الحقائق المتحدية، وهو السقوط الفظيع للغطرسة و "الأنا" المضخمة اكثر من اللازم، الى الذات الفاشلة التي تنفي عيوبها.

سنبداً بـ "الحقيقة الاجمالية" في السطر الاخير. في اعقاب السياسة الفاشلة للحكومة هزمت اسرائيل في الحرب امام حماس، وهي تواصل في فقدان مكانتها ومواردها كلما استمرت الحرب. في ذلك اليوم الفظيع، 7 تشرين الاول 2023، فاجأت حماس اسرائيل وسيطرت على مستوطناتها وقتلت بوحشية 1163 شخص مدني وجندي، واخذت 251 اسير مخطوف. اكثر من 500 اسرائيلي، من المدنيين والجنود، قتلوا منذ ذلك الحين ايضا، وجمهور واسع ترك مستوطنات الشمال.

الهزائم لا تقتصر على ساحة المعركة. مكانة اسرائيل ضعفت في التصنيفات الدولية، التي تقيس الساحة الاقتصادية والديمقراطية؛ العجز في الميزانية ازداد؛ الانقسام والكراهية في المجتمع تزداد؛ اسرائيل تم تقديمها للقضاء في محكمة العدل الدولية بسبب الحرب التدميرية، التي قتلت فيها تقريبا 16 ألف طفل، وبسبب التطهير العرقي والتجويع الجماعي – الامر الذي يزيد العداء لها من جانب اصدقاء سابقين الى درجة مقاطعتها.

كل تصنيفات قادة حماس وتدمير البنى التحتية للحياة في غزة لا تحمل معها أي عزاء أو شعور بالتخفيف او النصر. المخطوفون لم يعودوا بعد، وحماس لم يتم استئصالها بعد، واسرائيل ضائعة، معزولة ويائسة اكثر من أي وقت مضى.

الحقيقة الثانية اكثر جوهرية واهمية، وموضوعها العوامل التي اوصلتنا الى شفا الموت، وتقربنا من الانتحار الجماعي. اغلبية الجمهور الاسرائيل، بما يشبه ظاهرة نفي ازمة المناخ والحقائق العلمية بدافع الطمع، اختارت التغاضي عن المعرفة. في السنوات الاخيرة ترسخت فكرة التفوق اليهودي، والسلطة المتغترسة المتمثلة في "أنا ولا شيء غير"، والاهام المسيحانية – في

نفس الوقت صورة ذاتية لا اساس لها من الصحة تصور اسرائيل بانها الضحية المحقة والاخلاقية. نحن دخلنا الى حالة جنون العظمة.

فشل تلو الفشل، تصور خاطئ يحل مكان سابقه، في المعركة العسكرية، السياسية، القضائية، الديمقراطية، المواصلات، الاكاديميا والتعليم – جميعها اعراض لنفس المرض. النبي حبوك شخص هذه الظاهرة بإيجاز: "لان الشر يتوج الصديق فان الحكم يكون ملتويا". شكسبير وصف ذلك على النحو التالي: "غطرسة المتكبرين والحكام وكل الرجس، التي يرثها الصديقون من ايدي الاشخاص العاجزين" (هاملت). عاغنون أكد ايضا على ذلك عندما قال: "الاعبياء والاشرار يقفزون ويأتون ويأخذون العالم في ايديهم ويديرونه حسب خبثهم وغبائهم... كل شيء يشاهدونه يستولون عليه ولا يتركونه. لأنه اذا تنازلوا عنه فانه ليس لهم ما يفعلونه في العالم. بناء على ذلك فان كل حياتهم هي مؤامرة فقط من اجل امسك العالم بأيديهم" (قصيدة).

صحيح ان اسباب هذا المرض ترتبط ايضا بالبوء العالمي لعهد "ما بعد الحقيقة"، والهجوم الكثيف على مؤسسات الثقافة والسلطة الخاصة المتمثلة في الاكاديميا، العلوم، القضاء، التعليم والفن، لكن قصر النظر هذا هاجم المجتمعات قبل فترة طويلة من عصر "ما بعد الحقيقة" – اليسار الستاليني، اليمين الفاشي، الانظمة العسكرية التي دمرت دول امريكا اللاتينية، القومية المتطرفة في تركيا والمجر والاصولية القمعية في افغانستان وحماس، ليست إلا امثلة قليلة.

بكلمات اخرى، اسرائيل خاصتنا وقفت على مسار الانتحار لأن نظرية القوة لزعمائنا، التي قبل ذلك استندت الى التنوير الانتقادي والديمقراطي، الذي يدرك تعقيد الواقع وتفوق الفكر العقلاني والاخلاق الانسانية، تعتمد الآن على القوة الغاشمة التي تقاس بتمجيد السلطة واخضاع الانتقاد الداخلي، اضافة الى اسكات حراس العتبة والتدمير الشامل للأعداء من الخارج. في مثل هذا المناخ الثقافي تضعف قدرة الجمهور على الصمود والتأقلم مع الحقائق المتحدية، ويزداد لديه الميل الى الانخداع بالأوهام الجماعية والاكاذيب المعزية.

من يعتقد ان الامر يتعلق بنخبة متعالية يجب عليه توجيه الشكوى ضد مصادر السلطة للأخلاق الانسانية: انبياء التوراة الذين تحدثوا ضد اصحاب السلطة وضد الظلم، مثل سقراط الذي وقف في وجه القضاة، وغاليلو الذي اضطهده الكنيسة، واميل زولا الذي دافع عن درايفوس ضد المؤسسة العسكرية والدولة كلها، وهم الاخيار في أمم العالم الذين خاطروا بحياتهم في ظل الانظمة الاستبدادية، والمحاربون من اجل العدالة الذين قاتلوا العنصرية المؤسسية والقوة الوحشية من اجل عالم يحكمه العقل والانسانية والعدالة.

\* \* \*

## مؤتمر برلماني دولي في أوزبكستان يشهد انتكاسة سياسية ودبلوماسية للاحتلال

ترجمة: موقع عربي 21

لا تتوقف دولة الاحتلال عن خوض الصراعات متعددة المجالات في كل يوم، العسكرية منها والسياسية، وآخرها اليوم القانونية والبرلمانية، التي تشهد فيها انتكاسات لا أقل من نظيرتها في ساحات المعارك القتالية، الأمر الذي يجعلها تخسر في هذه الجبهة الدبلوماسية الحساسة، خاصة في الساحة الأفريقية. وكشفت عضوة الكنيست تساغا مالكو من أصول أثيوبية، أن

"الكنيست وجد نفسه في عين عاصفة الصراع الدولي على الرأي العام، ومن الساحات الرئيسية لهذه العاصفة كان الاتحاد البرلماني الدولي، وهو هيئة دولية تأسست عام 1889، وتضم حالياً 193 دولة، بما فيها دولة الاحتلال وعشرات الدول الأفريقية، ورغم أنه النظر إليه من الخارج على أنه إطار دبلوماسي بلا أنياب، فإن الواقع يثبت عكس ذلك، حيث تتمتع الساحة الأفريقية بإمكانات سياسية ودبلوماسية هائلة، كما أظهر بوضوح المؤتمر المنعقد الشهر الماضي في أوزبكستان".

وأضافت في مقال نشره موقع "آي سي"، "أنها" شاركت في المؤتمر ضمن وفد ترأسه رئيس الكنيست أمير أوحانا، ومشاركة فلاديمير بيليالك ودان إيلوز، وركزت مناقشاته على قضايا عالمية مثل تغير المناخ، ومساواة الجنسين، وحوار الأديان، وحقوق الأقليات، والتحول الديمقراطي، لكن السياق السياسي الذي عقد فيه المؤتمر، ضمن الحرب على غزة، جعل المؤتمر مسرحاً لعزل الاحتلال في الساحة الدبلوماسية".

وأشارت أن "المؤتمر شهد تقديم اقتراح من دول عربية وأفريقية، خاصة مصر والأردن وجنوب أفريقيا والجزائر، تدين الاحتلال لانتهاكه وقف إطلاق النار مع حماس، مما يكشف عن تقصير اسرائيلي في التواصل مع الدول الأفريقية، بعكس ما كان في حقبة الستينيات والسبعينيات، حين استثمر الاحتلال بكثافة في بناء شراكات معها، بإرسال المزارعين والأطباء والمهندسين والمعلمين والدبلوماسيين، وأسفرت هذه العلاقات عن تحالفات اقتصادية وسياسية، وحتى أمنية"

وانتقدت الكاتبة "تآكل الاهتمام الاسرائيلي بأفريقيا، وتقلص نطاق الاستثمار فيها، مما أفسح المجال لاستحواذ حكومات أخرى على هذا الفراغ الاسرائيلي، وسرعان ما ملأته الصين وإيران وحكومات أخرى معادية للاحتلال، والنتيجة أن المؤتمر شهد في جانبه السياسي محاولة وفود برلمانية معادية مثل أيرلندا والجزائر وإندونيسيا مراراً وتكراراً الترويج لحل الدولتين، مع تشويه صورة دولة الاحتلال".

وأشارت أن "ما شهده مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في أوزبكستان دليل جديد على ضرورة النظر للساحات البرلمانية الدولية كهدف استراتيجي من الدرجة الأولى، وقد حان الوقت أمام دولة الاحتلال لاستعادة ثقة الدول الأفريقية من خلال إنشاء تحالفات بنوية واقتصادية". وختمت بالقول أنه "في عصر يتحدد فيه الواقع السياسي عبر الفضاءات الافتراضية، قبل إطلاق الرصاصة الأولى، فإن دولة الاحتلال ملزمة بالتواجد هناك، للدفاع عن نفسها من جهة، ومن جهة أخرى لتشكيل قواعد اللعبة، وبناء مراكز القوة والنفوذ، وضمان عدم إفساح المجال أمام أعدائها لكتابة الرواية العالمية عن الصراع الحاصل في المنطقة".

\* \* \*

### استطلاعان: أغلبية إسرائيلية تؤيد التوجه إلى انتخابات مبكرة

ترجمة: موقع عرب 48

أظهر استطلاعان للرأي، مساء الأربعاء، أن غالبية الإسرائيليين يؤيدون حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة، ويرفضون إشراك الأحزاب الحريدية في الحكومة المقبلة، فيما يتصدر حزب برئاسة رئيس الحكومة الأسبق، نفتالي بينيت، نتائج الانتخابات لو أجريت اليوم.

وبحسب استطلاع القناة 12 الإسرائيلية، فإن المئة من الإسرائيليين يؤيدون الذهاب إلى انتخابات مبكرة، مقابل 33 في المئة يعارضون هذه الخطوة.

وفي ما يتعلق بمستقبل قيادة حزب الليكود، رأى 65 في المئة من ناخبي الائتلاف الحالي أن بنيامين نتنياهو يجب أن يواصل قيادة الحزب في الانتخابات المقبلة، فيما عارض ذلك 23 في المئة. أما في ما يخص الموضوع الرئيسي الذي يجب أن تركز عليه الانتخابات المقبلة، فقد اعتبر 43 في المئة أن إخفاق السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، هي القضية الأهم. فيما اعتبر 20 في المئة من المستطلعة آراؤهم أزمة جهاز القضاء هي الموضوع الأهم في الانتخابات المقبلة، و17 في المئة قانون التجنيد، و9 في المئة الملف الإيراني، بينما قال 11 في المئة إنهم غير متأكدين.

وردًا على سؤال حول موقف الإسرائيليين من مشاركة الأحزاب الحريدية في الائتلاف الحكومي المقبل، عبّر 55 في المئة من المشاركين عن رفضهم لذلك، مقابل 33 في المئة أيّدوا مشاركتها.

ووفق استطلاع القناة 13، فإن 51 في المئة من الإسرائيليين يؤيدون الذهاب إلى انتخابات جديدة وحلّ الكنيست، مقابل 39 في المئة يعارضون ذلك، بينما 10 في المئة لم يحسموا موقفهم.

وردًا على سؤال حول تشكيل الحكومة المقبلة، عبّر 51 في المئة عن رفضهم لمشاركة الأحزاب الحريدية في الائتلاف، مقابل 31 في المئة أيّدوا ذلك، فيما أجاب 18 في المئة بأنهم لا يعلمون.

أما بشأن استمرار الحرب على غزة، فقال 48 في المئة إنهم يفضلون إنهاءها، بينما قال 39 في المئة إن على إسرائيل مواصلة القتال، وأجاب 13 في المئة بأنهم غير متأكدين.

وفي ما يتعلق بالملف الإيراني، قال 41 في المئة إنهم يؤيدون شنّ هجوم إسرائيلي على إيران، بينما فضل 35 في المئة انتظار التوصل إلى اتفاق نووي، في حين أجاب 24 في المئة بأنهم لا يعرفون.

يأتي ذلك في وقت يشهد فيه ائتلاف بنيامين نتنياهو تصاعدًا في الخلافات، على خلفية قانون إعفاء الحريديين من الخدمة العسكرية. وتهدد الأحزاب الحريدية، بما في ذلك قائمة "يهדות هتوراه" وحزب "شاس"، بدعم قانون لحلّ الكنيست والدعوة إلى انتخابات مبكرة إذا لم يتم التوصل إلى تسوية.

### الخريطة البرلمانية

ويبين استطلاع القناة 12 تصدّر حزب جديد بقيادة بينيت، بـ24 مقعدًا، في انتخابات تُجرى اليوم، متقدّمًا على حزب الليكود بزعامة نتنياهو الذي حصل على 22 مقعدًا. وجاء حزب "الديمقراطيين" بقيادة يائير غولان في المرتبة الثالثة بـ12 مقعدًا، ثم حزبًا "شاس" برئاسة أرييه درعي، و"يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليرمان، بـ10 مقاعد لكل منهما. وحصل حزب "ييش عتيد" برئاسة زعيم المعارضة، يائير لبيد، على 9 مقاعد، فيما حصل كل من "يهדות هتوراه" و"عوتسما يهوديت" على 8 مقاعد لكل منهما. وتراجع حزب "المعسكر الوطني" بقيادة بيني غانتس إلى 7 مقاعد، بينما حصلت قائمة الجبهة والعربية للتغيير و"القائمة الموحدة" على 5 مقاعد لكل منهما.

وبحسب استطلاع القناة 13، فإن حزب برئاسة بينيت سيحصل على 27 مقعداً، ليكون الحزب الأكبر في انتخابات تجرى اليوم، وجاء الليكود ثانيًا بـ24 مقعداً. وحصلت أحزاب "الديمقراطيين" و"شاس" 10 مقاعد لكل منهما. فيما حصل "المعسكر الوطني" و"يسرائيل بيتينو" على 9 مقاعد لكل حزب. أما حزباً "ييش عتيد" و"عوتسما يهوديت"، فحصلوا على 8 مقاعد لكل منهما. وتراجع "يهדות هتوراه" إلى 7 مقاعد. وحصل كل من "القائمة الموحدة"، وتحالف الجبهة والعربية للتغيير، على 4 مقاعد. ولم يتجاوز حزب "الصهيونية الدينية" نسبة الحسم، مسجلاً 2.4 في المئة.

ووفق هذه النتائج، تحصل أحزاب ائتلاف نتياهو الحالي على 48 مقعداً (بمشاركة الأحزاب الحريدية)، مقابل 72 لأحزاب المعارضة الحالية.

\* \* \*

### جمعية حقوق المواطن بإسرائيل: الاحتلال يعدل القوانين للسيطرة على الأراضي في الضفة

أصدرت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، تقريراً جديداً يستعرض سلسلة من المبادرات التشريعية التي تقودها حكومة الاحتلال الإسرائيلي في مجال الأراضي، والتي تهدف إلى ضم تدريجي للضفة الغربية، كما يحلل التقرير تأثير هذه الإجراءات على حقوق الملكية وحرية الحركة للفلسطينيين المقيمين في الضفة.

ويركز التقرير على ثلاث خطوات تشريعية رئيسية يتم الترويج إليها من قبل وزارة القضاء الإسرائيلية، وتكشف عن توجه واضح: فرض واقع حكم إسرائيلي فعلي في الأراضي المحتلة، من دون إعلان رسمي للضم، مع استمرار طمس الخط الأخضر وتعميق السيطرة الإسرائيلية على الأرض. وتأتي هذه الخطوات ضمن سلسلة طويلة من الممارسات القانونية وغيرها التي تستخدمها إسرائيل للسيطرة على الأراضي في مناطق (ج)، واستيطانها بسكان إسرائيليين وتحويلها إلى مناطق استيطانية: من إعلان أراضي دولة، ومصادرة أراضي، وإعلان مناطق إطلاق نار ومناطق عسكرية مغلقة، إلى إقامة المستوطنات ونقاط الاستيطان والسيطرة على الأراضي المحيطة بها. ومن بين الخطوات:

أولاً: قانون التمييز في العقارات: هو اقتراح قانون حكومي يُقدّم على أنه يهدف إلى "منع التمييز في بيع الأراضي"، لكنه في الواقع يسمح لإسرائيليين غير مقيمين في الضفة بشراء الأراضي فيها من دون رقابة، لأغراض ربحية وسياسية. وللمقارنة، حتى في إسرائيل لا يُسمح للأجانب بشراء حقوق ملكية الأراضي. وهذا الإجراء يخالف القانون الدولي وسيؤدي إلى توسيع السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، مما يضر بشكل كبير بحقوق الفلسطينيين في المساواة وحق الملكية.

ثانياً: تسجيل الأراضي في الضفة وفق القانون الإسرائيلي: قررت الحكومة الإسرائيلية بدء إجراءات تسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية، وهي خطوة امتنعت عن اتخاذها عمداً منذ العام 1967. يتم تنفيذ التسجيل من قبل جهات إسرائيلية ذات أجندة استيطانية واضحة مثل وحدة الاستيطان، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى مسح حقوق ملكية العديد من سكان الضفة الحاليين والغائبين وهم اللاجئون المقيمون في الدول العربية، الذين لن يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم في هذه الإجراءات التي تروّج إليها وتمولها وزارات إسرائيلية تركز على مصالح إسرائيل في الأراضي المحتلة، لا مصالح وحقوق السكان

الفلسطينيين. ويشكل تسجيل الأراضي خطوة ذات تأثيرات دائمة تغير الوضع القانوني على الأرض، وبالتالي فإن القوة المحتلة، التي يفترض أن تحتل الأراضي مؤقتًا، ليست مخولة لاتخاذ مثل هذه الإجراءات.

ثالثًا؛ نقل صلاحيات التنفيذ إلى دولة إسرائيل: في اقتراح قانون آخر، تسعى حكومة الاحتلال إلى نقل صلاحيات تنفيذ القانون على أراضي الضفة إلى سلطة أراضي إسرائيل ووحدة التنفيذ التابعة للإدارة المدنية، وهي جهة عسكرية تحت السيطرة المباشرة للحكومة الإسرائيلية. وهنا أيضًا يتم نقل الصلاحيات من النظام العسكري إلى مؤسسات مدنية إسرائيلية، مما يؤدي فعليًا إلى فرض السيادة الإسرائيلية على الأراضي؛ حسبما أوردت جمعية حقوق المواطن بإسرائيل في بيان لها.

وقالت معدة التقرير عن جمعية حقوق المواطن، المحامية رعاع شاعر، إن "حكومة الاحتلال تدفع تشريعات تهدف إلى تجاوز القيود التي يفرضها القانون الدولي، لتعميق السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية والاستيلاء على الموارد والأراضي. هذه خطوة خطيرة تدفع الاحتلال نحو واقع نظام فصل عنصري قانوني - نظامان قانونيان، وإرساء إطار قانوني يمنح امتيازات وتفوقًا للشعب على آخر في نفس الأرض."

\* \* \*

### المالية الإسرائيلية تحذر من أن الميزانية الاحتياطية للحرب ستنتهي قريباً

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

حذر مندوبو وزارة المالية الإسرائيلية خلال اجتماع للجنة المالية في الكنيست من أن الميزانية المخصصة لتوسيع الحرب على غزة، في آذار/مارس الماضي، بعملية عسكرية يطلق عليها تسمية "عربات جدعون"، "ستنتهي خلال أسابيع، وينبغي البدء بالبحث عن حلول"، حسبما ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم" الأربعاء.

وخصصت وزارة المالية في ميزانية الدولة للعام الحالي مبلغ 10 مليارات شيكل كميزانية احتياطية لتمويل تطورات غير متوقعة في الحرب. وأشارت الصحيفة إلى أنه حتى الآن تم خصم من هذا المبلغ 4 مليارات شيكل للجيش الإسرائيلي، و1.8 مليار شيكل لوزارة الأمن القومي إثر تهديدات بن غفير، و1.2 مليار شيكل لصالح تمديد إخلاء سكان البلدات في جنوب وشمال البلاد، وبذلك تبقى 3 مليارات شيكل لتمويل تطورات غير متوقعة في الحرب. ولم تخصص الحكومة الإسرائيلية ميزانية لعملية "عربات جدعون" العسكرية عندما صادقت عليها، حسب الصحيفة، لكن الجيش الإسرائيلي استدعى عددا كبيرا من جنود الاحتياط، إلى جانب الإنفاق على شراء الذخيرة، ويفترض أن تمول ذلك الميزانية الاحتياطية.

ونقلت الصحيفة عن مصدر في وزارة المالية قوله إنه "بقي لدينا موارد مالية لعدة أسابيع أخرى من القتال بشكله الحالي. وإذا تم التوقيع على اتفاق تحرير مخطوفين ووقف إطلاق نار، فإنه بإمكاننا الصمود في ذلك. لكن هذا ينبغي أن يحدث الآن. وإذا قررت الحكومة مواصلة العملية العسكرية، وخاصة إذا قررت تعميقها، فإنه ليس لدينا المال الكافي، وفعليا ستنتهي الميزانية الاحتياطية خلال أسابيع معدودة فقط، وعندها ينبغي القيام بعمل ما."

وأضاف المصدر أنه "سيتمتع علينا، على ما يبدو، تقليص أموال (المخصصة لمصالح أحزاب) الائتلاف. ولا أرى خياراً آخر، إلا إذا كانت لدى الحكومة فكرة أخرى حول مصادر تمويل تعميق العملية العسكرية واستمرارها. لكن ينبغي أن ندرك أن أي مصادر لا تكون أموال الائتلاف ستؤدي بشكل مباشر إلى المس بالخدمات للمواطن". وأفاد المصدر بأن متوسط تكلفة الجندي في الاحتياط في اليوم الواحد هي 1600 شيكل، وأن هناك مشكلة أخرى تتمثل بأن وزارة الأمن والجيش يتجاوزان الميزانية المخصصة لهما منذ بداية العام الجاري. وأضاف أن "وزارة الأمن والجيش التزما بتنفيذ خطوات انطواء (تقليص الإنفاق)، ولأسفي فإنهما بدأ بخطوات احتيالية مثل إرجاء دفعات مالية لجهات تزود احتياجات الجيش".

وقال مصدر آخر للصحيفة إنه في هذه الحالة "بدلاً من أن تحصل شركة إلبيت الأنظمة (التي تزود الجيش بمعدات إلكترونية وأسلحة متطورة) على المال الآن، فإنها ستحصل عليه في العام المقبل من ميزانية العام المقبل. ومن أين سيأتي المال في العام المقبل؟ لا تستغرب إذا سيكون مصدره رفع الضرائب".

ونقلت الصحيفة عن مصدر اقتصادي رفيع قوله إن استمرار الحرب، وخاصة إذا تصاعدت أكثر، سيستوجب البحث عن الحلول، وأنه لن يكون هناك حلاً في ميزانية العام المقبل، خاصة وأن حجم تسديد الديون سيرتفع العام المقبل إلى مستوى 80 مليار شيكل سنوياً.

\* \* \*

## مطالبات في الكنيست الإسرائيلية بفصل النائب أيمن عودة لتأييده غزة والمعتقلين

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

قال رئيس كتلة الجبهة والعربية للتغيير النائب أيمن عودة، بأن 70 نائباً في الكنيست الإسرائيلية وقعوا على عريضة، تطالب بفصله من عضويتها، وذلك على خلفية تصريحاته المؤيدة لغزة والمعتقلين في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي.

وبادر إلى تقديم هذه العريضة النائب عن حزب الليكود أفيحاي بوورون، الذي أصدر بياناً قال فيه، إنه "جمع توقيع 70 عضواً على عريضة تطالب بفصل عودة من الكنيست". وقال بوورون: "الشعب اليهودي سينتصر على غزة"، مضيفاً "غضب أعضاء الكنيست هؤلاء على عودة بعد أن قال في كلمة له خلال مظاهرة نظمت السبت الماضي، بأن غزة ستنتصر على سياسة الحرب والقتل والدمار الشامل، وأن الشعب الفلسطيني سينتصر على الاحتلال".

وعقب عودة في بيان له، أن رأيه "يمثل الضمير الإنساني" وأنه "يحظى بدعم الغالبية الساحقة من شعوب العالم، بينما لا أحد من الموقعين على العريضة أدان قتل الأطفال في غزة، بل إن جزءاً منهم دعوا إلى محو غزة كلياً". وأضاف: "سأقف ومعى القوى الوطنية وكل إنسان ديمقراطي وصاحب ضمير وسنتصدى بثقة وقناعات راسخة لهذه الحملة المسعورة".

\* \* \*